قراءات إفريقية

ثقافية فصلية محكّمة متخصصة في شؤون القارة الإفريقية تصدر عن المنتدى الإسلامي

العدد العشرون

ربيع الآخر - جمادى الآخرة ١٤٣٥هـ، أبريل - يونيه ٢٠١٤م

رئيس مجلس الإدارة
خالد بن عبد الله الفواز
fawaz@qiraat.org

رئيس التحرير
د. إبراهيم العامر
info@qiraat.org

مدير التحرير
رأفت صلاح الدين
editors@qiraat.org

الهيئة الاستشارية
المشير: عبدالرحمن سوار الذهب (السودان)
د. إبراهيم أبو عباة (السعودية)
أ. إبراهيم كنتاو (مالي)
د. حقار محمد أحمد (تشاد)
أ. د. حمدي عبد الرحمن حسن (مصر)
أ. د. عبدالغفور البوسعيدي (كينيا)
د. محمد أحمد لوح (السنغال)
د. محمد الثاني عمر (نيجيريا)

هيئة التحرير
أ. د. محمد عاشور مهدي عاشور
د. جلال الدين محمد صالح
د. ربيع محمد القمر الحاج
أ. محمد العقيد محمد أحمد
أ. بسام المسلماني

المراسلات: بريطانيا - لندن:
7 Bridges Place,
Parsons Green Fulham,
London SW6 4HW, UK
هاتف: 0044-207-4718261
فاكس: 0044-207-7364255

المملكة العربية السعودية - الرياض:
هاتف: 0096614944949
فاكس: 0096614942900
جوال: 00966555097415

جمهورية مصر العربية - القاهرة:
هاتف: 002 02 22874277
فاكس: 002 02 22874275

جمهورية السودان - الخرطوم:
هاتف: 00249188266666
فاكس: 00249183285830

التسويق / التوزيع: marketing@qiraat.org
وكيل التوزيع في السعودية:
الشركة الوطنية للتوزيع هاتف: 4871414

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتوى

افتتاحية	قراءات إفريقية وهموم القارة	٢
قراءات إسلامية	الحراك الإسلامي والكنسي في دولة الكونغو الديمقراطية د. جمال عبد الرحمن يس	٤
قراءات تاريخية	دولة مالي الإسلامية (٦٢٨ ــ ٨٣٤ هـ/١٢٣٠ــ ١٤٣٠م) د. علي يعقوب	١٥
قراءات سياسية	السياسة الفرنسية في إفريقيا د. راوية توفيق	٢٤
	التدخل الفرنسي في إفريقيا الوسطى أ. مصطفى شفيق علام	٣٦
	تداعيات استيراد الدولة واستمرار القبيلة أ. سيد أبو فرحة	٤٨
قراءات تنموية	التكتلات الاقتصادية في إفريقيا: الطموحات والواقع أ. د. محمد عاشور مهدي	٥٨
	بحيرات إفريقيا بين ضغوط الاستغلال وأخطار التغيّر البيئي د. صبحي رمضان فرج	٧٠
قراءات اجتماعية	إفريقيا ... والكفاءات المهاجرة أ. محمد العقيد	٨٢
قراءات ثقافية	مستقبل الوضع اللغويّ في جمهورية جنوب السودان بروفيسور كمال جاه الله	٩٤
المشهد الإفريقي	إعداد: تحرير المجلة	١٠٣
تقارير وشخصيات	تقرير جهود المنتدى في إفريقيا .. إعداد تحرير المجلة	١١٦
	تقرير مؤتمر جهود الصحابة في نشر الإسلام في إفريقيا إعداد تحرير المجلة	١٢٠
خلاصات إفريقية	التدخل الفرنسي في إفريقيا الوسطى.. يحلّ الأزمة أم يعقدها؟ أ. بسام المسلماني	١٢٤

أسعار البيع والاشتراك السنوي لمجلة قراءات إفريقية

الدول / الجهة	سعر البيع	اشتراكات	
		أفراد	مؤسسات
مصر وإفريقيا	١,٥ دولار	١٠ دولار	٢٠ دولار
السعودية والخليج	١٠ ريال	٦٠ ريال	١٠٠ ريال
أوروبا وأمريكا	-	٢٠ دولار	٣٠ دولار

(قراءات إفريقية).. وهموم القارة

يصدر العدد العشرون من مجلة (قراءات إفريقية) وبين دفتيه قراءات متنوعة في واقع القارة الإفريقية، منها ما اتسع مداه عبر ساحاتها الحاضرة، ومنها ما انتحى بجانب منها، وتنقّل عبر أزمنتها التاريخية، متابعة لبعض ما جرى فيما مضى، وبعض ما يجري اليوم، رصداً وتحليلاً ودراسة ونقداً، واستقراءً لما يمكن أن يُتوقع لمستقبل القارة.

فالوقائع والأحداث مهما تناثرت وتباعدت؛ فهي محكومة ضرورة بتتابع زماني وآخر مكاني، إضافة إلى العلاقة الناشئة بينها بما تمثّله قارة إفريقيا من محورية لكلّ ما حواه العدد من قراءات متنوعة: تاريخية وسياسية وتنموية وغيرها؛ ما يجعل العلاقة بينها علاقة عضوية.

إنّ قراءات هذا العدد - وإن تنوعت - تتمحور في نسقين أساسيين، كلّ منهما نقيض الآخر فيما أحدثه من تأثيرات في القارة الإفريقية: نسق الإسلام، ودوره الإيجابي في بناء الحضارة وفي التنمية، ونسق الاحتلال الغربي، ودوره السّلبي في هدم كيان إفريقيا وتمزيقه، واستنزاف ثرواتها، واستدامة تخلّفها.

ووقوفاً على المرحلة التاريخية التي كانت بداية للنّسق الإسلامي في إفريقيا، وجسّدت ميلاداً جديداً لها، وبداية لحضارة زاهرة بدخولها الإسلام، ضمّت مجلة (قراءات إفريقية) في هذا العدد تقريراً عن مؤتمر (جهود الصحابة رضوان الله عليهم في نشر الإسلام في إفريقيا)، الذي انعقد بالخرطوم في ٩-١١ ربيع الأول ١٤٣٥هـ الموافق ١٠-١٢ يناير ٢٠١٤م، والذي أبرزت محاوره عمق انتماء القارة للإسلام واللغة العربية، وجاءت توصياته مؤكّدة لضرورة أن تعي الأجيال تلك الجهود، وأن يواصل الأبناء المسيرة، وذلك بحمل ما بلّغه الأولون من الآباء والأجداد من أمانة الدعوة ونشر الإسلام.

ثم جاء تأكيد هذا الانتماء والدور الإيجابي للنّسق الإسلامي في إفريقيا من خلال قراءة أخرى، وهي عرض لنموذج واقعي لمّا حقّقته القارة الإفريقية في ظلّ الإسلام من نهضة حضارية شاملة، تجسّدت فيما بلغه العلم والثقافة من ازدهار، وما شهدته النُّظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من تطوّر، فموضوع (دولة مالي) تتناول القراءة فيه تاريخ (مملكة مالي الإسلامية) التي تُعَدّ واحدة من أهم الممالك الإسلامية التي نشأت في قارة إفريقيا، والتي تمثّل فيها حكم الإسلام وعدله، وتحقيقه الأمن والاستقرار في غرب إفريقيا، وإحكام النسيج الاجتماعي، والانسجام بين العرقيات المختلفة من زنج وبربر وعرب في ظلّ الأخوّة الإسلامية، وهي (مالي) نفسها التي تشهد اليوم حرباً دامية بسبب النّسق الغربي الذي أوقع الفرقة بين مَنْ ألّف الإسلام بين قلوبهم، لفرض سيادته بمبدأ (فرّق تسد)، فالمقابلة ما بين الحالين: حال (مالي) في ظلّ الإسلام، وحالها في ظلّ الاحتلال، تُبرز ما بين النّسقين من تعارض في الغايات والأهداف، والأساليب والوسائل، والآثار والنتائج.

وفي قراءة أخرى ضمّها العدد العشرون؛ سيطالع القارئ موضوع (الحراك الإسلامي والكنسي في دولة الكونغو الديمقراطية) والتي يمثّل النّسق الغربي فيها حقبة تاريخية ممتدة، أعقبت - من حيث التتابع الزمني - النّسق الإسلامي الذي ترسّخ في (الكونغو) قديماً، حيث

خضعت (الكنغو) للاحتلال الغربي (البلجيكي)، الذي حرص على أن تكون إفريقيا على نسق حضارته وثقافته ونصرانيته؛ فكانت عملية التنصير التي تمثّل أهم أهدافه، وجعلها مرتكزاً لاستراتيجياته وسياساته، وخططه وبرامجه، وأوقف عليها معظم جهوده، فالكنغو نموذج لما يعمّ إفريقيا من نشاط تنصيري مستغلاً حاجات الناس لطمس هوية إفريقيا الإسلامية.

وهدمُ بنى القارة الإفريقية واستنزافُ ثرواتها هو ما قامت عليه سياسات المحتل الغربي، فقد بنى نهضته الصناعية على دمار نهضة إفريقيا، فقد عطّل ما كان مزدهراً فيها من صناعات ناشئة قبل احتلاله لها، وحوّل المجتمعات الإفريقية إلى أسواق نافقة لصناعاته ومنتجاته، وحقّق رفاهية شعوبه ومجتمعاته على شقاء الإفريقي وبؤسه، وأقام أمنه واستقراره بينما ترك القارة تموج باضطرابات وحروب مستعرة، يعمل على إذكائها بصورة مستمرة، أدار مصانعه ومزارعه بأيدي مَن استرقّهم من أبناء القارة، واليوم يستنزف عقولها وكفاءاتها.

فإبقاء إفريقيا على حالة من التخلّف في صورة مستمرة يهدف المحتل من ورائه إلى تعطيل عملية التنمية فيها، وجعلها بيئة طاردة للكفاءات؛ في الوقت الذي يغري فيه هذه الكفاءات ببيئات جاذبة مهيأة وتشريعات وقوانين مشجّعة، يتجلّى ذلك من خلال ما يعرضه موضوع (إفريقيا.. والكفاءات المهاجرة)، الذي يندرج تحت آثار نسق الاحتلال الغربي، وما ترتّب على سياساته من استنزاف ثروات إفريقيا ومواردها المختلفة، وضمان استمرار هجرات كفاءاتها إليه.

وهذا النسق المدمّر والمعطّل، والذي تسلّط مجلة (قراءات إفريقية) الضوء عليه في صفحات هذا العدد، يطال كذلك ما تلجأ إليه القارة من بناء منظمات إقليمية تنموية؛ إمّا: بالهيمنة عليها، وتوجيه خططها وسياساتها وبرامجها، ووضعها في إطار العولمة الشاملة، وإمّا بعرقلة مشروعاتها، أو تعطيلها كاملاً، فالنّخب الموالية والمنح المشروطة مما استخدمه من الأدوات، إضافة إلى الانقلابات والحروب الممنهجة، والتي تتركز بصورة أساسية في الدول ذات الاستراتيجية الإسلامية التاريخية، والجيوبوليتيكية، ومناطق الثروات والمعادن النفيسة والطاقة وغيرها في إفريقيا.

ويستهدف النّسق الغربي من وراء ذلك تحقيق عدة أهداف مزدوجة، يتعلق بعضها بإعاقة التنمية بصورة عامّة في إفريقيا، وتعزيز التمكين لوجوده فيها، وإعادة بسط هيمنته من خلال قوات التدخّل وغيرها، وفرض العولمة، وتفتيت الكيانات الإسلامية المؤثرة التي تمثّل الخطر الحقيقي لمستقبله (كما يحدث في السودان ومالي)، أو إبادة المسلمين المستضعفين (كما يجري الآن في إفريقيا الوسطى)، والتي خصّها العدد بقراءة لما يدور فيها من جرائم ضدّ المسلمين، تقع تحت بند التطهير العرقي وجرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية، ولا حراك..! برغم أنّ لما يسمّى بـ (محكمة الجنايات الدولية) مكاتب في إفريقيا الوسطى، ويسمح ميثاقها بالتدخّل؛ لأنّ إفريقيا الوسطى دولة مصادقة عليه، لكن الحقيقة التي تبرزها مواقف هذه المحكمة مما يجري أنّ هذا الميثاق اتفاقية انتقائية، تُفعّل بنودها ضد الأفارقة المسلمين لقهرهم وإهدار حقوقهم، وتُعطّل ما دام الطرف المُدان بإبادة المسلمين فرنسا وأتباعها!

وإضافة إلى ما سبق؛ هناك قراءات أخرى للواقع الإفريقي في صفحات هذا العدد، والتي نرجو أن تقرّب لقراءنا الكرام بعضاً من هموم القارة الإفريقية وأحوال شعوبها المسلمة.

الحراك الإسلامي والكنسي في دولة الكونغو الديمقراطية

د. جمال عبدالرحمن يس *

تُعَدّ (الكونغو) عملاق منطقة إفريقيا الوسطى من ناحية المساحة والإمكانيات الطبيعية، وتتميز بموقعها الاستراتيجي في قلب القارة، وتشكّل محوراً للانطلاق لبقية دول المنطقة، لذلك سعت الدول الغربية لفرض سيطرتها على الأوضاع فيها، واعتبارها قاعدة للانطلاق نحو المناطق الأخرى، وكذلك للحدّ من انتشار الإسلام واللغة العربية فيها، وقطع التواصل مع العالم الإسلامي والدول العربية، وللسيطرة كذلك على مواردها.

فالكونغو تمتلك ما قيمته ٢٤ تريليون دولار أمريكي من الثروة المعدنية غير المستغلة، وهي تعادل إجمالي الإنتاج المحلّي لأوروبا والولايات المتحدة معاً، كما تمتلك أكبر احتياطي من الكوبالت، وكميات ضخمة من (الماس، والذهب، والنحاس، واليورانيوم) الموجود في العالم؛ وهذا يجعل منها أغنى دولة محتملة في العالم[1].

مدخل تمهيدي:

اهتمّت أوروبا والكنيسة بمنطقة (الكونغو) قديماً، وذلك لموقعها المميز في قلب القارة الإفريقية ومواردها الضخمة، وصل إليها البرتغاليون عام ١٤٨٢م، وهم أول مَن نزلوا على مصبّ نهر الكونغو، وأقاموا علاقات دبلوماسية مع (مملكة الكونغو)، وتمّت زيارات منها إلى البرتغال والفاتيكان مقرّ رئاسة الكنيسة الكاثوليكية، ولذلك اتخذت مملكة الكونغو (الكاثوليكية) ديانة رسمية لها، ونصّبت عدداً كبيراً من مواطنيها كهنة كاثوليك.

وكذلك أرسل ملك بلجيكا ليوبولد الثاني منذ العام ١٨٧٥م بعثات لاكتشاف مناطق حوض الكونغو، وأنشأت بلجيكا محطات علمية وتجارية وتبشيرية، لفرض سيطرتها على تلك المناطق وما حولها، لأهميتها الاقتصادية، وقد عمل الاستعمار البلجيكي على تنصير الرجل الإفريقي، وتحويله شيئاً فشيئاً إلى رجل بلجيكي في تفكيره وسلوكه الاجتماعي ومعتقداته.

ونالت (الكونغو) استقلالها في ٣٠ يونيو ١٩٦٠م، وكانت تُسمّى (زائير) بين عامي ١٩٧١م و ١٩٩٧م، ثم أصبحت تُعرف باسم (الكونغو)، وتُدعى أحياناً باسم (الكونغو كينشاسا) نسبةً إلى عاصمتها؛ لتمييزها عن (جمهورية الكونغو) التي تُسمّى أحياناً (الكونغو برازافيل)[2].

ولا تزال (الكونغو) حتى اليوم هدفاً لعملية التنصير وجهود الكنيسة، من خلال أساليب ووسائل متعددة، وهذا ما يهدف الباحث إلى كشفه وبيان خطره، لعلّ ذلك يدعو إلى مؤازرة المسلمين لإخوانهم في ذلك البلد.

(*) أستاذ مساعد بكلية العلوم السياسية - جامعة إفريقيا العالمية.

(١) تحدي الكونغو.. دراسة حالة من حالات الضغوط في دولة مستقلة، دار الملتقى للطباعة والنشر، بيروت / لبنان، ص ٣٢.

(٢) محمود السيد: إفريقيا والأطماع الغربية، الناشر مؤسسة شباب الجامعة.

الاستعمار رائد التنصير في الكونغو:

ترسّخ الإسلام في (الكونغو) قديماً، ومنذ عام ١٨٣٠م أخذ في الانتشار بفضل التجار العرب الذين قدموا إلى (الكونغو) بغرض التجارة، فدخلها من الكاميرون والجابون وبلاد السودان، وأسلمت أعداد كبيرة من الناس، خصوصاً في المناطق التي تقع شرق الكونغو (جوما - مانيماما)، وتمّ إنشاء المساجد، وترسَّخ النظام الإسلامي في حياة السكان، حتى مجال القضاء، فأصبحت هناك محاكم للمسلمين وأخرى لغير المسلمين.

وحتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر أصبح جزء كبير من (الكونغو) يدين بالإسلام، ويُدار وفق نظام الخلافة الإسلامية، وكان الخليفة في ذلك الوقت هو الشيخ عبد الرحمن الشهير باسم (تيبوتيبو)، ويشهد لذلك أنه عندما وفد ممثل بلجيكيا (ليفنجستون) ووجد المسلمين حينها أكثر نظاماً، طلب التفاوض معهم؛ حتى يدخل (الكونغو) من خلال الجزء الأكثر نظاماً واستقراراً وأمناً[١].

عمل الاحتلال على محاربة الإسلام والتمكين للمسيحية، والتي تأتي في المرتبة الثانية من حيث الدخول للكونغو بعد الإسلام، ولكنها سرعان ما انتشرت بفضل دعمها بالإمكانيات من قِبَل الكنيسة والدول الغربية، وبخاصة بلجيكيا و (الفاتيكان)، والتي تمّ توظيفها في بناء الكنائس والمدارس والمستشفيات والمراكز الثقافية والأندية والجامعات، وغيرها من المؤسسات التي تمّ طبعها بالطابع النصراني.

استفادت الكنيسة من سياسات الاحتلال البلجيكي والقوانين والإجراءات التي وضعها لمحاربة الإسلام والمسلمين، وخدمة الكنيسة، والمواطنين الغربيين الأجانب الذين يعملون في المشروعات التنموية في (الكونغو)، وبخاصة إنتاج المعادن، كما أنّ الحرب الطويلة التي مرّت بها البلاد والفقر والأمراض وضعف الوعي لدى المسلمين الكونغوليين ساهم في تقوية شوكة الوجود الكنسي بالكونغو، وكانت البعثات التبشيرية التنصيرية التي وصلت للبلاد جزءاً من قوى الاستعمار إلى حدٍّ كبير، مثلها في ذلك مثل المكتشفين والتجار والجنود الغربيين[٢].

وقد استطاع الاستعمار البلجيكي الذي كان أهمّ أهدافه نشر المسيحية في القارة الإفريقية أن يغرس روح الكراهية المفرطة نحو الإسلام والمسلمين في (الكونغو)، خصوصاً في منطقة (كاسونجو)، حيث تعرّض المسلمون للاضطهاد والتعذيب والسجن والنفي والقتل، وأكبر شاهد على ذلك إبادة الاستعمار في ١٨٩٣/٤/٢م لما يقارب خمسة وأربعين ألف مسلم[٣].

الكونغو وخريطة المشروع التنصيري لإفريقيا:

يعدّ الكرسي البابوي (الكونغو) رأس الحربة للتنصير في القارة الإفريقية؛ لذلك اهتمّ بها من خلال الزيارات والمؤتمرات التي عُقدت بشأن تنصيرها، وما يؤكد ذلك زيارة البابا يوحنا الثاني في العام ١٩٨٠م لها، وافتتاحه لبعض المشروعات التنصيرية، والملاحظ أنّ الوفود البابوية لم تنقطع عن زيارة (الكونغو الديمقراطية)، كما عُقدت العديد

(١) نور الدين عوض الكريم إبراهيم: أساليب المنصّرين في الصدّ عن الإسلام في إفريقيا وطرق مواجهتها، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٣هـ، ص ١١٨.

(٢) تقرير وضع الإسلام والمسلمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إعداد الشيخ عبد الله بالكثار وآخرين، معهد مبارك قسم الله للبحوث والتدريب، منظمة الدعوة الإسلامية، الخرطوم ٢٠١١م، غير منشور.

(٣) أكّد ذلك محافظ الكونغو لاحقاً السيد بيكر في العام ١٩٢٢م، حيث تمّ العثور على مقابر جماعية لحوالي ٦٠٠٠ ألف مسلم من الذين قُتلوا في منطقة (كيروندوا)، انظر: التنصير والتغلغل الاستعماري في إفريقيا، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، ص ١٩٠.

من المؤتمرات وورش العمل الداخلية والخارجية[1]، والتي بحثت جميعها سبل تطوير العمل التنصيري، والحدّ من المدّ الإسلامي الذي يشكّل حجر عثرة أمامه، وذلك بمساعدة عناصر من مبعوثي الفاتيكان، ومجلس الكنائس العالمي، وغيرهما من الواجهات الكنسية العالمية.

يمثّل المسلمون في (الكونغو) ما بين ١٠ - ١٥٪ من عدد السكان، أي حوالي ٩ ملايين مسلم، ويلاحظ أنّ معتنقي الإسلام أكثر من عدد الذين ولدوا مسلمين، ومع ذلك تشير معظم الإحصائيات إلى أنّ عدد المسلمين في (الكونغو) تناقص إلى أقلّ من النصف، فبعد أن كان عددهم ٢٠ مليون نسمة عقب الاستقلال في مطلع الستينيات من القرن الماضي؛ تناقص الآن إلى قرابة ٩,٦ ملايين مسلم!

وذلك يعود إلى الآتي[2]:

١ - السياسات الاستعمارية التي ربطت التعليم الأكاديمي بالتنصّر: فقد حرم ملك بلجيكيا المسلمين وأبناءهم من التعليم إلا إذا تنصّر الأبوان، ولا تزال آثار هذا الحرمان باقية حتى اليوم؛ فانتشار الجهل في أوساط المسلمين الكونغوليين (٨٠٪ أميون) أثّر سلباً في أوضاعهم الاجتماعية، ومشاركتهم في القطاع الحكومي، ومعاناتهم كسب لقمة عيش كريمة؛ حيث إنّ (٩٠٪ عاطلون).

٢ - فرض الحرب والقتال: خصوصاً في المناطق التي يتمركز فيها المسلمون، وكان نتيجة ذلك أن مات وتشرّد الكثيرون، وتفكّك كثير من أسر المسلمين، كما استغلت الكنيسة ظروف الحرب لإجبار المسلمين على ترك الإسلام.

كما قامت حركة التنصير في (الكونغو) بالهيمنة على كلّ البنى التحتية والأنشطة في البلاد (السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والتربوية)، وذلك من خلال الآتي[3]:

١ - سياسياً.. السيطرة على اتخاذ القرارات ورسم السياسات وتوظيفها لمحاربة المسلمين: حيث لم يتمّ الاعتراف بالإسلام بوصفه ديانة في (الكونغو) إلا بعد زمن طويل، وذلك بعد الاستقلال عام ١٩٧٢م، بواسطة المرسوم الدستوري رقم ١٩٤/ ٧٢؛ من قِبَل الرئيس (موبوتو سيسي سيكو).

٢ - تربوياً.. بربط التعليم بالكنيسة: وتوظيف مناهجه لفرض عقيدتهم وأفكارهم، وحرمان المسلمين منه، والتضييق على تعليمهم الخاص.

٣ - إعلامياً.. الهيمنة على الإعلام ووسائله: فهناك أكثر من ١٥٠ قناة تلفزيونية وإذاعية للحركات التنصيرية، وليس للمسلمين أية وسيلة إسلامية لنشر دعوتهم.

٤ - فتح الباب للمنظمات الطوعية التنصيرية، وبخاصة منظمات الإغاثة الغربية المنتشرة وسط المجموعات المسلمة: وذلك للمساهمة في تنصير المسلمين، ونشر المفهومات المخالفة للإسلام بينهم.

٥ - الحدّ من نشاط التجار المسلمين: فركزت الكنيسة في الدخول في النشاطات التجارية والزراعية، وأنشأت لها مشروعات حول محطات الإرساليات لتدريب المنصِّرين، والاستفادة من الجدد منهم في الوقوف ضد التجار المسلمين، ويؤكد ذلك تصريح منظمة (كاريتاس) الكنسية في (الكونغو)؛ بأنها تمد المزارعين المستهدفين بالتنصير بالبذور والأسمدة للتغلب على البطالة، وتساعد المنصِّرين

(١) توفيق وهبة: الإسلام في مواجهة أعدائه، مجلة المجتمع، العدد ٤٨، ١٩٨٠/٥/٢م، ص (٤٢٤، ٤٤٥)، أهم المؤتمرات الكنسية التي تُعقد بصورة منظمة: مؤتمر المفكرين الكاثوليك في (كينشاسا)، وخلاله يتمّ وضع السياسات والخطط للعمل التنصيري في البلاد، كذلك هنالك مؤتمرات للأساقفة.

(٢) مقال: التنصير في غرب إفريقيا.. العمل بعيداً عن ضجيج الإعلام، همة برس، خاص بموقع المسلم، ١٤٣٠/٧/٧هـ.

(٣) تقرير: وضع الإسلام والمسلمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مرجع سابق. جريدة الشعب: ٢٠١٢/١٠/٢م مقابلة مع الشيخ فامبا علي حميدي مفتي الكونغو الديمقراطية.

على فتح مشـــروعات، مثل المخابـــز وورش العمل وغيرها.

ونلاحظ اعتماد الكنائس، وبخاصة الكاثوليكية، في نشـــرها للنصرانية في (الكونغـــو)، على العديد مـــن الخدمات التـــي تقدّمها في مجـــالات الصحة والتعليم والإغاثة، وإنشـــاء المراكز التنصيرية؛ حيث تمتلك الآلاف من المدارس والمستشفيات وعشرات الجامعـــات وكليات اللاهوت، إضافـــة إلى المراكز الصحية وملاجئ العجزة والمعوقين، ومعســـكرات مرض الجذام، كما لها منظمات للشـــباب وتدريبهم، ودور للمـــرأة، ومعاهـــد فنية، ومعســـكرات ومراكز تدريب متخصّصة في مجالات عديدة[١].

أدّت هذه الجهـــود التنصيرية إلى اعتناق قرابة ٧٥٪ من الكونغوليين النصرانية، واســـتفاد المشروع التنصيـــري من معاناة المســـلمين الفقر الشـــديد والجهل والمرض والتهميش السياسي والاقتصادي، وذلك بمســـاعدة الحكومـــات الكونغولية المتعاقبة، وأســـهم ذلك في ارتداد ملايين المسلمين للحصول علـــى التعليم والدعم المالي الذي تقدّمه الآلاف من المنظمات التنصيرية المنتشرة في (الكونغو)[٢].

المؤسسات التنصيرية.. استراتيجياتها وأساليبها:

نشـــطت المؤسســـات التنصيرية في (الكونغو) نشاطاً واسعاً في بداية عملها، خصوصاً في أواسط القبائل الوثيـــة، منذ أواخر القـــرن قبل الماضي، وبعدهـــا أخذت تتقدّم شـــيئاً فشـــيئاً إلـــى مناطق المســـلمين، واتبعت عدة استراتيجيات، واستخدمت وسائل وأساليب مختلفة.

من هذه الأساليب ما يأتي[٣]:

- استغلال التعليم في عملية التنصير، وتشجيع الاطلاع على المجلات الخليعة، ومشـــاهدة وسماع الإذاعـــات المســـموعة والمرئية، والمراســـلة بين الجنســـين، والموســـيقى والغنـــاء والرقص، وربط الشـــعائر الدينية المســـيحية بها لجذب الإنســـان الإفريقي.
- توفير مكتبـــات تنصيرية ضخمة في شـــتّى المدن والقـــرى، ومطابـــع كثيرة، وقامـــت منظمة (كوردیـــد) الهولنديـــة بطباعـــة الأناجيـــل والكتب التنصيريـــة باللغات واللهجات المحلية لتوزيعها على المسلمين في مناطق النزاعات.
- إنشـــاء ملحقات اللاهوت، لتخريج أســـاقفة ومعلّميـــن لتدريـــس الديـــن المســـيحي، وتحفيز المنصّرين بالابتعاث.

ومن الوسائل والأساليب كذلك[٤]:

- دعم النشاط المحلّي للمسيحيين في البلاد.
- الاهتمـــام بالخدمات الصحية، وتقديم العلاج والأدوية للمرضى.
- بنـــاء الكنائـــس في المناطق التـــي لم تعرف النصرانية، ومن سياســـتهم في ذلـــك أنه كلما قام المسلمون بتشييد مسجد أسرعوا ببناء كنيسة أو أية مؤسسة كنسية في الأرض المجاورة لهذا المسجد.
- اســـتغلال بعـــض منظمات الأمـــم المتحدة المتخصّصة في تنصير مسلمي الكونغو، مثل منظمة AAB التي لها العديد من المكاتب في مدن الكونغو المهمّة، مثل: (كسنجاني، وكيفو، ولومومباشي)، ذات الأغلبية المسلمة.
- تقديم الدعم والمساعدات للفقراء؛ ومن ذلك

(١) مقابلة أجريت مع مجموعة من طلاب الكونغو الديمقراطية، ٢٠١٢/٧/٢٥م، بالسودان - الخرطوم. ومقابلة مع الشيخ موديلو واماليما - أمين المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في الكونغو الديمقراطية -.

(٢) مقابلة مع قسيس كونغولي اهتدى للإسلام، المرصد، مركز مبارك قسم الله الخرطوم، ع ٦، مايو ٢٠١١م.

(٣) لقاء مع الشيخ جمال لومومبا رمضان - رئيس المجلس الأعلى بالكونغو -، شبكة الإسلام اليوم، ٢٠١٢/١٠/١م.

(٤) أساليب المنصرين في الصد عن الإسلام في إفريقيا، مرجع سابق، ص ٢٠١.

ما تقوم به منظمة (مجد يسوع)، ومنظمة (الإخوة الكومبونيون)، التي رصدت مئات الإعانات لكفالة الأيتام وتمويل نفقات تعليم أغلب الأطفال في المدارس؛ لإغرائهم بالارتداد عن الإسلام واعتناق المسيحية[١]، مستغلين عجز كثير من الأسر المسلمة عن دفع المصروفات الدراسية التي تتراوح ما بين (٢٠ – ٥٠) دولاراً، فيضطرون إلى ترك الدراسة[٢].

– تقديم المعونات والإغاثات مستغلين أجواء الصراعات والحروب، ومن ذلك تقديم المعونات الطبية والغذائية لنحو ثلاثين ألف مهاجر شردتهم الحروب، وغالبيتهم من المسلمين، ما دفع أعداداً منهم للتنصّر.

– نشر الخرافات، والوعود، والادعاءات، للترغيب في المسيحية.

إضافة إلى اتباع ما تقدّم اتبعوا الأسلوب المباشر والدعوة العلنية متى كان ذلك ممكناً، في قاعة خاصة أو في حديقة، وفي شكل أحاديث مباشرة أو حوارات أو ندوات أو مناقشات، لمجموعات صغيرة، ودراسات إنجيلية في الكنائس والبيوت وأماكن العمل، وهذا الأسلوب المباشر يفضله المنصّرون؛ إلا أنه يحتاج إلى حكمة وحنكة منهم، خصوصاً في المجتمع الكونغولي الذي تتعدد فيه القوميات والديانات.

أما أسلوب المحاضرات والمناظرات العامّة؛ فتعتمد عليه الكنائس غير الكاثوليكية، وبخاصة البروتستانتية، والبروتستانتية المستحدثة التي انشقت عنها وبدأت تنتشر في البلاد، وكذلك الكيمبانجية[٣].

يلاحظ مما تقدم أنّ التنصير في الكونغو اتبع استراتيجيات عديدة، منها ما يتصل بالكوادر والنّخب والقيادات، ومنها ما يركز على المؤسسات، وعلى رأسها مؤسسات الدولة، إضافة إلى التنمية والخدمات، ومن الاستراتيجيات التي انتهجتها بعض المنظمات التنصيرية استراتيجية (من بيت إلى بيت)، والتي تعمل على توصيل الكتيبات التي تدعو للنصرانية إلى جميع بقاع البلاد[٤].

كذلك إشعال الحروب في مناطق تركّز المسلمين، مثل: مناطق كيفو، ومنطقة سيكك، ومنطقة ماسيس التي تضمّ عدداً من المنشآت الإسلامية الكبيرة، وبخاصة المساجد الأربعة التي شيدتها (منظمة الدعوة الإسلامية) في ٢٠١١م، إلا أنه نتيجة لعدم الاستقرار والأمان حدث هرب المسلمون إلى رواندا والحدود المجاورة، فهُجرت المساجد، ودمّر بعضها نتيجة أعمال العنف والقتال، ففي رمضان الأخير صعب على المسلمين أداء شعائرهم الإسلامية، وبخاصة إقامة صلواتهم الخمس[٥].

كما استخدم التنصير العديد من الوسائل والخطط بعيدة المدى؛ حيث لجأ إلى تنويع الكتاب والخطاب المقدّم للمسلمين الكونغوليين، من خلال مادة تراعي الجوانب النفسية لهم وعدم استفزازهم، وتنبيه الذين تدرّبوا على العمل وسط المسلمين على عدم تقديم عقيدة الثالوث الأعلى، مع إعداد مراكز التدريب المهيأة لاستقبال المنصَّرين من المسلمين، من خلال كنيسة غير معلن عنها خالية من الصور المسيحية، وكلّ ذلك عبر كوادر مدربة عملت في

(١) تصريحات الشيخ موديلو واماليما – الأمين العام للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بجمهورية الكونغو الديمقراطية –، موقع المسلم اليوم.

(٢) الشيخ جمال لوموميا رمضان، مرجع سابق.

(٣) (كميبانجو) رجل ادّعى النبوة، وأنه أرسل إلى شعب أسود لينقذه – وذلك حسب اعتقاده –، وكان يفعل بعض الخرافات والدجل وبعض الأمور الخارقة للعادة، فعدّه الناس في الكونغو نبياً، فنشأ هذا الدين، وله انتشار كبير حالياً في الكونغو الديمقراطية.

(٤) كرم سلبي: الإذاعات التنصيرية، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة ١٩٩١م، ص ٤٥.

(٥) حركة إم ٢٣ (m٢٣) – استناداً إلى ذكرى ٢٣ مارس –، حيث قررت حكومة الكونغو دمج المتمردين في شرق الكونغو في الجيش، ولم يتم ذلك، مما دفعهم إلى حمل السلاح والتمرد.

مناطق المسلمين، ولها خبرة ومعرفة بالتاريخ الإسلامي والعقيدة الإسلامية والقرآن الكريم[1].

جدول يوضح أهمّ المنظمات الكنسية في الكونغو (من إعداد الباحث)

المنظمة	النشاط	مكان عملها	ملاحظات
كاريتاس	الإغاثة، وكلّ الأنشطة الخدمية: (تعليم، صحة..)	كاسايفي الجنوب، مناطق بوكافو، وكسنجاني، في الشرق	إيطالية، تابعة للفاتيكان، لها إمكانيات ضخمة
كورديد	إغاثة، طباعة الأناجيل والكتب التنصيرية	كاساي، كنتلسا، كسنجاني	هولندية
AAB	كلّ أنواع الإغاثة (غذاء، علاج..)	كسنجاني، كيفو، كينشاسا، لومومباشي	تابعة للأمم المتحدة
كريستيان رو (مجد يسوع)	إغاثة، تعليم، علاج في مناطق المسلمين	كينشاسا، بوكافو، لومومباشي	مدعومة من مجلس الكنائس العالمي

ملاحظات:

١ - الجدول أعلاه لا يغطّي كلّ المنظمات العاملة وفروعها، ولكن يغطّي المنظمات الضخمة صاحبة الإمكانيات والمجهود الكبير.

٢ - تعدد جنسيات المنظمات، وتنوع أنشطتها، وتغطيتها لمعظم المجالات.

٣ - استغلال المنصِّرين للفقر والجهل والمرض، وخصوصاً في أماكن الوجود الإسلامي، فالعاصمة (كينشاسا) يوجد بها حالياً أكثر من ٩٥٠ ألف مسلم، وهنالك خطة موضوعة لتنصير نصف مليون مسلم في الكونغو خلال العام الحالي والقادم من قِبَل الكنيسة ومشروعاتها السرية في (الكونغو).

٤ - تخصّص بعض المنظمات، كمنظمة (كاريتاس)، في تنصير الأطفال.

٥ - المنظمات مدعومة بإمكانيات مالية ضخمة، وما يؤكد ذلك تغطيتها للخدمات، حتى دخولها في مشاريع البنية التحتية.

الكنيسة والتعليم في الكونغو:

قامت الكنيسة في مجال التعليم في (الكونغو) منذ فترة الاستعمار بتبنّي الأطفال الصغار من الجنسين ذكوراً وإناثاً لسنوات طويلة، وأغلب هؤلاء الأطفال ممن تمّ شراؤهم من تجار الرقيق، وأنشأت المدارس الحديثة، ووضعت إدارتها في أيدي الإرساليات التنصيرية التي كانت تهتم بتهيئة التلاميذ وتنصيرهم، إلا أنّ الأغلبية الساحقة من المسلمين تقاطع هذا النوع من التعليم منذ استقلال (الكونغو).

كما استخدمت السلطات في (الكونغو) التعليم أداة للضغط على المسلمين لإجبارهم على ترك دينهم والتنصّر، ووسيلة للحدّ من انتشار الإسلام، وخصوصاً في المناطق الوثنية، عن طريق[2] منع أبناء المسلمين وبناتهم من دخول المدارس أو الجامعات إلا إذا ارتدوا عن الإسلام وغيّروا أسماءهم، وكذلك قامت ببناء المدارس والكنائس وربطتها بالخدمات الأخرى، كالمستشفيات، وتقديم الغذاء، وكفالة الطلاب، وبخاصة المشردون، لتشجيعهم وتشجيع أسرهم على ترك الإسلام، مما يؤثر في عقل المواطن الكونغولي البسيط ونفسيته، وذلك باعتبار أنّ هنالك جهة تهتم به أكثر من غيرها، وهي المؤسسة التنصيرية وليس الإسلام والمسلمين.

ونتيجة لهذه السياسات نجد أنّ أعداداً كبيرة من الشباب المسلم غير متعلمة، حتى إنه من ضمن ٥٠٠ دارس جامعي في الجامعات الكبرى في (كينشاسا) لا يوجد سوى ١٠٠ دارس مسلم[3].

(١) الإذاعات التنصيرية، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٢) الطيب زين العابدين محمد: الأوضاع التعليمية للأقليات المسلمة في إفريقيا، دراسات إفريقية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، العدد ٢٦، ديسمبر ٢٠٠١م.

(٣) تقرير عن وضع الإسلام والمسلمين في الكونغو الديمقراطية،

كما استُغل التعليم في محاربة الإسلام والمسلمين من خلال المناهج التعليمية، فمثلاً: تمّ من خلالها تضخيم المشاركة المحدودة من بعض المسلمين في تجارة الرقيق، وتعمّد إغفال جرائم الأوروبيين الفظيعة في ذلك؛ بهدف زراعة الحقد والكراهية في نفوس الأفارقة ضد الإسلام والمسلمين.

في المقابل؛ لم يحظ المسلمون في الكونغو بأي معاهد دينية إسلامية، وذلك بحجة أنهم أقلية، كما أنّ أوضاعهم متأخرة، وقد حالت الحكومات المتعاقبة في الكونغو دون تطوير التعليم الإسلامي بحجة أنه لا يساهم في ترقية ثقافة المواطنين أو تنمية البلاد[1]!

الكنيسة والإعلام في الكونغو:

أنشئ أول جهاز إعلامي بالكونغو في عام ١٨٩٢م بواسطة الكنيسة الأنجليكانية، وتمّ افتتاح أول إذاعة في يناير ١٩٣٧م، وهي (إذاعة الكونغو بلجيك) و (إذاعة إفريقيا الوسطى) و (راديو ليو).

ولقد استفاد الإعلام الكنسي من حرب الفضاء الإعلامية، فأنشأ أول إذاعة خاصة له في (كينشاسا) بعد الاستقلال مباشرة عام ١٩٦٠م، ولاحقاً تمّ إنشاء (راديو سانتومالامو) التابعة للكنيسة الإنجليكانية منذ ١٩٩٣م، بالإضافة إلى (راديو كاثوليك أليكا) الذي أنشئ في ١٩٩٥م، و (راديو وتلفزيون رسالة الحياة) الذي أنشئ في ١٩٩٦م، ويتبع للقسيس (ميرناندو كوينت)، وغيرها.

ونجد أنّ الكنيسة البروتستانتية لديها إذاعات كذلك؛ لكنها تركزت خارج العاصمة (كينشاسا)، خصوصاً في إقليم (لوموميباشي)، وإقليم (ميوجي ماي)، وإقليم (يوما)، و (الكونغو السفلى)، ومنطقة (دينيا) في الإقليم الشرقي، وهذه الإذاعات تقدّم برامج ثقافية ودينية بالإضافة إلى برامج التنمية المستدامة للرجل والمرأة؛ وهو ما جعل للكنيسة دوراً أكبر تجاه المواطن الكونغولي والتأثير في اتجاهاته وسلوكه.

وبالنسبة لوسائل الإعلام الأخرى؛ نجد أن تلفزيون (الكونغو)، ومجلة الأسبوع الإفريقية، وهي مجلة أسبوعية عريقة أصدرها الأب (سبينان جمان لوقال) منذ ١٩٥٢م، وهي تابعة لمؤتمر الأساقفة، أكثر الواجهات التي تبثّ وتنشر البرامج الكنسية، كما توجد أربع صحف يومية.

ويمكن القول إنَّ الكنيسة استفادت من توظيف الإعلام ووسائله في نشر أهدافها، وعملت على تطوير استخدامه، وبخاصة الراديو والتلفزيون، فنجد في (كينشاسا) وحدها ١٣ قناة إذاعية وتلفزيونية تابعة للكنيسة، بل هنالك من يرى أنها أكثر من ٣٠ قناة تلفزيونية إذا أضيفت القنوات الحكومية المستخدمة في دعم الكنيسة والتأثير في المسلمين.

إلا أنه قد وجهت انتقادات عديدة لتلك القنوات وبرامجها، حتى من المسيحيين الكونغوليين أنفسهم، باعتبار أنّ معظمها لا يعرض سوى الموسيقى والبرامج الدينية المسيحية المكررة والتي ملّها المشاهد، وهو ما أضعف إمكانية تأثيرها في المسلمين الكونغوليين، خصوصاً مع وجود تناقضات بين التيارات المسيحية في الكونغو في فكرها وطرحها[2].

وتتجسد قوة تأثير الكنيسة وإعلامها في الحياة اليومية في (الكونغو) في أنه لا يمكن لأي جهة، بما في ذلك الدولة أو الأحزاب أو التجار، أن يخاطبوا

---

(١) جريدة الشعب، مقابلة مع الشيخ فامبا علي حميدي – مفتي الكونغو الديمقراطية –، مرجع سابق.

مرجع سابق.

(٢) واجهت البرامج الدينية المسيحية الكثير من النقد الساخر من قبل الصحافي تشيوبيى تفوندا، حيث كتب مقالات عديدة عن ذلك في صحيفة (لوبو تسييل دو كينشاسا)، حيث ذكر: (أصبحت مشاهدة القنوات التلفزيونية مملة جدّاً؛ لأنها لا تعرض سوى الموسيقى والبرامج الدينية المسيحية المكررة).

الجمهور - خصوصاً في الأرياف - إلا عبر الكنيسة؛ فهي التي تقيم الندوات أو المحاضرات وغيرها؛ لذا أصبحت كلّ الجهات تسعى لكسب ودّ الكنيسة للاستفادة منها في تحقيق البرامج والمشروعات، وبخاصة الدولة.

الكنيسة والسلطة في الكونغو:

الكاثوليكية من أهم الطوائف المسيحية التي أدخلها الاستعمار، وبعد فترة من الزمن انقسمت الكنيسة، وقامت بوضع المنهج الأرثوذكسي، ثم لاحقاً البروتستانتي، وأخيراً ظهرت مجموعات تدّعي إنقاذ الناس، وابتدعت بعض الأفكار الجديدة، وأصبح المسيحيون في (الكونغو) متفرقين في الآراء والأفكار، خصوصاً حول طبيعة (السيد المسيح)؛ أبشر هو أم إله؟، وهنالك أيضاً الكنائس المحلية.

وعلى ذلك نجد المجموعات الدينية في (الكونغو) موزّعة على النحو الآتي[1]:

الكاثوليك ٥٠٪، البروتستانت ٢٠٪، المسلمون ١٠٪، الكيمبانجويون ١٠٪، الأديان التقليدية التي تؤمن بسلطة الأسلاف والأساطير والخرافات ١٠٪ من إجمالي سكان الكونغو.

وبالرغم من أنّ (الكونغو الديمقراطية) - بحسب دستورها - دولة لا دينية (علمانية)؛ فإنها تتحيز ضد المسلمين وأصحاب الأديان الأخرى؛ بترسيخ القيم المسيحية في المجتمع، وتقدّم الدعم والمساندة للتنصير، وتقوم بإقصاء المسلمين ومحاربتهم بالرغم من اعتراف الدستور بهم، فتصدر الكثير من القرارات والسياسات المناقضة لمصالحهم، وذلك يعود إلى أنّ النّخبة الحاكمة مسيحية كاثوليكية بنسبة ٩٥٪؛ وهو ما يجعل للكنيسة الكاثوليكية سلطات وتأثيراً وصلاحيات كبيرة وشبكات في كلّ المجالات، فالدولة تُدار بواسطة المسيحيين؛ ولذلك تمارس الحكومة الكثير من المضايقات والضغوطات على المسلمين، وتمنع بعض أنشطتهم، وتعرقل إقامة بعض الشعائر الدينية الإسلامية، وبخاصة الصلاة، في مجموعات كبيرة.

المؤسسات الإسلامية في الكونغو:

يوجد العديد من المؤسسات الإسلامية العاملة في نشر الدعوة في (الكونغو)، وتُعَدّ (جمعية مسلمي الكونغو) أكبر مؤسسة إسلامية فيها، وتتبعها وحدات إدارية موزّعة على الأقاليم الأحد عشر في (الكونغو)، في كلّ المحافظات، وهي تهدف إلى تأهيل الشباب المسلم وتطويرهم ليساهموا في دعم عجلة التنمية المستدامة.

إلا أنّ الشباب الكونغولي المسلم يرى أنّ نشاط الجمعية غير فعّال بصورة عامّة، وذلك يعود لعدم توفر المصدر المالي، فأغلب الشباب المسلم عاطل، والدولة ليس لديها وظائف، وأغلب الشباب المسلم غير متعلّم[2]، كما أنها لا تُعَدّ مرجعية إسلامية معترف بها، وليس لها قوة وسط المسلمين، ما دفع المسلمين للتوجّه إلى إقامة الجمعيات والمؤسسات الصغيرة حسب تقارب وجهات النظر، وداخل هذه الجمعيات تكوّنت مجالس للعلماء والإفتاء.

وتوجد منظمات حكومية محلية وأجنبية تدعم مسلمي الكونغو، ومنظمات أخرى مستقلة، وهي ذات طابع إنساني وثقافي، وتعمل وفق أهداف متفق عليها، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

(١) المسيحية في إفريقيا، برنامج الدبلوم العالي بمركز البحوث والدراسات الإفريقية، سمينار عن المسيحية في الكونغو الديمقراطية، عبد الوهاب الطيب البشر، الخرطوم، ٢٠١٢/٨/١٢م.

(٢) تقرير عن وضع الإسلام والمسلمين في الكونغو الديمقراطية، مرجع سابق، ص ١٣.

جدول يوضح أهمّ المنظمات الإسلامية العاملة في الكونغو الديمقراطية[1]

المنظمة	طبيعة العمل	ملاحظات
الجمعية الخيرية الإسلامية للغات والتنمية	إنسانية	
مؤسسات آل مكتوم	ثقافية	
منظمة الدعوة الإسلامية	ثقافية تعليمية	
مؤسسة القيم	إنسانية	شيعية
مؤسسة المسلم الكونغولي	إنسانية	تعليم جامعي
التحالف الكونغولي الغربي الإفريقي من أجل الأهداف المشتركة	نظافة وتنمية	
نادي الحاج	وكالة سفر	خدمة حج
ماما انتصار	ثقافية	جمعية نسوية
مركز الإصلاح الاجتماعي	تنمية	
اتحاد شباب مسلمي الكونغو	ثقافية	
كونازي	حقوق إنسان	
المركز الإسلامي (سلامة)	ثقافية	
زمزم	ثقافية	منظمة نسائية
اتحاد المرأة من أجل التنمية	ثقافية	منظمة نسائية
اتحاد المرأة الكونغولية المسلمة	إنسانية	نسائية

ملاحظات:

- الجدول أعلاه لا يشمل كلّ المنظمات الإسلامية العاملة في الكونغو الديمقراطية.
- تنتشر تلك المنظمات في كلّ الوحدات الإدارية للكونغو الديمقراطية البالغة ١١ وحدة.
- تستفيد هذه المنظمات من دعم (جمعية مسلمي الكونغو) في تنفيذ نشاطاتها، والتي تتعدد وتتنوع مجالاتها.

وبالنسبة للمؤسسات التعليمية الإسلامية؛ فبرغم قلتها يشكو بعضها من الضعف وعدم توفر الإمكانيات، ومن أهمّ الجامعات والمعاهد الإسلامية الموجودة في الكونغو[2]: جامعة المصطفى الإسلامية بالكونغو (شعبية)، ومعهد المسلم في الكونغو، وجامعة الفتح الإسلامية في إقليم شمال (كيفو).

واقع المسلمين اليوم ودورهم في الحياة العامة:

أولاً: الجوانب العلمية والثقافية:

حرمت سياسة الاستعمار البلجيكي أبناء المسلمين من التعليم؛ ما ساهم لاحقاً في حرمانهم من أن يكون لهم دور فاعل في مجالات الحياة المختلفة، والمشاركة في إدارة شؤون بلادهم، وذلك نتاج تخلّفهم في المجال التربوي والتعليمي، فمَن لديهم شهادات عليا يعدّون على أصابع اليد الواحدة، وليس لهم جامعات مكتملة، أو حتى معاهد عليا، و ٩٠٪ من المسلمين أمّيون، بسبب محاربتهم وفقرهم، فمعظمهم يجدون صعوبة في توفير ما بين (٥٠ - ١٠٠) دولار لإلحاق أبنائهم بالمدارس.

إنّ التعليم الإسلامي في الكونغو في تخبّط من حيث المناهج والمراحل والمدرّسين، وفي حاجة إلى تطوير، ويقوم بالتعليم مدرسون من مالي والسنغال وتشاد، ويمارس التعليم الإسلامي على شكل مدارس قرآنية ملحقة بالمساجد والمراكز الإسلامية في معظم المدن، مثل: لبومو، وبوانت نوار، حيث يوجد فيها مركز إسلامي أقيم بجهود ذاتية[3].

ونجد أنه تحت إلحاح الظروف والإغراءات أخذ بعض المسلمين يرسلون أولادهم إلى المدارس الكاثوليكية؛ ما يجعلهم عرضة للتنصير أو الجهل بدينهم، وهنالك وعود لمن ينهي دراسته الجامعية في (الكونغو) بمنحة دراسية له بالخارج ما دام معتنقاً للنصرانية، وضمان حصوله على وظيفة في أرقى مؤسسات الدولة.

(١) المصدر: تقرير عن وضع الإسلام والمسلمين في الكونغو الديمقراطية، مرجع سابق.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٧.

(٣) المرجع نفسه.

وفي النشاط العلمي والثقافي والدعوي؛ يُلاحظ غياب المراجع الدينية والمصاحف؛ ما ترتب عليه وقوع المسلمين في مشكلة الأمية الدينية، وعدم وجود الدعاة المؤهلين، خصوصاً أنّ الدورات العلمية القليلة التي كان يوفرها الأزهر بمصر لتأهيل (٥) دعاة قد توقفت منذ ٢٠٠٥م، وترفض السلطة المسيحية قبول أي دعوات لمشاركة المسلمين في أي مؤتمرات أو ملتقيات خارجية، وهو ما يحول دون تطوّر علاقاتهم بإخوانهم في العالم الإسلامي، وتلقي المساعدات لإنشاء المساجد، ومؤسسات التعليم، والدعوة، وإنشاء المعاهد الإسلامية، وابتعاث الطلاب المسلمين للجامعات الإسلامية، كما ترفض الدولة التدخّل في تنظيم الحجّ، وتقديم أية مساعدات للحجاج الكونغوليين، باعتبار أنّ ذلك يتعارض مع علمانية الدولة، كما يلاحظ أنّ المعونات التي تصل إلى (الكونغو) من البلاد الإسلامية تقدّم إلى (الكنائس) دون (الرابطة الإسلامية)، وأنّ سفراء (النوايا الحسنة) المسلمين ينفّذون مهامّ التنصير دون أن يشعروا.

وفي المجال الإعلامي نجد أنّ هناك أكثر من ٥٠ قناة تليفزيونية للحركات التنصيرية، بينما لا توجد أي قناة أو وسيلة إعلامية أو صحف خاصة بالمسلمين.

ثانياً: المشاركة السياسية:

خمسة أعضاء فقط مسلمون من إجمالي (٥٠٠) عضو في البرلمان بنسبة ١٠٪، ولا يوجد غير مسلم واحد في منصب نائب وزير، فالمسلمون ليس لهم كلمة فيما يُطرح من القضايا، وهم بعيدون عن دائرة التأثير السياسي، ويعانون التهميش التامّ، ومسلمو الكونغو يشكّلون أغلبية في ستة أحزاب فقط، من جملة ٤٠٠ حزب سياسي على مستوى الدولة، وهي[1]:

١ - حزب العفاف الجماهيري، ويرأسه السيد موسى كاليماس نقوك زاكو، ويشغل أيضاً منصب السكرتير العام لجمعية مسلمي الكونغو.

٢ - حركة المحاسبين الوطنية، برئاسة كومبا كيساكا بارونر، وهو طبيب جراح.

٣ - الاتفاقية الإسلامية للتنمية، برئاسة السيد الحاج كوانفر.

٤ - الحزب الديمقراطي الإسلامي، برئاسة النقو شاريفو.

٥ - حركة القوة الهادئة، برئاسة السيد جبريل، وهو محام.

٦ - حزب الحماية لوجه الله ورسوله (صلى الله عليه وسلم).

ثالثاً: في المجال الاقتصادي:

الاقتصاد بأيدي النصارى، ومشاركة المسلمين ضئيلة جداً في تنمية البلاد، فالكنيسة بما تجده من دعم وإمكانيات تهيمن على مشروعات التنمية والبنى التحتية في البلاد، وعلى الرغم من أنّ المسلمين من (الهند، وباكستان، ونيجيريا، ومالي، والسنغال، وغينيا) عملوا على تولّي المشروعات الاقتصادية، خصوصاً في الفترة من ١٩٦٠م إلى ١٩٩٧م، فإنّ المسلمين في الكونغو ما زالوا ضعفاء وفقراء.

رابعاً: المجال الاجتماعي:

لا يملك المسلمون أية بنىً أساسية اجتماعية، فليس لديهم مستشفيات، أو مراكز صحية، أو دور مسنين، أو ملاجئ خاصة بهم، وهناك نقص في المرافق والخدمات التي يحتاجون إليها، وفي ظلّ الحروب تزداد معاناة الكثير من المسلمين في (الكونغو).

وبالنسبة للمساجد لا يوجد في العاصمة (كينشاسا) - وهي أكبر مدينة - سوى مسجدين فقط، أمّا بقية المساجد؛ فهي عبارة عن مصليات صغيرة لا يتسع الواحد منها لأكثر من ١٥٠ فرداً، وفي منطقة (مانيما) نجد أنّ المسجد الذي بناه

(١) دليل الدول الإفريقية، محمد عاشور، موسوعة ويكيبيديا الإلكترونية.

العرب في منطقة (كيندو)، عندما أدخلوا الإسلام في الكونغو عام ١٨٠٠م، أصبح كنيسة حالياً، ولا يُسمح للمسلمين بإقامة مسجد في ثكنات الجيش أو السجون أو المستشفيات، أمّا المسيحيون ففي كلّ هذه الأماكن لهم كنائس، والمسلمون عاجزون عن ترميم ما تهدّم من مساجدهم.

وفيما يتعلق بالمناسبات؛ فإنّ المسلمين لا يُمنحون إجازة في الأعياد، وإذا غاب أحدهم عن العمل تتم مجازاته ومحاسبته، بينما هنالك عطلة رسمية في الأعياد المسيحية.. وفي مواجهة المنظمات والجمعيات التنصيرية؛ فالمنظمات التنصيرية تُقدّر أعدادها بالآلاف، ولا توجد إلا منظمتان إغاثيتان مسلمتان فقط، هما: (منظمة الدعوة الإسلامية) السودانية، و (مؤسسة آل مكتوم) الإماراتية.

وحسب إفادة الشيخ عبد الله مانجالا رئيس المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ فإنه لا يوجد هناك محاكم شرعية فيما يخص مشكلات الأحوال الشخصية أو المواريث، لذلك تمّ تشكيل مجالس للمشايخ والعلماء في مناطق أغلبية المسلمين لحلّ هذه المشكلات؛ بشكل يحول دون أن يتقدّم الشاكي أو المشكوّ إلى محاكم حكومته[1].

الخاتمة:

إن ضعف المسلمين، وهيمنة الكنيسة ونشاطها التنصيري، وسيطرة أتباعها على مقاليد الأمور في (الكونغو الديمقراطية) يحول دون أن يكون للمسلمين دور فاعل في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويلقي بظلاله القاتمة على مستقبل وجودهم، إذا ظلّت أوضاعهم على حالها، ولن يستطيعوا النهوض بالدعوة الإسلامية، كما أنّ الإسلام لن يكون له تأثير قوي في الخريطة الدينية والاجتماعية والسياسية الكونغولية.

إنّ الأمر يتطلب الأخذ بيد المسلمين الكونغوليين ليتمكنوا من المشاركة بفعالية في إدارة شؤون بلادهم، خصوصاً والاستفادة مما تتيحه الدولة - برغم علمانيتها - من فرصة المنافسة، فيتوجب تقديم المبادرات والمساعدات، ومن أهمها: إنشاء المؤسسات التعليمية والدعوية والخدمية، وتقديم المنح الدراسية والدورات التدريبية، وإعادة تأهيل الدعاة، ورفع الكفاءات وتطوير القدرات للكوادر الإسلامية (الثقافية، والاقتصادية، والتجارية، والزراعية، والطبية، والهندسية)، ولسماع الصوت الإسلامي فلا بد من إنشاء محطات إذاعية، وبث تلفزيوني، ويلاحظ أنه توجد للمسلمين إذاعة في كينشاسا وكيكويتْ باسم The voice of africa.

ولمساعدة الضعفاء من المسلمين حتى يتمكنوا من مقاومة إغراءات الكنيسة، وتوعيتهم بمخاطر التنصير واستهدافهم لهويتهم الإسلامية، وتمكينهم من مواجهته، فهم يحتاجون إلى المساعدة المعنوية والمادية، كما يحتاجون إلى العمل على دعم الروابط بينهم، وتقوية علاقاتهم بإخوانهم في العالم الإسلامي، وتبنّي قضاياهم في المحافل الإقليمية والمحلية، وتشجيع المؤسسات الإسلامية للعمل في (الكونغو) برغم ما يمكن أن تواجهه من عقبات، كما أنه لا بد من السعي للاستفادة من المسلمين والوجود الإسلامي في (الكونغو) - على قلته وضعفه - في العمل على نشر الدين والثقافة الإسلامية في المنطقة، خصوصاً أنّ الإسلام يدعو إلى القيم الكريمة والفاضلة، ويمتاز بقوة الدفع الذاتي.

(١) مقابلة أجريت مع الشيخ عبد الله مانجالا، بموقع الإسلام اليوم، انظر: http://islamtoday.net/nawafeth/mobile/-zview-٤٧-٧٣٥٣.htm

دولة مالي الإسلامية (٦٢٨هـ - ٨٣٤هـ / ١٢٣٠م - ١٤٣٠م)

د. علي يعقوب *

قامت عدة دول إسلامية في (السودان الغربي) قبل الاستعمار الأوروبي، وساهمت مساهمة فعالة في نشر الإسلام ولغة القرآن، وإرساء دعائم الحضارة الإسلامية في المنطقة التي ما زالت قائمة إلى اليوم (٢٠١٤م)، ومن تلك الدول دولة مالي الإسلامية أو (إمبراطورية مالي الإسلامية) التي تُعَدّ من أهم الدول المركزية التي ظهرت في (السودان الغربي)، وقامت بدور بارز في نشر الإسلام والدعوة إليه، وبناء الحضارة الإسلامية في مناطق غرب إفريقيا، وتوحيد أجزاء كبيرة منها.

عُرفت مالي الإسلام كغيرها من بلاد السودان الغربي، قبل فتح المرابطين للمنطقة، وإسقاط دولة غانة شبه الوثنية، وتضاعف انتشار الإسلام بعد فتح المرابطين؛ حيث اعتنقت الأسرة الحاكمة الإسلام، وقامت الدولة الإسلامية الأولى في (السودان الغربي)، وهي: (دولة غانة الإسلامية)، ثم (دولة مالي الإسلامية)، و (دولة سنغاي الإسلامية).

نحن بحاجة إلى إعادة كتابة تاريخ الدول الإسلامية في (السودان الغربي) من وجهة نظرنا ومصادرنا المكتوبة باللغة العربية، وذلك لإظهار دور الإسلام في إقامة الحضارة الإسلامية في هذه المنطقة من إفريقيا، ودحض الفرية التي أذاعها الكتاب الغربيين، وأذنابهم من أبناء جلدتنا، حول نعمة الاستعمار على شعوب إفريقيا من حيث التقدّم والتطوّر.

ونريد في هذا المقال تسليط الضوء على (دولة مالى الإسلامية)، وذلك من خلال نبذة تاريخية نتناول فيها دولة مالي من حيث النشأة والتطور، ثم نتناول مساهماتها الحضارية في غرب إفريقيا.

نبذة تاريخية:

لقد ترك سقوط دولة غانة شبه الوثنية عام (٤٦٩هـ / ١٠٧٦م) على أيدي المرابطين فراغاً سياسياً في المنطقة، الأمر الذي دفع الأقاليم المنضوية تحتها إلى تكوين كيانات مستقلة، ونتج عن صراعها من أجل السلطة والسيادة أن آل الأمر إلى قبائل «مَانْدِنغ» (MANDING) بعد هزيمة مملكة «سوسو» (SOSO) عام (٦٣٢هـ / ١٢٣٥م)، وذلك بقيادة «سُنْجَتا كيتا»[١] (SONDJATA KEITA) الذي اشتهر عند كتاب العرب باسم «ماري جاطه»، المؤسس لدولة مالي التي عُرفت في التاريخ باسم (مملكة مالي الإسلامية)، أو (إمبراطورية مالي الإسلامية)، وذلك عام (٦٣٨هـ / ١٢٤٠م)[٢].

(*) أستاذ اللغة العربية، الجامعة الإسلامية بالنيجر.

(١) لولا ذكر ابن بطوطة وابن خلدون لـ «سنجتا كيتا» في كتاباتهم لاعتُبر شخصية خيالية أو أسطورية؛ نظراً للمكانة الفائقة التي احتلها في الروايات الشفوية لتاريخ مالي، انظر: تاريخ إفريقيا العام، (٤ / ١٤٥).

(٢) د. إبراهيم طرخان: دولة مالي الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة عام ١٩٧٣م، ص ٤٢.

وبعد استتباب الأمر لـ «سنجتا كيتا»، اختار لدولته عاصمة جديدة بدلاً من العاصمة القديمة المسماة «جريته»، فاختار لها مكاناً غير بعيد من نهر النيجر، وسماها «نياني» (NIANI)، وهي التي اشتهرت باسم «مالي» أو «مل» أو «ملي»[١]، وأضحى اسمها علماً على (دولة الماندنغ).

واهتم «سنجتا كيتا» (ماري جاطه) بتنظيم شؤون دولته التي أصبحت مترامية الأطراف بسبب الفتوحات الكبيرة التي قام بها، وكان حدّها من جهة الغرب المحيط الأطلسي، ومن الشرق بلاد البرنو، ومن في الشمال جبال البربر، ومن الجنوب الغابات، أو بلاد الهمج[٢] – كما قال القلقشندي –.

وقد بلغت عظمة (دولة مالي الإسلامية) أن وصفها صاحب (تاريخ الفتاش) بقوله: «ويد سلطان مَلِ مبسوطة على الكلّ بالقهر والغلبة، وكنا نسمع من عوام عصرنا يقولون: سلاطين الدنيا أربعة ما خلا السلطان الأعظم، وهم: سلطان بغداد، وسلطان مصر، وسلطان بُرْن، وسلطان مَلِ»[٣].

في عام (٦٥٣هـ / ١٢٥٥م) توفي الملك «سنجتا كيتا» بعد أن حوّل دولة صغيرة إلى إمبراطورية شاسعة الأطراف، تزيد مساحتها عن نصف مساحة قارة أوروبا بأكملها، وكانت مساحتها أيام ازدهارها تمتد إلى سبع دول من دول غرب إفريقية الحديثة، وهي: جمهورية مالي الحديثة، وأعلى السنغال الشرقي، وشمال غينيا كوناكري، وشمال بوركينافاسو، وأجزاء من شمال جمهورية بنين، وغرب جمهورية النيجر، وأجزاء من شمالها الشرقي، وجنوب موريتانيا.

وبعد وفاة «سنجتا» استمر خلفاؤه في توطيد أركان الدولة وتوسيع حدودها، وقد استمرت مرحلة التأسيس حتى نهاية القرن السابع الهجري، وتعاقب خلالها على الحكم سبعة سلاطين، أولهم: ابنه «منسا ولي (علي)» (٦٥٢هـ – ٦٦٨هـ / ١٢٥٥م – ١٢٧٠م)[٤]، وكان من أعظم ملوكهم، وقد تابع «منسا ولي» فتوحات والده في الجنوب، وفي أواخر حياته قام بأداء فريضة الحجّ، وذلك في عهد السلطان المملوكي الظاهر بيبرس (حكم: ٦٥٨هـ – ٦٧٨هـ / ١٢٦٠م – ١٢٧٩م) صاحب مصر[٥]، وتوفي «منسا ولي» في عام (٦٦٨هـ / ١٢٧٠م).

ويظهر من خلال رواية ابن خلدون[٦] أنّ مرحلة ما بعد «منسا ولي» اتسمت بنوع من الاضطراب السياسي، دامت زهاء عقدين، تولّى العرش ملوك ضعاف إلى عام (٦٨٤هـ / ١٢٨٥م)؛ حيث اغتصب العرش مولى من موالي أسرة «كيتا» الحاكمة اسمه «تشاكوراه» (TSEKOURA)، ويرى بعض الباحثين أنه من غير المجدي أن يستمر الباحثون في نعته بالمغتصب؛ لأن ذلك يمكن أن يحجب الأضواء عن أهمية الدور الذي قام به في تشييد الإمبراطورية[٧]، لكن هذه الصفة لا تنقص من أعماله الجليلة التي قام بها، فقد قام بفتوحات

مرّ تاريخ مالي بثلاثة أطوار، إذ حكمتها ثلاث أسر، هي: (١) أسرة تراوري، (٢) أسرة كوناتي – وكانت مملكة صغيرة تحت حكم الأسرتين–، (٣) أسرة كيتا، وتحت حكمها توسعت واشتهرت.

(١) إبراهيم طرخان، المصدر السابق، ص ٤٢.

(٢) أحمد بن علي: أبو العباس القلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الإنشا، المؤسسة العامة للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة بدون تاريخ، (٥ / ١١٢)، بتصرف.

(٣) ألفا محمود كعت: تاريخ الفتاش، نشرة هوداس وبنوه في باريس، ١٩١٣م، ص ٣٨.

(٤) ويتولي ابن (سنجتا) الحكم بطل العمل بالمبدأ الذي كان متبعاً عند قبائل (الماندينغ) في توريث العرش لابن الأخت.

(٥) القلقشندي، المصدر السابق، (٥ / ٢٩٤).

(٦) عبد الرحمن بن خلدون: العبر وديوان المبتدأ والخبر، طبعة دار الكتاب العربي، ١٩٦١م، بيروت، (٦ / ٤١٤).

(٧) انظر: أحمد الشكري: الإسلام والمجتمع السوداني إمبراطورية مالي، ط ١، بمجمع الثقافي، أبو ظبي ١٩٩٩م، ص ١٨٥.

واسعة النطاق، فاتسع نطاق مملكته، وغلب على البلاد المجاورة له، وفتح بلاد سنغاي وأضافها إلى مملكته، يقول عنه ابن خلدون: «وكانت دولته ضخمة اتسع فيها نطاق ملكهم، وتغلبوا على الأمم المجاورة لهم، وافتتح بلاد كوكو (غاو)، وأضافها في مملكة أهل مالي، واتصل ملكهم من البحر المحيط، وغانة بالمغرب إلى بلاد التكرور في المشرق، واعتز سلطانهم وهابتهم أمم السودان، وارتحل إلى بلادهم التجار من بلاد المغرب وإفريقيا»[١].

وبعد استتاب الأمن واستقرار الدولة وازدهارها؛ قام بأداء فريضة الحجّ على عادة ملوك السودان في حرصهم على الحجّ، وبخاصة ملوك مالي، وفي طريق رجوعه من الحجّ عام (٧٠٠هـ / ١٣٠٠م) قُتل في تاجوراء بالقرب من طرابلس (ليبيا)[٢].

وإلى هؤلاء الملوك الثلاثة يرجع الفضل في تأسيس (دولة مالي الإسلامية)، وتقعيد أمورها، ومدّ حدودها إلى أطراف واسعة، وليس كما يقول بعض المؤرخين المعاصرين: «ليس في عهود هؤلاء السلاطين ما يستحق الذكر، فهي فترة اضطرابات وفتن»[٣]!

تولّى العرش بعده ثلاثة ملوك، وهم: «مَنْسا قُو بن ماري جاطه»، وابنه «منسا محمد»، و «أبو بكر بن ماري جاطه»، وذلك من عام (٦٩٩ه إلى ٧٠٧هـ / ١٣٠٠م – ١٣٠٧م)، على أية حال لم يكن للملوك الثلاثة شأن يُذكر.

ثم تولّى العرش بعدهم «منسا موسى بن أبي بكر بن ماري جاطه» عام (٧٠٧هـ / ١٣٠٧م) أشهر ملوك دولة مالي وأعظمهم، وهو المعروف باسم «كنكن موسى»، وقال عنه ابن خلدون: «كان رجلاً صالحاً وملكاً عظيماً، له في العدل أخبار تؤثر عنه»[٤]، وفي عهده بلغت (دولة مالي) قمة ازدهارها وأوج عظمتها وتوسعها، حيث امتدت رقعتها من بلاد التكرور غرباً إلى دندي (dendi) شرقاً، ومن ولاتة في الصحراء شمالاً إلى مرتفعات فوتاجالون جنوباً.

لقد كان طبيعياً بعد انتهاء مرحلة التأسيس أن يلتفت حكام مالي لتنظيم الشؤون الإدارية والثقافية والاقتصادية لإمبراطوريتهم، ولحماية حدود الإمبراطورية وفرض هيبة الدولة وحفظ الأمن، فنُظّم الجيش حتى كانت مالي دولة قادرة على استنفار «مائة ألف رجل، منهم عشرة آلاف فارس»[٥].

ورحل «كنكن موسى» إلى الحجّ في عام (٧٢٨هـ / ١٣٢٨م) في موكب كبير وذهب كثير، وأغدق على سكان مصر والحرمين الهدايا والهبات، واشترى في بلاد الحرمين والقاهرة الأراضي والدور لحجاج بلاد التكرور، ووصفه المقريزي بقوله: «كان شاباً أسمر البشرة، جميل المحيا، حسن الهيئة، عالماً بفقه المالكية، وكان يبدو من بين صحبه حسن الهندام، مطيهم الجواد، وفي معيته ما يربو على العشرة آلاف من رعيته، وقد حمل من الهبات والهدايا ما يدهش الرائي لروعته»[٦].

(١) ابن خلدون، مصدر سابق، (٦ / ٤١٤).

(٢) وهناك رواية لبعض الكتاب الغربيين تقول: بأنه قتل على الساحل الصومالي، ونُقل جثمانه إلى مالي حيث دفن!! وهذا شيء مستبعد نظراً لبعد المسافة بين شرق إفريقيا وغربها، وأيضاً فإنّ طريق حجاج بلاد السودان الغربي في تلك الفترة تمر بمصر أو بالسودان الشرقي وشمال إفريقيا، وأيضاً كيف تُحمل جثة في تلك الفترة من أقصى شرق إفريقيا إلى أقصى غربها؛ في رحلة قد تستغرق شهرين مع انعدام الطرق ووعورتها إن وجدت؟!

(٣) انظر: إبراهيم طرخان، المصدر السابق، ص ٧١.

(٤) ابن خلدون، مصدر سابق، (٦ / ٤١٥).

(٥) العمري: أحمد بن يحيى بن فضل الله: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، طبعة بيروت ١٩٨٦م، الباب العاشر، ص ٦٦.

(٦) أحمد بن علي المقريزي: الذهب المسبوك في ذكر من حجّ من الخلفاء والملوك، طبعة ١٩٧٥م، ص (٩١ – ٩٢).

وكان لهذا الحجّ نتائج عديدة بالنسبة لتاريخ السودان الغربي، فمنذ تلك الفترة شغلت مالي الأذهان، وتزايد اهتمام مصر والمغرب والبرتغال والمدن التجارية الإيطالية بها شيئاً فشيئاً، وقد أسهم «كنكن موسى» شخصياً في إضفاء صورة الثراء الأسطوري على مملكته؛ حيث وزّع الذهب بالقدر الذي أدى إلى انخفاض سعره لفترة طويلة[١]، وكان كذلك سبب ظهور (مملكة مالي) في الخرائط العالمية، كما ظهرت في هذه الخرائط أيضاً صورة الملك «كنكن موسى» وبيده قطعة من ذهب، وعُرف باسم (ملك الذهب)، حيث أشاعت أخبار الذهب الذي حمله معه ثراء بلاده في أرجاء العالم الإسلامي، بل أصبحت مالي معروفة في أوروبا، واجتذب إلى بلاده الكثيرين من التجار والعلماء المسلمين الذي ساهموا في[٢] النهضة بالبلاد اقتصادياً وثقافياً.

إنّ حجّ «كنكن موسى» أصبح معلماً في تاريخ مالي والسودان الغربي، وورد ذكره في المصادر الإسلامية وغير الإسلامية، واصطحب معه في طريق عودته من الحجّ المهندس والشاعر أبا إسحاق إبراهيم الساحلي الذي شارك في بناء مسجد مدينة غاو، وجامع سنكري في مدينة تنبكتو، وبقية المساجد والمباني الأخرى في عواصم المنطقة، وأصبح فيما بعد مستشاراً له.

وقام بعد رجوعه من الحجّ بفتوحات واسعة، شملت دولة سنغي بأكملها[٣]، «وملك سنغي حينئذ اسمه زاياسبي، فأخذ ولديه، علي كولن وسليمان نار، رهينتين على عادة أولاد الملوك الخاضعين لسلطان مالي»[٤]، وامتدت مملكة مالي في عهده داخل الصحراء، فاستولت على مناجم الملح في تعزة، ومناجم النحاس في تغدا، وفي عهده اتجهت عناية (مملكة مالي) لنشر الإسلام حتى وصل إلى بلاد يوربا، يقول الشيخ آدم الإلوري: «فقد عرف أهلها الإسلام من عهد منسا موسى سلطان إمبراطورية مالي في القرن السابع الهجري الموافق الثالث عشر الميلادي»[٥]، وأصبح أهل يوربا يدعون الإسلام بدين مالي، وظلوا على ذلك حتى العهد الحاضر.

وبعد حكم مستقر دام خمساً وعشرين سنة توفي «كنكن موسى» سنة (٧٣٨هـ / ١٣٣٧م)، وتولى بعده ابنه «منسا مغا»، وبعد حكم دام أربع سنوات توفي «منسا مغا»، فتولّى عمّه «سليمان بن أبي بكر» العرش سنة (٧٤٢هـ / ١٣٤١م)، وقد عمل «منسا سليمان» جاهداً على إعادة هيبة دولة مالي – بعد ضعف أصابها في عهد سلفه –، فنجح في استرجاع بعض البلاد التي استقلت عنها في عهد سلفه[٦]، وقام بعدة إصلاحات داخلية، وقام بأداء فريضة الحجّ في عام (٧٥٢هـ / ١٣٥١م)، وقد توفي عام (٧٦٢هـ / ١٣٦٠م)، وفي عهده زار ابن بطوطة المنطقة ووصفه بالعدل والاستقامة[٧].

وتولى بعده ملوك عدة، منهم «منسا ماري جاطه بن مغا بن موسى» (٧٦٣هـ / ١٣٦٢م)، وكان قاسياً في حكمه ومترفاً، وفي عهده هرب رهينتا ملك سنغي وعادا إلى غاو، وتوفي في عام (٧٧٦هـ / ١٣٧٤م).

---

(١) اليونسكو: تاريخ إفريقيا العام، ١٩٨٨م، (٤ / ١٦٣).

(٢) أمين توفيق الطيبي: أثر الإسلام في غانة ومالي في العصر الوسيط، ندوة التواصل الثقافي والاجتماعي بين الأقطار الإفريقية بين جانبي الصحراء، بتطوان المغرب ١٩٩٨م، ص ١٢٢.

(٣) بينما تذكر بعض الروايات أنّ الذي ضمها هو ملك تشاكوراه، فلعله هو الذي بدأ بضمها، وكمّل ذلك كنكن موسى.

(٤) انظر: عبد الرحمن السعدي، تاريخ السودان، نشرة هوداس وبنوه، طبعة ١٩١٣م، باريس، فرنسا، ص ٤.

(٥) الشيخ آدم عبد الله الإلوري: الإسلام في نيجيريا والشيخ عثمان بن فوديو الفلاني، طبعة ١٩٧٨م، ص ٣٤.

(٦) إبراهيم طرخان، مصدر سابق، ص ٩٤.

(٧) محمد ابن بطوطة: تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار – المشهور برحلة ابن بطوطة، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط ٤، ١٩٨٥م، ص ٧٩٠.

وتولى الحكم بعده ولده «موسى»، وكان أحسن حالاً من والده، مع كونه ضعيفاً، وابتلي كذلك بوزير مستبد بالأمر، وله بعض المحاولات لاسترداد بعض الدول التي استقلت عن دولة مالي، لكنه لم يوفّق فيها وتوفي في عام (٧٨٩هـ / ١٣٨٧م).

وخلفه في الحكم أخوه «منسا مغا الثاني» الذي قُتل بعد سنة من حكمه في فتنة داخلية، وتولّى الوزير «سندكي» الحكم، ودام فيه سنتين، كان يغلب عليهما الاضطرابات والفتن الداخلية بين الأسرة الحاكمة، والهجمات الخارجية التي تكثفت عليها، مثل هجمات التوارق على الأطراف الشمالية للدولة، وهجمات الموشى (Mossi) على أطراف الدولة الجنوبية، ما جعل الدولة تضعف، ومن جهة أخرى بدأت (دولة سنغي) في الظهور والتوسع على حساب (دولة مالي)، وتمكنت من احتلال أجزاء كثيرة منها، وبخاصة الأجزاء المجاورة لها في (٨٣٤هـ / ١٤٣٠م).

اضطرت (دولة مالي) للانكماش على نفسها في المنطقة التي انطلقت منها عند بداية أمرها بعد احتلال جلّ مناطقها، وبذلك تركت المجال لأمراء سنغي الذين أقاموا إمبراطورية على أنقاض مالي في خلال الربع الأخير من القرن الخامس عشر الميلادي[١]، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

الجانب الحضاري لدولة مالي الإسلامية:

يُعَدّ عهد «كنكن موسى»، و «منسا سليمان» (٧٤١هـ - ٧٦١هـ / ١٣٤١م - ١٣٦٠م)، المرحلة التي بلغت فيها إمبراطورية مالي قمة ازدهارها وتطورها واستقرارها، وكان الأمن يعمّ البلاد، وينعم به العباد، بسبب السياسة العادلة لحكام مالي[٢]، وبخاصة «منسا سليمان» الذي كان شديد الحرص على تجنّب ظلم الرعيّة.

كانت قضية العدل في إمبراطورية مالي تُعَدّ من القيم الاجتماعية التي شدّت انتباه المصادر التي أرّخت لها، حيث يكاد ألا يخلو مصدر من الإشارة إليها، وبخاصة الرحالون الذين زاروها أيام ازدهارها، مثل ابن بطوطة، ويؤثر عن «منسا سليمان» عزل والي مدينة (ولاتة) بعدما تأكد من ظلمه لأحد التجار، وهو صاحب تلك المقولة المؤثرة التي خاطب بها وزراءه ونوابه على الأقاليم، جاء فيها: «إني بريء من الظلم، ومَن ظلم منكم عاقبته، ومَن علم بظالم ولم يُعلمني به فذنوب ذلك الظالم في عنقه، والله حسيبه وسائله»[٣].

وذكر ابن بطوطة من عادات أهل مالي وتقاليدهم الحسنة، فقال: «فمن أفعال السودان الحسنة قلة الظلم، فهم أبعد الناس عنه، وسلطانهم لا يسامح أحداً في شيء منه»[٤]، ثم وصف الحالة الأمنية فيها فقال: «ومنها شمول الأمن في بلادهم، فلا يخاف المسافر فيها ولا المقيم من سارق ولا غاصب، ومنها عدم تعرضهم لمال من يموت ببلادهم من البيضان، ولو كان القناطير المقنطرة، إنما يتركونه بيد ثقة من البيضان حتى يأخذه مستحقه»[٥].

ويعتقدون أنّ البلاد التي يكثر فيها الظلم والفساد يرسل الله عليها البلاء، ومن ذلك ما حكاه ابن بطوطة عن «منسا سليمان»، حيث قال: «وحضرت مجلس السلطان في بعض الأيام، فأتى أحد فقهائهم، وكان قد قدم من بلاد بعيدة، وقام بين يدي السلطان، وتكلم كلاماً كثيراً، فقام القاضي فصدّقه، ثم صدّقهما السلطان، فوضع

(١) أحمد الشكري، مصدر سابق، ص ١٦٥.

(٢) المصدر السابق، ص ١٩١، بتصرف.

(٣) أحمد الشكري، مصدر سابق، ص ١٦٥، وابن خلدون، مصدر سابق، (٦ / ٤١٥).

(٤) ابن بطوطة، مصدر سابق، (٢ / ٧٩٠).

(٥) ابن بطوطة، مصدر سابق، (٢ / ٧٩٠).

كلّ واحد منهما عمامته عن رأسه، وترب بين يديه، وكان إلى جانبي رجل من البيضان، فقال: أتعرف ما قالوه؟ فقلت: لا أعرف. فقال: إنّ الفقيه أخبر أنّ الجراد وقع ببلادهم، فخرج أحد صلحائهم إلى موضع الجراد، فهاله أمرها، فقال: هذا جراد كثير، فأجابته جرادة منها وقالت: إنّ البلاد التي يكثر فيها الظلم يبعثنا الله لفساد زرعها! فصدّقه القاضي والسلطان، وقال عند ذلك للأمراء: إنّي بريء من الظلم، ومن ظلم منكم عاقبته، ومَن علم بظالم ولم يُعلمني به فذنوب ذلك الظالم في عنقه، والله حسيبه وسائله»[1]! ونستنتج من هذه القصة - وإن كانت خرافية -، وخصوصاً فيما يتعلق بكلام الجراد مع الصالح، أنّ ملوك دولة مالي لا يظلمون ولا يقبلون بظلم في بلادهم.

وقد هيأت ظروف الأمن والاستقرار السائدة في البلاد ازدهار اقتصادها، وتطوّر مجتمعها وعمرانها، وأصبحت الإمبراطورية تضم قرابة أربعمائة مدينة، على حدّ تعبير الشيخ محمود كعت[2]، واستقدم «منسا موسى» المهندس المعماري الأندلسي إبراهيم الساحلي بهدف إقامة بعض المنشآت العمرانية بمالي، كالمساجد ودور السلطان.

ونشطت التجارة بين مالي والعالم الإسلامي، ووفد عليها التجار من شمال إفريقيا وغيرها للتجارة، وكانت تتمتع بثروات معدنية، مثل: الذهب والنحاس والملح، بالإضافة إلى خصوبة أراضيها ووفرة المياه فيها، ما جعل اقتصادها يرتكز على الزراعة وتربية الماشية، وقد نوّه ابن بطوطة بوفرة الأغذية في مالي[3]، وكان المسافر فيها لا يحتاج إلى التزود بالمؤونة نظراً لوفرة الغذاء في كلّ قرية.

اهتم سلاطين مالي بتنشيط التجارة مع العالم الإسلامي، فأمّنوا طرق التجارة وأسواقها، وعيّنوا لها المشرفين المنظّمين لها بالأسواق، وعينوا للقوافل التجارية حراساً يحرسونها، ما جعلها تنعم بالأمن والاستقرار في الطرق والأسواق، وكان لذلك أثره في دعم علاقات العالم الإسلامي الاقتصادية مع (إمبراطورية مالي الإسلامية) وتوثيقها، حتى باتت عاصمتها كما ذكر ابن خلدون: «وحاضرة الملك لأهل مالي هو بلد بني، بلد متسع الخطة، معين على الزراعة، مستبحر العمارة، نافق الأسواق، وهو الآن محط لركاب البحر من المغرب وإفريقية ومصر، والبضائع مجلوبة إليها من كلّ قطر»[4]، وأصبحت بعض المدن، مثل: (ولاتة، وجني، وتنبكت، ونياني العاصمة)، مراكز تجارية عالمية، يغشاها التجار المسلمون من أرجاء العالم الإسلامي، يجلبون إليها القمح والتمر والزبيب وغيرها، كلّ هذه المعطيات جعلت (إمبراطورية مالي) تعيش فترة من الرخاء والازدهار المادي قلّ نظيرها في تاريخ بلاد السودان الوسيط[5].

كذلك رحل تجار مالي إلى دول شمال إفريقيا ومصر للتجارة، يحملون إليها الذهب والنحاس، وكانت القوافل التجارية تكاد ألا تنقطع بين دول شمال إفريقيا ومملكة مالي، وساهم تجارها في تنشيط التجارة الصحراوية، ونافسوا أهل المغرب ومصر فيها، بل احتكروا تصريف أمور التجارة الصحراوية طول فترة (إمبراطورية مالي الإسلامية)، وبخاصة عقب رحلة «كنكن موسى» إلى مصر في طريقه إلى الحجّ.

ووفد عليها بعد استقرارها وتوسّعها علماء من مصر وشمال إفريقيا للتدريس، واستقدم بعض سلاطينها العلماء من الخارج للتدريس وللاستفادة

(١) ابن بطوطة، مصدر سابق، (٢ / ٧٨٨).

(٢) انظر: ألفا محمود كعت، مصدر سابق، ص ٣٨.

(٣) ابن بطوطة، مصدر سابق، (٢ / ٧٩٠).

(٤) ابن خلدون، مصدر سابق، (٦ / ٢٠٢).

(٥) أحمد الشكري، المصدر السابق، ص ١٩٣، بتصرف.

من الخبرات الخارجية، مثل «كنكن موسى» الذي استقدم إبراهيم الساحلي والقاضي عبد الرحمن التميمي من شمال إفريقيا، والشيخ عبد الله البلبالي الذي استقدمه من المغرب، وتولّى إمامة الجامع الكبير في مدينة (تنبكتو).

وهناك أسماء أخرى لفقهاء وقضاة وغيرهم ذكَرهم ابنُ بطوطة في رحلته، مثل: الفقيه محمد الفيلالي إمام مسجد البيضان بمدينة (غاو)، ومحمد بن الفقيه الجزولي بعاصمة مالي، وصهره الفقيه المقرئ عبد الواحد، وعلي الزُّودي المراكشي من الطلبة، وأبي إبراهيم إسحاق الجاناتي قاضي مدينة (تغّيدا)، والفقيه محمد بن عبد الله من أهل (تغّيدا) أيضاً، فضلاً عن جماعة آخرين ممن لم يذكر صفتهم، وما هؤلاء سوى عيِّنة ممن احتفظ التاريخُ بأسمائهم، من العلماء والفقهاء الذين وفدوا إلى بلاد السودان الغربي في عهد (مملكة مالي الإسلامية)، وتركوا فيها بعض آثارهم وبصماتهم.

وجدير بالذكر أنّ كتابة تاريخ العلم والعلماء في المنطقة لم تبدأ في الظهور إلا مع أوائل القرن العاشر الهجري، أي مع ظهور كتاب ألفا محمود كَعْت المسمّى (تاريخ الفتاش) الذي بدأ صاحبُه في كتابته سنة ٩٢٥هـ، وما تبعه من مؤلفات أخرى ككتابَي أحمد بابا التنبكتي (النَّيل) و (الكفاية)، وتاريخ السعدي المعروف باسم (تاريخ السودان)، ثم (تذكرة النسيان) لمجهول، وما تبعها من بقية الكتب الأخرى، أما قبل ذلك فلم تكن هناك وثائق أو فهارس بها أسماء العلماء، ولذلك فلا غرابة أن تضيع أسماءُ الكثير من العلماء والفقهاء الذين أسهموا في نشر الثقافة الإسلامية واللغة العربية وبناء النهضة العلمية طيلة القرون التسعة الأولى في (مملكة مالي) والسودان الغربي، إلا ما جاء عَرضاً على لسان بعض الرَّحالة والمؤرّخين والجغرافيّين ممن دخلوا المنطقة (كابن بطوطة، وابن الوزّان)، أو وصفوها من بعيد؛ كالبكري والعُمَري والإدريسي والمقريزي وابن خلدون وسواهم[1].

ومن المهم هنا أن نلفت الانتباه إلى أنّ هذه الرحلات العلمية بين الشمال والجنوب لم تأت من اتجاه واحد، بل كان التبادل الثقافي قائماً بين الطرفين، فطلاب الجنوب (السودان الغربي) وعلماؤه كانوا يشدّون الرحال إلى الشمال للتعلّم، وتبادل الخبرات والثقافات، وكذلك الشأن مع شمال القارة، فإنهم كانوا يذهبون إلى تلك البلاد تلبية لطلب المسؤولين فيها وحاجاتهم، يعني أنّه كان يوجد تبادل علمي بين العالم الإسلامي و (مملكة مالي الإسلامية).

وكذلك لم يهمل «كنكن موسى» المصادر والمراجع العلمية التي تحتاج إليها بلاده، حيث اشترى في رحلته إلى الحجّ مصادر دينية ولغوية وأدبية كثيرة، وبخاصة كتب الفقه المالكي، وكان متمسكاً بالمذهب المالكي، حتى إنّه صرّح بذلك أمام السلطان الناصر محمد بن قلاوون عندما طلب منه أن يقبل الأرض بين يديه لمّا ذهب لزيارته فقال: «أنا مالكي المذهب، ولا أسجد لغير الله»[2].

ونمت وازدهرت في (دولة مالي الإسلامية) الثقافة الإسلامية واللغة العربية، وكثر فيها العلماء، وحُكي أنّ الشيخ عبد الرحمن التميمي لمّا جاء إلى تنبكتو للتدريس وجدها حافلة بالفقهاء السودانيين الذين تفوقوا عليه في الفقه وغيره من العلوم الشرعية واللغوية، ما اضطره إلى السفر إلى المغرب للاستزادة من العلم ثم العودة إلى

(١) د. عبد العلي الودغيري: دور المغرب في نشر الإسلام ولغة القرآن بالغرب الإفريقي، مقال منشور في موقع صوت العربية، بتصرف.

(٢) المقريزي، مصدر سابق، ص ١١٢.

تنبكتو للتدريس[١].

واشتهرت مدن بوصفها مراكز للعلم، مثل: (نياني (العاصمة)، وتنبكت، وجني، وغاو)، ووفد عليها طلاب العلم من كلّ حدب ينهلون العلم من علمائها، ولم يكتف سلاطين مالي بهذا، بل أرسلوا بعثات علمية إلى معاهد العلم في الحجاز والمغرب والأندلس، مثل إرسال السلطان «كنكن موسى» كاتبه المشهور باسم «كاتب موسى» وأخويه إلى المغرب لطلب العلم، وقال السعدي[٢] في شأن «كاتب موسى»: «وهو من علماء السودان الذين رحلوا إلى فاس لتعلّم العلّم في دولة أهل مالي بأمر السلطان العدل الحاج موسى، ولمّا عادوا أسند إلى كاتب موسى إمامة الجامع الكبير بمدينة تنبكتو، وظلّ إمامه أربعين سنة»، وأرسلوا كذلك طلاب العلم إلى مصر ليتلقوا العلم في الجامع الأزهر، وخصص لهم السلطان «كنكن موسى» رواقاً من أروقة الأزهر لإقامتهم.

وأضحت (إمبراطورية مالي الإسلامية) دولة مزدهرة علمياً وثقافياً، حيث انتشرت الحلقات العلمية في مساجدها، وأصبحت محجة العلماء والفقهاء من بلاد الشمال الإفريقي ومصر والحجاز، فقد كانت آمنة رخية، تضفي على العلماء ما يريدونه من سكينة ورفاهية وسلام، وانقطاع للدرس والتدريس، فنمت الثقافة ونفق سوقها في معاهد العلم ومساجده في المدن التي سبق الإشارة إليها[٣]، حتى وفد عليها طلاب العلم من المغاربة والملثمين، وقد قابل ابن بطوطة بعاصمة مالي شخصاً من المغرب اسمه علي الزواوي المراكشي، وهو من طلبة العلم، وأبا حفص من طلبة مسوفة، وابن شيخ اللبن التلمساني[٤] الذي استقر في مالي بعد ذلك للتعليم، وكان له مدرسة يعلّم فيها القرآن، بل استقر فيها علماء من مصر، مثل: الطبيب الذي عالج ابن بطوطة[٥]، والشيخ شمس الدين بن النقويش المصري من الذين راسلهم ابن بطوطة قبل قدومه إلى مالي.

وكانت اللغة العربية هي لغة الثقافة والتعامل التجاري واللغة الرسمية في الدواوين، غير أنّ العامة كانوا يتحدثون باللغات المحلية، وكانت المدارس القرآنية منتشرة في المدن والقرى، وانتشرت بانتشارها لغة القرآن وعلومها في كلّ البلاد.

وقد أشاد ابن بطوطة بالحياة العلمية في دولة مالي في عهد «منسا سليمان»، ثم تطرق لحالتهم الثقافية، فبيّن أنهم يهتمون بالتعليم والعلم، وذكر عنايتهم بحفظ القرآن، وبخاصة الصبيان، وقال: «عنايتهم بحفظ القرآن العظيم، وهم يجعلون لأولادهم القيود إذا ظهر منهم التقصير في حفظه، لا تُفك عنهم حتى يحفظوه، لقد دخلت على القاضي يوم العيد وأولاده مقيدون، فقلت له: ألا تسرحهم؟ فقال: لا أفعل حتى يحفظوا القرآن! ومررت يوماً بشاب منهم حسن الصورة، عليه ثياب فاخرة، وفي رجله قيد ثقيل، فقلت لمن كان معي: ما فعل هذا.. أقتل؟ ففهم عني شاب وضحك، وقال لي: إنما قيّد حتى يحفظ القرآن»[٦].

ومن الملاحظات الثقافية الدينية التي أبداها ابن بطوطة حفاظهم على حرمة المساجد، وكونها ملاذاً آمناً لمن يلجأ إليها خوفاً من السلطان، ومن ذلك قصة غضب السلطان على بنات عمّه، «فخفن

(١) السعدي، مصدر سابق، ص ٥١، بتصرف.

(٢) المصدر السابق، ص ٥٧.

(٣) د. محمد النقيرة: التأثير الإسلامي في السودان الغربي، ط ١ - ١٩٨٨م، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، ص ٢٢٧، بتصرف

(٤) ابن بطوطة، مصدر سابق، (٢ / ٧٩٠).

(٥) المصدر السابق، (٢ /٦٩٠).

(٦) المصدر السابق، (٢ / ٧٩٠).

منه واستجرن بالجامع، فعفا عنهن واستدعاهن»[1]، وكذلك بيت الإمام كان يُعَدّ ملاذاً آمناً لمن يلجأ إليه، ما يدل على مكانة العلماء عند السلطان مثلما حدث لزوجة السلطان الأولى التي فرّت إلى بيت الإمام خوفاً من وشاية وصلت إلى السلطان ضدها، واستجارت بدار الإمام فعفا عنها[2].

ثم أشاد ابن بطوطة بمواظبتهم على الصلوات بأدائها في مواقيتها، ويعنون بأدائها في الجماعات، وأنّ من لا يبكّر إلى المسجد يوم الجمعة لا يجد أين يصلي لكثرة الزحام، وقال: «ومنها - أي من عاداتهم الحسنة - مواظبتهم للصلوات والتزامهم لها في الجماعات، وضربهم أولادهم عليها، وإذا كان يوم الجمعة ولم يبكّر إلى المسجد لم يجد أين يصلي لكثرة الزحام»[3]، ووصف ثيابهم يوم الجمعة، وحرصهم على تنظيفها يوم الجمعة، وأنهم يلبسون الثياب البيض، «ومنها لباسهم الثياب البيض الحسان يوم الجمعة، وإن لم يكن لأحدهم إلا قميص خلق غسله ونظفه وشهد به الجمعة»[4]

وكانت (إمبراطورية مالي الإسلامية) آهلة بالسكان، وأهلها في غاية الثراء، وكانوا أثرياء، ويعيشون في يسر، فقد استطاعت أن تدمج شعوباً وأعراقاً مختلفة في مجموعة سياسية واحدة، دون تناحر أو صراعات قبلية، وكانت هذه الإمبراطورية الشائعة مكونة من مقاطعات وممالك تابعة لها، وعلى رأس كلّ مقاطعة والٍ (أو فاران)، ويحيط بالوالي حاشية من كبار الموظفين والأعيان، تحظى عاداتهم وتقاليدهم باحترام الحاكم أو الوالي، وكانت في أوج عظمتها تشتمل على اثنتي عشرة مقاطعة، وكلّ مقاطعة تتكون من عدة أقسام، تنفرد بالواحد منها أحياناً عشيرة، وتتألف المقاطعات من مجتمعات قروية مجتمعة تحت سلطة رئيس تقليدي محلّي.

وكان تنظيم المقاطعات المرن الذي تمثّل في الاعتماد على الرؤساء المحليين مع الإشراف عليهم قد كفل لمالي استقراراً كبيراً، فقد أمن الناس على أنفسهم وأموالهم[5].

الخاتمة:

توصلنا من خلال المقال إلى النتائج الآتية:

١ - أنّ الإسلام هو الدين الوحيد الذي استطاع أن يوحد السودان الغربي قديماً وحديثاً.

٢ - أنّ (مملكة مالي) مملكة إسلامية كبرى، لغتها الرسمية والثقافية هي اللغة العربية.

٣ - أنّ اللغة العربية هي اللغة الوحيدة التي تستطيع إنهاء الصراع اللغوي في غرب إفريقيا، حيث كانت هي اللغة الرسمية في عهد الدول الإسلامية، ويعترف بها جلُّ القبائل.

٤ - أنّ (مملكة مالي الإسلامية) كانت واسعة المساحة، تشتمل على أراضي جمهورية مالي المعاصرة شمالاً وجنوباً، وكانوا يعيشون في وئام وترابط، ودينهم واحد وهو الإسلام.

٥ - رواج التجارة وانتشار العلم والرخاء الاقتصادي في المملكة بسبب عدل حكامها، وعلى حكامها المعاصرين نشر العدل فيها لتستقر هذه الدولة العريقة في الإسلام وبانية حضارته في غرب إفريقيا، فإن استقرارها مهم لدول غرب إفريقيا بعامة، وذات الأغلبية المسلمة بخاصة.

٦ - أنّ (دولة مالي) هي مهد الحضارة الإسلامية في غرب إفريقيا، لذلك أصبحت مستهدفة من قبل المؤامرات الخارجية والداخلية.

(١) المصدر السابق، (٢ / ٧٨٨).

(٢) المصدر السابق، (٢ / ٧٨٩).

(٣) المصدر السابق، (٢ / ٧٩٠).

(٤) المصدر السابق، (٢ / ٧٩٠).

(٥) تاريخ إفريقيا العام، (٤ / ١٧٥)، بتصرف.

السياسة الفرنسية في إفريقيا..
الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمّة الحضارية

د. راوية توفيق *

في بداية تسعينيات القرن الماضي؛ ساد نقاش في الدوائر السياسية والأكاديمية حول إعادة تعريف العلاقات (الفرنسية – الإفريقية)، حيث كانت فرنسا أكثر القوى الاستعمارية حفاظاً على علاقاتها بمستعمراتها السابقة، تلك العلاقات التي عبّر عنها (فيليكس هوفوييه بوانييه)، أول رئيس لساحل العاج بعد الاستقلال، بصكّه لمصطلح الرابطة الخاصة (France afrique)؛ ليدلّل على عمق العلاقات التي تربط باريس بمستعمراتها السابقة في إفريقيا.

على أرض الواقع؛ قامت هذه الروابط على علاقات شخصية بين رؤساء فرنسا والنّخب الإفريقية الحاكمة، حيث تعلّم معظم هذه النّخب في فرنسا، واستوعبتهم فرنسا في نموذجها الثقافي.

وعلى المستوى المؤسّسي؛ شكّلت (المنظمة الفرانكفونية) والقمم (الإفريقية – الفرنسية) منابر، جمعت فرنسا – بشكل دوري – بالقادة الأفارقة؛ لتوطيد التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

وعلى المستوى الاقتصادي؛ اتخذت هذه العلاقات شكل شبكات مصالح، ربطت النّخب الإفريقية بالشركات الفرنسية التي مارست دوراً في تأجيج الصراعات في بعض الدول الإفريقية.

كما استمر الوجود العسكري الفرنسي عن طريق الاحتفاظ بعدد من القواعد والقوات العسكرية؛ بموجب الاتفاقيات التي وقّعت مع الدول الإفريقية في الستينيات والسبعينيات.

وتميّزت فرنسا بالاهتمام بالتغلغل الثقافي في المجتمعات الإفريقية بصفة عامّة، ومستعمراتها السابقة بصفة خاصة، عن طريق مراكزها الثقافية ومؤسساتها التعليمية.

وقد شهدت هذه السياسة بعض ملامح التغيّر منذ بداية التسعينيات، فخفّضت فرنسا وجودها العسكري في القارة، وأصبحت أكثر

(*) مدرس العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة القاهرة.

ميـــلاً للتدخّل في إطار جماعـــي أوروبي، وبدا أنّ العامل الشـــخصي للعلاقات مـــع إفريقيا يتراجع تدريجياً، خصوصاً بعد انتخاب (نيكولا ســـاركوزي) عام ٢٠٠٧م، ثم (فرانسوا هولاند) عام ٢٠١٢م، للرئاســـة، وتحت ضغط منافسة القوى الدولية الأخرى، وعلى رأســـها الصين، تراجعت الاســـتثمارات الفرنســـية في إفريقيا خلال العقدين الماضيين.

ويُعيد التدخّل العسكري الفرنسي في (مالي) و (إفريقيا الوســـطى) التساؤل حول العلاقات (الفرنسية – الإفريقية)، فهل تسعى فرنسا عن طريـــق هذا التدخّل إلى إعـــادة تعريف أدوات سياستها الخارجية في القارة؛ بزيادة الاعتماد علـــى الأداة العســـكرية لحســـم الصراعات، وترجيح كفّة حلفائها في مناطق نفوذها؟ وكيف تؤثر المصالح الاقتصادية للشـــركات الفرنسية في قـــرارات التدخّل العســـكري فـــي مناطق الصراع؟ وكيف يرتبط هذا التدخّل العســـكري بدعاوى المهمّـــة الحضارية التي طالما جعلتها فرنسا شعاراً لسياستها في الفترة الاستعمارية وبعد حصول الدول الإفريقية على استقلالها؟

تحـــاول هذه الدراســـة الإجابـــة عن تلك التساؤلات، لفهم ملامح الاســـتمرارية والتغيّر في السياسة الفرنســـية في إفريقيا، والعوامل المفسّرة للدور العسكري الفرنسي المتزايد في القارة.

أولاً: السياسة الفرنسية في إفريقيا.. المصالح والأدوات:

لم تكن النّخبة السياســـية الفرنسية تعتقد أن حصول مســـتعمراتها الســـابقة في إفريقيا على الاستقلال الرسمي يعني انحسار نفوذها، بل لم تتقبل فكرة اســـتقلال هذه الدول ابتداءً، فقد أدركت فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية أنّ مجال المنافسة بين القوتين العظميين سوف يتركز في أوروبا وآســـيا والشرق الأوسط، وأنّ إفريقيا هي المجال الدولي الأوحد والأنســـب لممارسة نفوذها بصفتها قوة استعمارية سابقة.

وحرصت فرنسا على وجودها في المناطق ذات الأهمية الاســـتراتيجية فـــي القارة، ولعلّ ذلك ما يفسّـــر احتفاظها بقاعدة عسكرية في (جيبوتـــي) لمراقبة المدخـــل الجنوبي للبحر الأحمر، كما أيقنت فرنســـا، كغيرها من القوى الدولية، أهمية الدول الإفريقية – حديثة العهد بالاستقلال – باعتبارها كتلة تصويتية في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.

وفي المجال العســـكري؛ وقّعت فرنسا بعد الاستقلال اتفاقيات للدفاع مع عدد من الدول الإفريقية، منها: (الكاميرون، وإفريقيا الوسطى، وجزر القمر، وساحل العاج، وجيبوتي، والجابون، والســـنغال، وتوجو)، كما وقّعت مع هذه الدول وغيرها اتفاقيات للتعاون العســـكري، تضمّنت مســـاعدات للجيوش الإفريقية، ومنحاً دراسية وتدريبية للضباط الأفارقـــة، ولم تقتصر هذه الاتفاقيات على مستعمرات فرنسا السابقة؛ بل توسّعت لتشـــمل دولاً مثل: (رواندا، وبوروندي، والكونغو الديمقراطية، وغينيا الاستوائية)[١].

واقتصادياً؛ كان يتحتم على فرنســـا أن تؤمّن إمدادات المعـــادن ومصادر الطاقة والمواد الخام الأولية، وبخاصة اليورانيـــوم والنفط، لصناعاتها المختلفة ولإنتـــاج الطاقة النوويـــة[٢]، وقد كانت فرنسا حتى ثمانينيات القرن الماضي تعتمد بشكل

(١) إجلال رأفت: السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء، السياسة الدولية، العدد ١٤٥، يوليو ٢٠٠١م، ص ص ١٠ – ١٢.

(٢) Medard J.F. 2005, 'France and Sub-Saharan Africa: A privileged relationship',in Engel U. and Olsen, eds., Africa and the North: between Globalisation and Marginalisation, London: Routledge, p 29.

كامل أو شبه كامل على إفريقيا قبل أن تحاول تنويع مصادرها، ففي بداية الثمانينيات كانت تعتمد بشكل كامل على دول إفريقية (أبرزها: النيجر، والجابون، وجنوب إفريقيا) في الحصول على اليورانيوم، لكن انخفض اعتمادها على اليورانيوم الإفريقي إلى ٤٠٪ في أواخر الثمانينيات.

كما كانت الدول الإفريقية (أبرزها غينيا) توفّر ٩٠٪ من حاجة فرنسا من البوكسيت، و ٧٦٪ من المنجنيز (أبرز منتجيه: جنوب إفريقيا، والجابون)، و ٥٩٪ من الكوبالت (أبرز منتجيه: زامبيا، والكونغو الديمقراطية)، وكان حوالي ٧٠٪ من النفط الذي تستخرجه شركة (إلف Elf) الفرنسية في الثمانينيات عالمياً يُستخرج من إفريقيا، خصوصاً من: (الجابون، والكاميرون، والكونغو، وأنجولا).

وكانت هذه المصالح الاقتصادية تعني أنّ فرنسا يجب ألا تلتفت كثيراً لطبيعة النُّظم الحاكمة في الدول الإفريقية الغنية بتلك الموارد، لذلك لم يكن غريباً أن تساند فرنسا نظام الفصل العنصري في (جنوب إفريقيا)، وتحاول تعبئة دعم الدول الإفريقية له حتى عام ١٩٨٥م[١].

كذلك؛ فقد ضمنت سياسة منطقة الفرنك الفرنسي سيطرة فرنسا على السياسة التجارية والمالية لعدد من الدول الإفريقية، حيث مكّنت ست عشرة دولة في غرب إفريقيا ووسطها – حتى منتصف التسعينيات – من التعامل بعملة لها سعر تحويل ثابت في مقابل الفرنك الفرنسي، وفي المقابل التزمت هذه الدول بإيداع ٦٥٪ من أموالها في الخارج في البنك المركزي الفرنسي، هذا بالإضافة إلى استثمارات الشركات الفرنسية في دول مثل: (ساحل العاج، والجابون، والسنغال، ومالي، وموريتانيا)[٢].

وأهمّ ما ميّز السياسة الفرنسية اعتمادها على الأداة الثقافية لتوطيد علاقاتها بالدول الإفريقية بعد الاستقلال، لاعتقاد نخبها السياسية – كما ذكر الباحث الفرنسي (جاك فرانسوا ميدار) – سموّ القيم والتقاليد الفرنسية، وأهمية استيعاب النّخب والمجتمعات الإفريقية ثقافياً، واستخدام دعاوى (المهمّة الحضارية) أداة لإضفاء الشرعية على السياسة الفرنسية الاستعمارية في الماضي، وفيما بعد الاستقلال، وقد وصل عدد المراكز الثقافية الفرنسية في القارة في الثمانينيات إلى ٥٢ مركزاً ثقافياً، وحرصت فرنسا على تقديم المنح الدراسية للطلبة الأفارقة للدراسة في مدن فرنسا الكبرى، وفي ١٩٧٠م أسّست (المنظمة الفرانكفونية) رسمياً على أساس ثقافي لغوي، لتجمع الدول الناطقة بالفرنسية[٣].

من ناحية أخرى؛ كان للفرنسيين المقيمين في الدول الإفريقية – كالمدرسين والموظفين والمستشارين – دور في دعم التواصل الثقافي والمهمّة الحضارية الفرنسية، والتأثير في صنع القرار في هذه الدول، ويلاحظ أنّ عدد الفرنسيين في بعض الدول الإفريقية تزايد بعد استقلالها[٤]، ويقدّرون – وفقاً لإحصاءات رسمية فرنسية – بحوالي ٢٤٠ ألف فرنسي[٥].

(١) Renou 2002, "A new French Policy in Africa?", Journal of Contemporary African Studies, vol. 20, no. 1, pp 7 – 8.

(٢) إجلال رأفت ٢٠٠١م، ص (١٢ – ١٣).

(٣) للمزيد راجع موقع المنظمة: http://www.francophonie.org/

(٤) Taylor I, 2010,The International Relations of Sub-Saharan Africa, London: Continuum International Publishing, p 51.

(٥) Hansen A. 2008. The French Military in Africa,

ثانياً: فرنسا والنّخب الإفريقية.. دعاوى الديمقراطية بين النظرية والتطبيق:

خلال القمة (الإفريقية – الفرنسية ١٦) عام ١٩٩٠م، أعلن الرئيس (فرانسوا ميتران) أنّ فرنسا سوف تتبع نهجاً جديداً في علاقتها بالدول الإفريقية، وأنها لن تقدّم مساعدات إلا للدول التي تحقّق تقدّماً في مسار التحول الديمقراطي، وذهب (ميتران) إلى أبعد من ذلك؛ بتأكيد أنّ فرنسا لن تلتزم بمساندة الأنظمة التي تواجه تمرداً عسكرياً إلا إذا كانت هذه الأنظمة ديمقراطية[١].

وقد دفع سقوط بعض حلفاء فرنسا في القارة في اتجاه إعادة التفكير في علاقة فرنسا بالنُّظم التسلطية، ففي ١٩٩٤م سقط نظام (جوفينال هابياريمانا) في رواندا، وتبع ذلك إبادة جماعية نُسبت لعناصر تمّ تدريبها فرنسياً، وفي ١٩٩٧م انهار نظام (موبوتو سيسي سيكو) في زائير (الكونغو الديمقراطية حالياً)، والذي دعمته فرنسا ضد (لوران كابيلا) المدعوم أمريكياً، وقد اعتبرت فرنسا أنّ هزيمة حلفائها في (رواندا، والكونغو الديمقراطية) مؤامرة (بريطانية – أمريكية) لتقليص نفوذ فرنسا بإفريقيا.

ومن الأبعاد التي كانت محلاً لإعادة النظر طبيعة الدور الذي تقوم به مؤسسة الرئاسة، من خلال (وحدة إفريقيا) في الإليزيه، في رسم السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا، فقد ساد النقاش خلال العقدين الماضيين حول ضرورة إضفاء الشفافية والطابع المؤسّسي على سياسة فرنسا، وساعد على ذلك اختفاء شخصيات مؤثّرة، مثل (جاك فوكار) مهندس العلاقات (الفرنسية – الإفريقية) والمستشار الرئاسي لشؤون إفريقيا من ١٩٦٠م – ١٩٧٤م، في عهدي (شارل ديجول) و (جورج بومبيدو)، ثم من ١٩٨٦م – ١٩٩٧م، في عهدي (فرانسوا ميتران) و (جاك شيراك).

وقد تعزّز اتجاه المطالبة بإعادة صياغة (سياسة فرنسا الإفريقية) بوصول (نيكولا ساركوزي) للرئاسة ٢٠٠٧م، حيث نُظر إليه بوصفه منتمياً لجيل الرؤساء الجديد الذي تحرّر من روابط العلاقات والشبكات الشخصية، وقد نُسب إلى (ساركوزي) قبل الرئاسة تبنّيه لمطلب التخلّي عن هذه الروابط والشبكات[٢]، وتجدّدت التوقعات نفسها بعد انتخاب (فرانسوا هولاند) الذي تعهد بمنح البرلمان الفرنسي دوراً أكبر في الرقابة على سياسة حكومته في إفريقيا، وإغلاق (خلية إفريقيا) في الإليزيه، وأبدى (هولاند) اهتماماً بمحاربة الفساد، وفرض الرقابة على الصفقات الاقتصادية مع دول القارة، وبخاصة صفقات السلاح[٣].

لكن يبدو أنّ عنصر العلاقات والروابط الشخصية ظلّ أحد ملامح الاستمرارية في العلاقات (الفرنسية – الإفريقية)، أما دعاوى الديمقراطية؛ فقد اقتصرت على الضغط من أجل تبنّي تعددية حزبية، وإجراء انتخابات تعددية، دون الاهتمام بدعم الحريات السياسية، وحكم القانون، والحدّ من الفساد، ولذلك لم يكن غريباً أن تتقلص المساعدات

(١) راوية توفيق: المشروطية السياسية والتحول الديمقراطي في إفريقيا، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، ٢٠٠٢م، ص ١٠.

Washington: Council on Foreign Relations.

(٢) Taylor 2010, p 57.

(٣) Norbrook N., 'France Africa Relations: Le Grand Divorce?',The Africa Report, June 08, 2012.

الفرنسية للدول التي كانت تحرز تقدّماً نحو الديمقراطية في بداية التسعينيات، مثل: (بنين، ومالي)، بينما تزيد للدول التي تحكمها قيادات تسلطية، مثل: (توجو، والكاميرون)[١].

لم يكن غريباً أيضاً أن تستمر علاقات فرنسا القوية بنظام الرئيس (عمر بونجو) في الجابون، الذي حكم بلاده لمدة تزيد على ٤٠ عاماً، ثم بنظام وريثه في السلطة (علي بونجو) الذي تولّى السلطة بعد وفاة والده عام ٢٠٠٩م، ويصدق الأمر نفسه على الرئيس التشادي (إدريس ديبي) الذي وصل إلى السلطة عبر انقلاب عسكري عام ١٩٩٠م، وتدخلت فرنسا غير مرة لمساندته عسكرياً أو مخابراتياً ضد المظاهرات الشعبية (كما في ١٩٩٦م)، أو ضد محاولات المتمردين الإطاحة به (كما في ٢٠٠٦م و ٢٠٠٨م)[٢].

وبالرغم من ادعاء (ساركوزي) العزم على إضفاء الشفافية والمؤسسية على العلاقات مع إفريقيا؛ فإنّ سياسته لم تختلف كثيراً عن سياسة سابقيه، فقد أيدت فرنسا بقيادته محاولات توريث السلطة في السنغال لـ(كريم واد) ابن الرئيس (عبد الله واد)، وحاولت دعم الرئيس (زين العابدين بن علي) في بدايات الثورة التونسية، وقد أثارت بعض التقارير الإعلامية نقاشاً حول مساهمة عائلة الرئيس (عمر بونجو) في حملة ساركوزي الانتخابية[٣].

كذلك استمرت سياسة (هولاند) على نهج البراجماتية نفسه الذي يعطي أولوية للاحتفاظ بصداقات فرنسا التقليدية على دعاوى الديمقراطية، ففي أول زيارة له للقارة في أكتوبر ٢٠١٢م، والتي توجّه فيها إلى (داكار) قبل زيارته لـ (كينشاسا) للمشاركة في أعمال القمة الفرانكفونية، أكّد الرئيس الفرنسي أنه برغم التزام فرنسا الدائم بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ فإنها تحترم استقلال الدول الإفريقية وخصوصيتها، وحريتها في فرض خياراتها، وبرغم مطالبة بعض قوى اليسار الفرنسي بمقاطعة القمة لتوجيه رسالة لنظام (جوزريف كابيلا) برفض سياساته التسلطية؛ فإنّ (هولاند) قرّر المشاركة مع توجيه بعض الانتقادات لنظام (كابيلا)[٤].

ومن ناحيتها؛ احتفظت النّخب الإفريقية في مستعمرات فرنسا السابقة بعلاقاتها مع باريس للحصول على دعمها العسكري والسياسي، ففي الفترة من ١٩٦٣م وحتى ١٩٩٧م تدخلت فرنسا فيما يزيد على ٣٤ مرة، بشكل مباشر بقواتها في الدول الإفريقية، أو غير مباشر عن طريق جنود مرتزقة، أو بالدعم اللوجيستي أو المالي لبعض أطراف الصراع، تأييداً لنظم وقيادات موالية في مواجهة انقلابات عسكرية، بغضّ النظر عن مدى ديمقراطية هذه النُّظم والقيادات[٥].

ثالثاً: الشركات الفرنسية وشبكة المصالح غير الرسمية مع إفريقيا:

كان من بين العوامل التي دفعت للتفكير في إعادة صياغة علاقات فرنسا بإفريقيا في بداية التسعينيات ما أثير من قضايا فساد؛ تربط

(١) Renou 2002, p 17.

(٢) Mesfin B. 2008, 'Only a Folie de Grandeur? Understanding French Policy in Africa?, African Security Review, vol. 17, no. 1.

(٣) Norbrook 2012.

(٤) Melly and Darracq 2013, 'A new way to engage: French policy in Africa from Sarkozy to Hollande', London: Chatham House, p 9.

(٥) Renou 2002, p 10.

الشركات الفرنسية برؤساء الدول الإفريقية، فقد تكشّفت فضيحة شركة (إلف Elf) الفرنسية للنفط، والتي كانت تحوّل ما يعادل عشرة ملايين يورو سنوياً لحساب الرئيس (عمر بونجو) في الجابون، كما دفعت مبالغ ضخمة لرؤساء (أنجولا، والكونغو برازافيل، والكاميرون) للحصول على امتيازات للتنقيب فيها، وفي مقابل الدعم السياسي لأنشطة الشركة، والتي كانت مملوكة للدولة حتى ١٩٩٤م، تبرعت الشركة لحزب الرئيس السابق (جاك شيراك)، ودفعت مبالغ لبعض أصدقاء الرئيس (فرانسوا ميتران)[١].

ولم تقتصر تجاوزات الشركة على رشوة المسؤولين الفرنسيين والأفارقة، بل مارست دوراً في تأجيج الصراعات في بعض الدول بشكل مباشر، كما حدث في (الكونغو برازافيل)، أو غير مباشر، كما حدث في (أنجولا)، واستندت الشركة في هذا على علاقاتها القوية بأجهزة المخابرات الفرنسية التي مولّت الشركة بعض عملياتها.

ورصدت إحدى الدراسات تدخّل الأجنحة المختلفة للشركة ورجالها الأقوياء لدعم الأطراف المختلفة للصراع في البلدين؛ لضمان تأمين مصالحها في حال تغلّب أي من طرفي الصراع، ففي الحرب الأهلية في (الكونغو برازافيل) في نهاية التسعينيات، تدخّل أحد الأجنحة في الشركة لدعم (ساسو نجويسو) مادياً ولوجيستياً، بينما تدخّل آخر مساندا لـ (باسكال ليسوبا)، وتوسط لحصوله على السلاح، وفي (أنجولا) دعمت بعض قيادات الشركة (جوناس سافيمبي) وحركته، إلى أن بدا واضحاً أنّ فرصته في إنهاء الحرب لصالحه ضعيفة، فنقل هؤلاء دعمهم لغريمه (دوس سانتوس)، وساعدوه على توفير السلاح؛ مقابل بيع إنتاج أنجولا المستقبلي من النفط[٢].

وبالرغم من تزايد المنافسة الاقتصادية مع القوى الصاعدة، وعلى رأسها الصين، في العقد الأخير، فإنّ فرنسا احتفظت بعلاقات متميزة مع مستعمراتها السابقة، بل وسّعت نطاق علاقاتها الاقتصادية لتشمل منطقة الجنوب الإفريقي، فقد أصبحت فرنسا ثالث أكبر مستورد للنفط الأنجولي، وثاني أكبر مستثمر في البلاد، كما ساهمت كبرى شركات المقاولات الفرنسية في مشروعات البناء التي دشنتها (جنوب إفريقيا) قبل استضافتها لكأس العالم لكرة القدم ٢٠١٠م، وما زالت فرنسا أحد أكبر المستثمرين في (ساحل العاج)، فبحلول ٢٠٠٧م استحوذت قرابة ١٥٠ شركة فرنسية على ٦٨٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلاد، وما زالت فرنسا تعتمد على اليورانيوم الإفريقي، وبخاصة يورانيوم النيجر، لتوليد الطاقة النووية التي توفّر ٢٥٪ من احتياجاتها من الكهرباء.

وبصفة عامّة؛ فهناك مئات الشركات الفرنسية تستثمر في القارة الإفريقية، في مجالات: البناء (أشهرها شركة لافارج Lafarge)، والنفط (أشهرها شركة توتال Total)، والغاز (أشهرها شركة إير ليكيد Air Liquide)، والاتصالات (منها شركة ألكاتل Alcatel)، والتعدين، وبناء المحطات النووية

(١) Africa Research Bulletin, May 16- June 15 2007; Taylor 2010, p 56.

(٢) للمزيد: Medard J-F.2001. Oil and War: Elf and Franceafrique in the Gulf of Guinea, paper presented at the 10th International anti-corruption conference, Prague.

(من أهمها شركة أريفا Areva)[١].

لكن في الوقت نفسه؛ أصبح حفاظ فرنسا وشركاتها على مصالحها أكثر صعوبة مع تزايد منافسة القوى الدولية الأخرى، وقد يفسّر ذلك تزايد اللجوء إلى الأداة العسكرية لحماية هذه المصالح، فقد استغرقت شركة (أريفا) وقتاً طويلاً للتفاوض لتجديد تعاقداتها مع الحكومة النيجيرية، وواجهت الصعوبة نفسها مؤخراً في تفاوضاتها مع حكومة النيجر.

وقد خسرت بعض الشركات الفرنسية المنافسة أمام شركات صينية وخليجية لبناء موانئ وإدارتها في (السنغال، والكونغو برازافيل)[٢]، وحاولت فرنسا خلال الأعوام القليلة الماضية تحويل المنافسة مع الشركات الصينية إلى شراكة، فقد وقّعت الحكومة الأوغندية في سبتمبر ٢٠١١م – مثلاً – عقوداً للتنقيب عن النفط في (حوض بحيرة ألبرت)، تشترك فيه شركة (توتال) الفرنسية مع شركتين صينية وأيرلندية.

ومن ناحية أخرى؛ تُبدي فرنسا الدعم السياسي لمصالح شركاتها في مواجهة منافسة الشركات الأخرى، ففي مارس ٢٠٠٩م قام (ساركوزي) بزيارة للكونغو الديمقراطية والنيجر برفقة الرئيس التنفيذي لشركة (أريفا) لتأمين حصول الشركة على عقود جديدة، وبعد هذه الزيارة بشهرين قام رئيس الوزراء الفرنسي (فرانسوا فيلون) بزيارة لنيجيريا برفقة الرئيس التنفيذي لشركة (توتال)، واقترح على الحكومة النيجيرية تقديم دعم عسكري لمواجهة المتمردين في دلتا النيجر[٣]، وفي زيارة (هولاند) الأخيرة لنيجيريا، التي تركزت محادثاتها في التنسيق الأمني، رافق الرئيس الفرنسي ما يزيد على عشرين ممثلاً لشركات فرنسية[٤].

تدلّ هذه الأمثلة على صعوبة الفصل بين الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية في السياسة الفرنسية في إفريقيا.

رابعاً: إفريقيا في السياسة الأمنية الفرنسية:

إذا كانت شبكات المصالح غير الرسمية، التي تدخل الشركات الفرنسية طرفاً فيها، هي أحد الأدوات المهمّة للسياسة الفرنسية في إفريقيا، فإنّ الأداة الأخرى التي تزايد الاعتماد عليها خلال العامين الماضيين، هي الأداة العسكرية، وكانت فرنسا قد لجأت مع بداية التسعينيات إلى تقليص وجودها العسكري في إفريقيا عن طريق عدد من الإجراءات.

فمن ناحية؛ خفّضت فرنسا عدد القوات بنسبة ٤٠٪، وقامت بتصفية قواعدها العسكرية في القارة، فلم تبق إلا ست قواعد في نهاية التسعينيات، تمّ تخفيضها إلى ثلاث قواعد دائمة في: (جيبوتي، والسنغال، والجابون) خلال العقد الأخير، مع الاحتفاظ بقوات محدودة في: (تشاد، وكوت ديفوار، وإفريقيا الوسطى).

ومن ناحية ثانية؛ لجأت فرنسا إلى الأطر الأوروبية الجماعية للتدخّل في القارة؛ لتقليص أعبائها المادية مع المحافظة على وجودها ونفوذها بالقارة، وكان التدخّل ضمن

(١) Africa Research Bulletin 2007.

(٢) Norbrook 2012.

(٣) Melly and Darracq 2013, p 21 – 23.

(٤) Hollande vows to help Nigeria fight Boko Haram', france 24, February 28, 2014.

قوات الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة، كالمساهمة في القوات الدولية في: (تشاد، والكونغو الديمقراطية)، وسيلة لإضفاء الشرعية على تدخّلها، بعد تجربة رواندا ١٩٩٤م، والتي كانت علامة فارقة في تاريخ تدخّل فرنسا العسكري في القارة؛ فقد اتهمت فرنسا بمساندة حكومة الهوتو المسؤولة عن عمليات الإبادة بمدّها بالمال والسلاح والتدريب في الفترة من ١٩٩٠م وحتى ١٩٩٤م، كما تدخّلت فرنسا عسكرياً لدعم الحكومة الرواندية ضد الحركة الوطنية المعارضة، ومارست ضغوطاً لمنع كشف حقيقة المذابح في وسائل الإعلام، ولمنع الدول الإفريقية من التدخّل لوقفها، وأخيراً كانت فرنسا مأوى العديد من المسؤولين الكونغوليين الذين شاركوا في المذابح[١].

ومن ناحية ثالثة؛ اتجهت فرنسا إلى بناء قدرات المؤسّسات الأمنية الإفريقية عن طريق برنامج Recamp عام ١٩٩٧م، ليكون إطاراً لدعم فرنسا والمنظمات الدولية لتمكين الجيوش الإفريقية من مواجهة – أو منع – الصراعات الداخلية المسلّحة بنفسها، وساهم برنامج Recamp ومدرسته العسكرية في (مالي) في تدريب مئات الجنود الأفارقة للمساعدة في تشكيل (وحدة التدخّل السريع) التابعة للمنظمات الإقليمية الإفريقية، والتي لم ينته تشكيلها بعد[٢].

وأعلن (ساركوزي) – بعد انتخابه – عزمه على إعادة التفاوض حول الاتفاقيات العسكرية التي وقّعتها فرنسا مع الدول الإفريقية بعد الاستقلال، واصفاً إياها بأنها لم تعد مناسبة لمتغيرات القارة، وأنه من غير المتصوّر أن تتدخل فرنسا في الصراعات الداخلية في الدول الإفريقية، وأنّ حفظ السلام هو وظيفة المنظمات الإقليمية الإفريقية، وقد دفع ذلك بعض المحللين إلى القول بأنّ فرنسا قد تغيّر سياستها الإفريقية من التركيز في الأداة العسكرية إلى التركيز في الأدوات الاقتصادية والتجارية، ومن التدخّل العسكري الأحادي المباشر إلى التدخّل الجماعي غير المباشر[٣].

لكن هذه التوجهات لا تعني تراجع أهمية إفريقيا في السياسة الأمنية والدفاعية لفرنسا خلال العقدين الماضيين، فما زالت فرنسا تحتفظ بأغلب قواتها الدولية الدائمة في إفريقيا، فقد أعلنت وزارة الدفاع الفرنسية في فبراير ٢٠١٣م أنه من بين قرابة ١٠٠٠٠ جندي فرنسي يشاركون في عمليات خارجية، يوجد ٤٦٠٠ جندي في غرب إفريقيا، وما يزيد على ٢١٠٠ جندي في وسط إفريقيا، بالإضافة إلى ٢٧٠ جندياً في خليج عدن للمشاركة في مواجهة القرصنة[٤].

وقد وضعت الخطة الاستراتيجية لوزارة الدفاع المعلن عنها في أبريل ٢٠١٣م وضعاً خاصاً لإفريقيا في السياسة الأمنية والدفاعية لفرنسا؛ محددة مناطق: (الساحل الإفريقي، وخليج غينيا (الغني بالنفط)، والمغرب العربي) بوصفها مناطق ذات أولوية في التعاون الدفاعي مع الشركاء الأفارقة، وقد ربطت الورقة بين الاعتبارات الاقتصادية والأمنية في

(١) Renou 2002, p 12.

(٢) Charbonneau B. 2008, France and the New Imperialism: Security Policy in Sub-Saharan Africa, Hampshire: Ashgate Publishing, pp 113 – 115; Hansen 2008.

(٣) African Research Bulletin, February 1 – 29 2008.

(٤) Melly and Darracq 2013, p 4, pp 12 – 13.

صياغة سياسات التعاون في هذه المناطق[١].

كذلك لم تتراجع سياسة فرنسا عن التدخّل الأحادي عند الضرورة لدعم حلفائها في إفريقيا، فبالإضافة إلى التدخّل في (تشاد) – كما سبق – تدخّلت فرنسا في (ساحل العاج) في أبريل ٢٠١١م لمساعدة الرئيس المنتخب (الحسن واتارا) على السيطرة على تمرد قوات غريمه (لوران جباجبو) الذي رفض تسليم السلطة للرئيس الجديد، وبرغم زعم فرنسا بأنّ التدخل كان لحماية المدنيين؛ فإنّ التدخّل لم ينه معاناة مئات الآلاف من المواطنين الأيفوريين الذين فرّوا من ديارهم بسبب العمليات العسكرية[٢].

وبعد شهور من انتخاب (هولاند) لم يتردد في التدخّل في (مالي) في يناير ٢٠١٣م لمنع تقدّم قوات المعارضة الشمالية من العاصمة (باماكو)، بعد إعلان هذه القوات لدولة مستقلة في الشمال قبل نحو تسعة أشهر، وقد استفادت فرنسا من قاعدتها العسكرية في (داكار) بالسنغال وقواتها الموجودة بتشاد في عملياتها في (مالي)، وأعلنت أنها ستحتفظ بقوة كافية في البلاد لمنع عودة سيطرة (الحركات الإسلامية المسلّحة) على المواقع التي أخرجتها منها.

ولكن (هولاند) حرص على طلب الدعم من الحلفاء الأوروبيين لتحمّل تكلفة التدخّل، فقدّمت المملكة المتحدة دعماً لوجيستياً، وعززت القوات الفرنسية بنحو ٣٠٠ جندي للمشاركة في أعمال غير قتالية، كما أقنعت فرنسا الاتحاد الأوروبي بتدريب بعثة قوات حفظ السلام الإفريقية التي أرسلت إلى (مالي)، ولإضفاء مزيد من الشرعية على التدخّل، الذي سعت فرنسا أن يكون بناءً على قرار من مجلس الأمن، عقدت فرنسا مشاورات مع عدد من القادة الأفارقة، ومنهم رئيس كلٍّ من (جنوب إفريقيا، والجزائر)، للحصول على تأييدهم[٣].

كذلك تتعاون فرنسا مع الولايات المتحدة في تنفيذ عمليتها في الساحل الإفريقي، فخلال زيارة (هولاند) إلى الولايات المتحدة في فبراير الماضي، صرّح الرئيسان الأمريكي والفرنسي أنّ البلدين يتعاونان في جهود ما يسمّونه (مكافحة الإرهاب)، وأنّ الولايات المتحدة تقدّم الدعم اللوجيستي والاستخباراتي لقوات فرنسا والاتحاد الإفريقي في (مالي)[٤].

وفي الوقت الذي أبدت فيه فرنسا استعداداً لتحمّل العبء المادي لاستمرار وجودها العسكري في إفريقيا، والذي يتكلف وفقاً للتقديرات الرسمية قرابة ٤٠٠ مليون يورو سنوياً، إلى جانب تكلفة عملياتها في (مالي) التي تقدّر بنحو ٣٠٠ – ٤٠٠ مليون يورو، فإنها كانت أقلّ استعداداً لزيادة المساعدات التنموية للدول الإفريقية، ففي ٢٠١١م انخفض إجمالي المساعدات الخارجية لفرنسا نحو ٤٪، لتصل إلى ٩,٤ ملايين يورو، وانخفضت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي لفرنسا من ٠,٥٪ إلى ٠,٤٦٪.

ولا يبدو أنّ فرنسا سوف تحقّق النسبة

(١) Ministry of Defence, French White Paper on Defence and National Security 2013, pp 53 – 54.

(٢) Charles H. 2011, 'Social catastrophe follows French imperialist intervention in Ivory Coast', World Socialist Website, http://www.wsws.ivor-a21.html/04/org/en/articles/2011

(٣) MellyandDarracq 2013, p 10.

(٤) US, France Point to Joint Anti-Terrorism Efforts in Africa', Voice of America, February 10, 2014.

المستهدفة لنسبة المساعدات من الناتج القومي الإجمالي التي اقترحتها الأمم المتحدة، وهي ٠,٧٪ سنوياً، خلال رئاسة (هولاند)، فبرغم أنّ ميزانية ٢٠١٣م لم تتضمّن تخفيضاً في المساعدات التنموية؛ فإنّ الحكومة الفرنسية وعدت بزيادة هذه المساعدات في حالة زيادة معدل النمو[١].

خامساً: فرنسا والمهمّة الحضارية المزعومة.. من التحرير من التخلّف إلى التحرير من خطر الحركات الإسلامية:

كما سبقت الإشارة؛ فإنّ فرنسا أقامت سياستها الإفريقية - في فترة الاستعمار وما بعده - على عقيدة (المهمّة الحضارية) وفلسفتها القائمة على الاقتناع بسموّ قيم الجمهورية الفرنسية وثقافتها، وكان ذلك تعبيراً عن الوعي الجمعي للنّخبة السياسية والثقافية الفرنسية؛ لكنه تحول بعد الاستعمار إلى ورقة التوت التي تغطي طموحات فرنسا وتطلعاتها السياسية والاقتصادية، على حدّ تعبير الباحث (إيان تايلور)[٢].

وقد استمر تغليف المصالح الفرنسية في إفريقيا بخطاب (المهمّة الحضارية) الذي عكس تجذّر منظور الوصاية الأبوية في ثقافة النّخبة الفرنسية، وبدا ذلك واضحاً في خطاب الرئيس (ساركوزي) في (داكار) في يوليو ٢٠٠٧م، ما أثار استياء الساسة والمفكرين الأفارقة من الدور الفرنسي في إفريقيا، فبرغم اعتراف (ساركوزي) بأنّ القوى الغربية قد ارتكبت أخطاءً تاريخية في حقّ الدول الإفريقية، واستغلت ثرواتها المادية والبشرية، فإنّه أكّد أنه يجب على إفريقيا ألا تلقي بمسؤولية تخلّفها على القوى الاستعمارية! وفيما اعتبره الأفارقة إهانة للثقافة والتاريخ الإفريقي؛ أشار (ساركوزي) إلى أنّ مشكلة إفريقيا الأساسية أنها «لم تدخل التاريخ؛ لأنها لم تلحق بركب التقدّم، وظلّت أسيرة لحلم العودة إلى عهد ذهبي سابق؛ لم يتحقق يوماً على أرض الواقع»[٣].

ويبدو مع تزايد دور الحركات الإسلامية المسلّحة في إفريقيا أنّ فرنسا قد وجدت سبباً آخر يدعم مهمتها الحضارية المزعومة، فبعد أن كانت مهمّة فرنسا مساعدة القارة في اللحاق بركب التقدّم وإنقاذها من براثن التخلّف؛ أصبحت المهمّة الجديدة - كما تدعي النّخبة الفرنسية - حماية إفريقيا من (التطرف والإرهاب)، فبعد أيام من تدخّل القوات الفرنسية في (مالي) صرّح (هولاند) بأنّ فرنسا «اتخذت قراراً جريئاً بالتدخّل؛ لأنه كان من المهمّ أن تحارب الإرهاب في مالي، وفي وسط إفريقيا، وفي كلّ مكان، وبذلك تكون فرنسا قد تصرفت وفقاً لما يقتضيه تاريخها، وقيمها الجمهورية»، وأضاف (هولاند) مخاطباً الماليين: «إنّ بلادكم سوف تشهد استقلالاً جديداً، لن يكون هذه مرة انتصاراً على النظام الاستعماري، ولكن انتصاراً على الإرهاب، وعدم التسامح، والتشدد»[٤]، وبعد نحو ٩ أشهر من التدخّل الفرنسي في (مالي)، وفي حفل تنصيب الرئيس المنتخب الجديد

(١) Melly and Darracq 2013, p 14.

(٢) Taylor 2010, p 53.

(٣) Sarkouzy N. 2007. Address at the University of Cheikh Anta Diop, Dakar, July 26.

(٤) Hollande F., Speech of the President of the Republic, Bamako, February 02, 2013.

(إبراهيم بوبكر كيتا)، أعلن (هولاند) أنّ فرنسا قد انتصرت في حربها على (الإسلاميين المتطرفين) في (مالي)، مذكّراً الجميع بأنه «لولا التدخّل الفرنسي لكان الإرهابيون قد وصلوا إلى العاصمة (باماكو)»[1].

ولا تقتصر مهمّة فرنسا الجديدة على مستعمراتها السابقة وحلفائها التقليديين، فقد أعلن (هولاند) في زيارته المهمّة لنيجيريا في ٢٠١٤/٢/٢٧م دعم بلاده للحكومة النيجيرية في حربها ضد (بوكو حرام)؛ زاعماً أنّ نضال الشعب والحكومة النيجيرية هو نضال فرنسا، «فالنضال ضد الإرهاب هو النضال من أجل الديمقراطية»٩.

وفي الوقت نفسه؛ فإنّ فرنسا - كما سبقت الإشارة - تعاملت مع النُّظم الحاكمة في إفريقيا وفقاً لمعيار موالاتها - أو إمكانية تحالفها - مع فرنسا في وجه قوى منافسة أخرى، ومعيار الأهمية الاستراتيجية للدولة المعنية، بغضّ النظر عن توجّهات هذه النُّظم، لذلك لم يكن غريباً أن تدعم فرنسا نظام الرئيس (حسن البشير) في السودان برغم أجندته الإسلامية، في إطار منافستها للولايات المتحدة في التسعينيات، ولأهمية السودان بموقعه وموارده الطبيعية، وبخاصة النفط[2].

سادساً: إفريقيا الوسطى.. تدخّل فرنسي بغطاء دولي أوروبي:

ويبرز التدخّل الفرنسي في (إفريقيا الوسطى) بوصفه مثالاً لملامح الاستمرارية في السياسة الفرنسية في إفريقيا، فهو نموذج لاستخدام الأداة العسكرية لحماية المصالح السياسية والاقتصادية تحت غطاء حماية سيادة إفريقيا الوسطى ووحدة أرضها، وحماية المدنيين من العنف الطائفي، والتدخّل الفرنسي في إفريقيا الوسطى ليس جديداً، فقد احتفظت فرنسا بقاعدة عسكرية في العاصمة (بانجي)، وتدخلت لدعم انقلاب (ديفيد داكو) على الديكتاتور (جان بيديل بوكاسا) عام ١٩٧٩م.

وبعد تصفية قاعدتها العسكرية في إفريقيا الوسطى عام ١٩٩٧م، في إطار تخفيض وجودها العسكري في القارة، احتفظت فرنسا بنحو ٣٠٠ جندي بحجّة حفظ السلام في البلاد، وقد دعمت هذه القوات انقلاب (فرانسوا بوزيزيه) على الرئيس المنتخب (أنجي - فيليكس باتاسيه) عام ٢٠٠٣م، كما دعمت (بوزيزيه) في صراعه ضد قوات المعارضة المسلّحة في الشمال والوسط منذ ٢٠٠٥م، وقد منعت القوات الفرنسية تقدّم القوات المعارضة في لحظات حاسمة، كما في أواخر ٢٠٠٦م، ومكّنت الجيش من إعادة السيطرة على بعض المدن[3].

وهناك مصالح اقتصادية عديدة تقف وراء تمسك فرنسا بوجودها العسكري في إفريقيا الوسطى، فهي غنية بالموارد الطبيعية، وبخاصة الذهب والماس واليورانيوم، وتستثمر الشركات الفرنسية في اليورانيوم في شمال البلاد، كما أنّ موقعها مهم للوصول إلى الموارد الطبيعية في الدول المجاورة، فهي تؤمّن إمدادات النفط للشركات الفرنسية العاملة في (تشاد)، والموارد المعدنية في

(١) Hollande: The war on Mali Islamic Extremists won', The Christian Science Monitor, September 19, 2013.

(٢) إجلال رأفت ٢٠٠١م، ص ٢١.

(٣) Hansen 2008.

(الكونغو الديمقراطية)، و (اليورانيوم) في النيجر[١].

وحينما تجدّدت المواجهات مع قوات المعارضة الشمالية، والداعمة للرئيس (ميشيل جوتوديا)، على خلفية اتهام المعارضة للرئيس (بوزيزيه) بعدم الالتزام بالاتفاقات الموقّعة بين الجانبين عامي ٢٠٠٧م -٢٠٠٨م، ترددت فرنسا في التدخّل لدعم (بوزيزيه) حتى بعد الإطاحة به في مارس ٢٠١٣م، ولكن بعد تزايد المواجهات، بشكل هدّد بانهيار الدولة وتأثر المصالح الغربية الاقتصادية والأمنية، تدخّلت القوات الفرنسية مدعومة بقوات إفريقية.

وفي وضع مشابه لما حدث في (مالي، ورواندا) لم تمنع القوات الفرنسية المذابح التي ارتكبت في حقّ مدنيين مسلمين في العاصمة (بانجي) والمدن الأخرى في شمال البلاد وغربها، والتي وصلت إلى الإبادة الجماعية والتهجير الكامل للمسلمين، على حدّ وصف تقرير لمنظمة العفو الدولية، فقد أكّد تقرير المنظمة أنّ القوات الفرنسية أحجمت عن التصدي للميليشيات التي ارتكبت هذه المذابح، وسمحت لها بأن تملأ الفراغ الذي خلّفه انسحاب الميليشيات الموالية للرئيس (جوتوديا)[٢]، والجدير بالذكر أنّ البرلمان الفرنسي قد وافق في فبراير بأغلبية كبيرة على تمديد العملية العسكرية الفرنسية في إفريقيا الوسطى؛ معتبراً أنّ التدخل الفرنسي جاء لحماية الأمن القومي الفرنسي!

وبالرغم من أنّ فرنسا سارعت بطلب دعم الحلفاء الأوروبيين في مهمتها في إفريقيا الوسطى، فإنّ دعم الاتحاد الأوروبي تركز في الدعم المادي للعمليات العسكرية، وعمليات الإغاثة الإنسانية، خصوصاً في ظلّ إحجام العديد من الدول الأوروبية الفاعلة في الاتحاد، وعلى رأسها المملكة المتحدة وألمانيا وإيطاليا، عن إرسال قوات مقاتلة، والاكتفاء بتقديم الدعم اللوجيستي أو تدريب القوات الإفريقية.

ويُعيد ذلك طرح التساؤل حول ما إذا كانت فرنسا تسعى إلى تعزيز وجودها العسكري في القارة بتمويل وغطاء دبلوماسي جماعي أوروبي؟ وحول ما إذا كان التدخل العسكري في حالات الصراع المعقدة التي تحمل بعداً اقتصادياً وسياسياً ودينياً كفيلاً بحلّ هذا الصراع؟ فبعد أكثر من عام على التدخّل في (مالي) اتضح أن الحلّ العسكري لم يجلب الاستقرار للبلاد؛ لأنه جاء بديلاً للحلّ السياسي الشامل الذي يعالج جذور الصراع وأسبابه، وبرغم ذلك تكرّر فرنسا وحلفاؤها في القارة وخارجها الخطأ نفسه في (إفريقيا الوسطى)، وليس من المتوقع أن تكون النتيجة مختلفة.

(١) Taylor 2010, pp 61 – 62.

(٢) Amnesty International 2014, Ethnic Cleansing and Sectarian Violence in the Central African Republic, London: Amnesty International, p 6.

(أنسنة) القتل: التدخل الفرنسي في إفريقيا الوسطى بين العقدي والبراجماتي

مصطفى شفيق علام*

لا يبدو التدخل الفرنسي السافر في الأزمة الإنسانية الطاحنة، والتي تعصف بمسلمي جمهورية إفريقيا الوسطى (CAR) حالياً، أمراً خارجاً عن المألوف بالنسبة للاستراتيجية الفرنسية ذات التجليات الاستعمارية، المباشرة وغير المباشرة، في إفريقيا، والتي دائماً ما تتدثر بالأبعاد الإنسانية الزائفة، لاكتساب نوع من (الشرعنة) السياسية والقانونية، على الصعيدين؛ الدولي والإقليمي، مع غلبة الاتجاهات نحو (أنسنة) العلاقات الدولية، في سياق منظومة (العولمة – الأمركة) التي باتت تفرض نفسها، على مجمل التفاعلات الدولية الراهنة، كمُسوح الضأن، التي تخفي وراءها أفئدة كأفئدة الذئاب، لتصبح تلك (الأنسنة) المزعومة أداة للقتل والتطهير العرقي وسحق الآخر، وبخاصة المسلم، باسم التدخل لاعتبارات إنسانية تارة، والمسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي تارة أخرى، وحفظ السلم والأمن الدوليين تارة ثالثة.

وحينما يقول (ولفجانج إشينجر) رئيس مؤتمر «ميونيخ الدولي للأمن» (MSC): «إنّ أزمات إفريقيا أقرب إلينا اليوم من أفغانستان، ولا ينبغي أن يكون النظر إلى إفريقيا أمراً بديهياً بالنسبة للفرنسيين فقط، فالأمر هناك يدور حول أمن ألمانيا أيضاً»[1]، مطالباً بلاده بضرورة تعزيز المشاركة العسكرية لألمانيا في مناطق الأزمات في إفريقيا، وحينما يتوازى ذلك مع إعلان الخارجية الأمريكية عن تدشين القمّة (الأمريكية – الإفريقية)، والتي ستعقد أولى فعالياتها في أغسطس المقبل، لتجمع الإدارة الأمريكية بقادة سبع وأربعين دولة إفريقية، لبحث مستقبل الشراكة الاقتصادية مع القارة السمراء[2]، فإنّ هذا يعني جولة جديدة من التكالب الاستعماري الغربي على القارة الإفريقية.

كما يمكن النظر إليه باعتباره مزاحمة ألمانية أمريكية حميمة مع فرنسا (الاستعمارية) صاحبة النفوذ الأبرز في المنطقة، خصوصاً في دول جنوب الساحل والصحراء، والتي تتورط حالياً في الصراع الدائر في إفريقيا الوسطى، ذلك الصراع الذي هوى بالبلاد مجدّداً إلى أتون الفوضى والاقتتال الأهلي، حيث تسارعت وتيرتها بفعل التدخل الفرنسي لتصل إلى مرحلة التطهير العرقي Ethnic cleansing للمسلمين، وفقاً لمنظمة العفو الدولية[3].

(*) رئيس وحدة الدراسات السياسية بمركز المصري للدراسات والمعلومات – القاهرة.

(١) «رئيس مؤتمر ميونيخ يحث ألمانيا على تعزيز مشاركتها في إفريقيا»، دويتش فيله، ٢٠١٤/١/٢٨م، متاح على الرابط الآتي: http://dw.de/p/١Aye3

(٢) انظر في ذلك: مصطفى شفيق علام: القمة الأمريكية المصرية.. غياب مصري مؤثّر عن محفل اقتصادي مهمّ، المصري اليوم، ٢٠١٤/١/٢٣م، متاح على الرابط الآتي: http://www.almasryalyoum.com/News/Details/379982#

(٣) Amnesty International, «Central African

وتبدو حالة إفريقيا الوسطى مدخلاً مناسباً لإثبات الحضور الفرنسي في القارة الإفريقية، أمام حلفائها الغربيين، في سياق تبادل الأدوار، وتقاسم مناطق النفوذ، وتوزيع المصالح والقيم بين الاستعماريين الجدد من أرباب العولمة.

ومن ثمّ؛ فإنّ القراءة الأولية للتحرك الفرنسي الراهن في أزمة إفريقيا الوسطى يجب أن تنطلق من سياقات الخبرة الاستعمارية (الرسالية) الفرنسية واستحقاقاتها الاستراتيجية، وخصوصاً أنّ فرنسا هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي استطاعت - بشكل مؤسّسي فاعل، وعلى مدار العقود الستة الأخيرة - أن تحافظ على علاقات وطيدة مع مستعمراتها السابقة في القارة الإفريقية، بل ربما كانت الدولة الأولى في هذا المجال، نفوذاً وتأثيراً، إذا ما قورنت بالدول الأوروبية الاستعمارية التقليدية الأخرى الرئيسة في القارة، مثل؛ المملكة المتحدة، والبرتغال، وإيطاليا، وبلجيكا، وألمانيا[1].

المتلازمة (الرسالية - البراجماتية) الفرنسية.. لماذا إفريقيا الوسطى؟:

إنّ حالة (إفريقيا الوسطى) مثالية بامتياز؛ لتحليل الأبعاد الاستراتيجية الحاكمة للتدخل الفرنسي في القارة الإفريقية، خصوصاً أنّ هذه الحالة ليست الأولى، وقطعاً لن تكون الأخيرة، التي تتدخل فيها القوات الفرنسية عسكرياً بشكل مباشر في إحدى الأزمات الداخلية للقارة، حيث بلغ حجم التدخلات العسكرية الفرنسية في القارة الإفريقية، وفقاً لتقديرات متطابقة، نحو خمسين حالة تدخل، منذ العام ١٩٦٠م[2].

وإفريقيا الوسطى، وكما يبدو من اسمها بالفعل، هي (خاصرة) القارة الإفريقية، حيث تتوسط القارة السمراء، جغرافياً، وهي نقطة انطلاق رئيسة لجميع أرجاء القارة، خصوصاً مع امتلاكها حدوداً جغرافية شاسعة مع ست دول إفريقية مهمّة.

خريطة إفريقيا الوسطى - الحدود الجغرافية[3]

وتبلغ مساحة إفريقيا الوسطى نحو ٦٢٢,٩٨٤ كم٢، أكبر من مساحة فرنسا، وتمتلك موارد طبيعية كبيرة، وبخاصة الألماس واليورانيوم والذهب والنفط، بالإضافة إلى الأخشاب والطاقة المائية، ويبلغ عدد سكانها، وفقاً لتقديرات يوليو ٢٠١٢م، نحو ٥,٠٥٧,٢٠٨ نسمة.

وكشأن الدول الإفريقية الأخرى، جنوب الصحراء، يتكون النسيج الاجتماعي لإفريقيا الوسطى من فسيفساء إثنية مختلفة، من عرقية

Republic: Ethnic Cleansing and Sectarian Killings», Press releases, Media Centre, 2014/2/12.

(١) إجلال رأفت: السياسة الفرنسية فى إفريقيا جنوب الصحراء، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، عدد ١٤٥، يوليو ٢٠٠١م، متاح على الرابط الآتي:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220197&eid=264

(٢) حمدي عبد الرحمن: فرنسا وإعادة غزو إفريقيا، الجزيرة. نت، ٢٠١٣/٢/٢م، متاح على الرابط الآتي:
http://www.aljazeera.net/opinions/032c935c9973-9586-974c-47f6-pages/30505088

(٣) Source: BBC World, UK, available at: http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-26195583 (بالإنجليزية)

البايا Baya، ونسبتهم ٣٣٪، والباندا Banda ٢٧٪، والماندجيا Mandjia ١٣٪، والسارا Sara ١٠٪، والمبوم Mboum ٧٪، والمباكا M›Baka ٤٪، والياكوما Yakoma ٤٪، وعرقيات أخرى ٢٪.

وعلى الصعيد الديني؛ ليست هناك ديانة واحدة لها السيادة في إفريقيا الوسطى، حيث تتكون الخريطة العقدية للسكان من: ٣٥٪ ديانات محلية وضعية، و ٢٥٪ من الروم الكاثوليك، و ٢٥٪ من البروتستانت، و ١٥٪ من المسلمين، مع ملاحظة أنّ المسيحيين في إفريقيا الوسطى يتأثرون كثيراً بالتقاليد الوضعية المكتسبة من الديانات المحلية التقليدية[١].

وظلت إفريقيا الوسطى (مستعمرة فرنسية) لعقود طويلة، تحت اسم (أوبانجي- شاري Ubangi-Shari)، ثم استقلت تحت اسم (جمهورية إفريقيا الوسطى) عام ١٩٦٠م، حيث حرصت فرنسا - كعادتها مع مستعمراتها في القارة الإفريقية - على زرع نخبة مسيحية، غالباً عسكرية، موالية لها، في الحكم، كان آخرهم قبل الأزمة الحالية الجنرال (فرانسوا بوزيزيه Francois Bozize) (٢٠٠٣م - ٢٠١٣م)، والذي أُطيح به على يد ائتلاف (سيليكا Seleka) المعارض، والذي يضم خمس مجموعات متمردة رئيسة، غالبيتها من المسلمين، في مارس ٢٠١٣م.

وقد عانت البلاد تحت حكم (بوزيزيه) ويلات القمع والفساد، ما دفع الشعب بشتّى أطيافه للثورة عليه، والترحيب بالإطاحة به، حيث تشكّل على إثر ذلك مجلس انتقالي، اختار في أبريل ٢٠١٣م (ميشال جوتوديا)، من الشمال، بوصفه أول رئيس مسلم في تاريخ جمهورية إفريقيا الوسطى[٢].

لكن الاتحاد الإفريقي رفض الإطاحة ببوزيزيه، باعتباره إجراءً غير دستوري، وعلّق عضوية (بانجي) في الاتحاد[٣]، كما رفضت فرنسا الإطاحة بحليفها السابق (بوزيزيه) من سدة الحكم وتولية رئيس مسلم، مع أنها كانت قد رفضت مساندة (بوزيزيه) من قبل في حربه مع (سيليكا)، لتنزلق البلاد خلال تلك الفترة إلى حالة غير مسبوقة من العنف وتردي الأوضاع الاقتصادية، أجبرت الرئيس الجديد (جوتوديا) وحكومته، تحت ضغوط الدول المجاورة، وبإيعاز من فرنسا، على الاستقالة في يناير ٢٠١٤م، ومغادرة البلاد إلى منفاه الاختياري في بنين[٤]، حيث تشكّل مجلس انتقالي جديد، اختار المسيحية (كاثرين سامبا بانزا) رئيسة بلدية العاصمة (بانجي) لرئاسة الجمهورية، بصفتها أول امرأة تبلغ هذا المنصب في تاريخ البلاد[٥].

ويمثّل التعاطي الفرنسي مع (جمهورية إفريقيا الوسطى) نموذجاً للاستراتيجية الفرنسية ما بعد (الكولونيالية)، حيث دأبت باريس على تنصيب الحكام المستبدين وعزلهم، ومن كثرة ما تدعم فرنسا أنظمة مستبدة في إفريقيا، تعيق أي إمكانية لحياة ديمقراطية أو حكم رشيد، ليظل السكان المحليون هم دائماً مَن يدفعون الثمن من أمنهم واستقرارهم وحرياتهم وأرواحهم.

وفي هذا السياق؛ يتذكر الجميع الديكتاتور

---

(١) موسوعة مقاتل من الصحراء، جمهورية إفريقيا الوسطى، متاح على الرابط الآتي:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Central-Af/index.htm

(٢) «انتخاب زعيم انقلاب إفريقيا الوسطى رئيساً للبلاد»، رويترز، ٢٠١٣/٤/١٣م.

(٣) الاتحاد الإفريقي يعلّق عضوية إفريقيا الوسطى، الجزيرة. نت، ٢٠١٣/٣/٢٥م، متاح على الرابط الآتي:
http://www.aljazeera.net/news/4d1e-886f--5c57-pages/30d09365a5ee2e249b5b

(٤) «رئيس إفريقيا الوسطى السابق يغادر إلى المنفى في بنين»، بي بي سي، ٢٠١٤/١/١٢م.

(٥) «تنصيب رئيسة إفريقيا الوسطى وسط أعمال عنف»، سكاي نيوز عربية، ٢٠١٤/١/٢٣م.

(جان بيدل بوكاسا) في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، وصولاً إلى (فرانسوا بوزيزيه) الذي قاد انقلاباً أوصله للسلطة بدعم فرنسي أيضاً عام ٢٠٠٣م، حيث لم يتوان الرجل في إغراق بلده في الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ليثبّت أركان حكمه، معززاً سلطة جماعته بقمع المعارضة، وقد نظّم (بوزيزيه) عام ٢٠١١م مهزلة انتخابية حظيت برضا فرنسا، قبل أن يرفع الفرنسيون يدهم عن عونه حال الإطاحة به عام ٢٠١٣م، عقاباً له على اعتزامه منح شركات صينية حقّ التنقيب عن النفط في تلك البلاد البكر الغنية بالموارد الطبيعية الخام[١].

إذن؛ هي (الرسالية - البراجماتية)، تلك التي تحكم السلوك الفرنسي العنصري الاستعماري إزاء القارة الإفريقية، ففي إطار النظام الإمبريالي العالمي تواصل فرنسا الاضطلاع بدور شرطي العولمة في إفريقيا الناطقة بالفرنسية، وبعد كوت ديفوار ومالي يأتي التدخل الفرنسي في إفريقيا الوسطى من بوابة (الاعتبارات الإنسانية)، لتصبح إفريقيا الوسطى بؤرة قلقة، تمثّل بيئة مناسبة لادعاءات الحرب على الإرهاب، وحماية الأقليات، والتدخل الإنساني، ليظل الوجود الفرنسي في مستعمراتها الإفريقية السابقة مسوّغاً، بل مدعوماً، من قِبَل الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي[٢].

وربما لم يكن لدى فرنسا مانع من غضّ الطرف عن (ميشال جوتوديا) بوصفه رئيساً مسلماً، خصوصاً أنه علماني، لو أنه أبدى من المرونة والاستعداد ما يلبّي رغبات باريس المتعطشة لثروات البلاد، لكن الرجل لم يلبث أن أعلن بعد أيام من الإطاحة ببوزيزيه بأنّ حكومته الجديدة ستراجع عقود التعدين والنفط التي وقعت في عهد الحكومة السابقة، للتدقيق في تلك العقود بما يحقّق طموحات الشعب[٣]، واتخاذ اللازم لما فيه مصلحة بلاده، وربما فهمت باريس مغزى إشارة (جوتوديا)، فأدركت - مبكراً - خطر وجوده في السلطة، وتثبيت دعائم أركانه في الحكم، لاحتمالية مساسه بمصالحها الاقتصادية الحيوية في إفريقيا الوسطى.

وبخلاف امتيازات التنقيب عن النفط، والهيمنة على قطاع الاتصالات في إفريقيا الوسطى، فإنّ للجمهورية الفرنسية مصالح اقتصادية استراتيجية كبيرة في (بانجي)، لعلّ أهمها ما تمتلكه إفريقيا الوسطى من ثروات تعدينية كبيرة، وبخاصة خامات اليورانيوم والألماس والذهب، ولعلّ هذا ما حدا بوزير الخارجية الفرنسي (لوران فابيوس)، إلى القول - في معرض تسويغه لتدخل قوات بلاده في جمهورية مالي العام الماضي -: «لقد كانت المصالح الأساسية بالنسبة لنا ولأوروبا ولإفريقيا على المحكّ، لذلك كان علينا التحرك بسرعة»[٤].

ولعلّ الدافع (البراجماتي) المتدثر بالمُسوح الرسالية الزائفة؛ هو ما حدا بفرنسا لأن تتدخل عسكرياً - أيضاً هذه المرة - في أزمة إفريقيا الوسطى الراهنة، والتي هي في جزء كبير منها (صناعة فرنسية) بامتياز، سواء في المبتدأ أو في المنتهى.

(١) بول مارسيال: إفريقيا الوسطى: السياسة الاستعمارية الفرنسية في قفص الاتهام، جريدة المناضل-ة المغربية، ٢٠١٣/١٢/٦م، متاحة على الرابط الآتي:
http://www.almounadil-a.info/article3571.html

(٢) المرجع السابق.

(٣) «إفريقيا الوسطى تراجع اتفاقيات التعدين والنفط»، الجزيرة. نت، ٢٠١٣/٣/٢٩م، متاح على الرابط الآتي:
http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/407c-83bc-e550217fc48e-a408bd8b-a022

(٤) فرانس٢٤، ٢٠١٣/١/١٤م.

فعلى صعيد اليورانيوم؛ تعتمد فرنسا في تلبية نحو ٧٥٪ من احتياجاتها من الكهرباء على الطاقة النووية، وتمتلك إفريقيا الوسطى خامات واعدة من اليورانيوم الخام، خصوصاً في إقليم (باكوما Bakouma) جنوب شرقي البلاد[١]، وتعدّ خامات اليورانيوم في (باكوما) فريدة من نوعها، من حيث محتواها العالي من اليورانيوم، والتي تعدّ أعلى المعدلات جودة في مناجم إفريقيا جنوب الصحراء، حيث أظهرت الدراسات العلمية أنّ ثمة ٤١ مليون باوند من خام «اليورانيوم ٣٠٨» يوجد في مناجم (باكوما)، بنسبة استخراج تصل إلى ٠,٢٧٪، وهي تزيد تقريباً بنحو عشرين ضعفاً عن نسبة الاستخراج بمناجم اليورانيوم في جمهورية ناميبيا جنوبي القارة الإفريقية[٢].

وإذا كانت مصادر خام اليورانيوم الأولية التي تعتمد عليها فرنسا، بشكل متزايد، في إنتاج احتياجاتها من الطاقة الكهربائية تتركز بالأساس في جنوبي الجزائر وشمالي تشاد والنيجر، فيبدو أنّ تلك المصادر باتت مهددة بفعل ما يسمّى (الحرب على الإرهاب)، خصوصاً أنّ تلك المناطق باتت بؤرة عمليات لوجستية من قِبَل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين لاستهداف الجماعات الإسلامية المسلحة والمرتبطة بتنظيم القاعدة في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء، ومن ثمّ فقد باتت الحاجة ملحّة بشكل أكبر لإيجاد بديل آمن لخام اليورانيوم، بعيداً عن تلك المناطق المضطربة، ومن هنا تأتي أهمية مناجم اليورانيوم بإفريقيا الوسطى في هذا السياق.

ولقد قامت شركة أريفا Areva الفرنسية، كبرى الشركات العاملة في مجال الطاقة، باستثمار نحو ٢٠٠ مليون دولار أمريكي في مشروع (باكوما) لاستخراج اليورانيوم في إفريقيا الوسطى، منذ العام ٢٠١٠م، بهدف إنتاج نحو ١٢٠٠ طن/سنة، باعتبارها نقطة بداية، على أن يبدأ التشغيل الكامل للمشروع بكامل إنتاجيته المستهدفة بحلول العام ٢٠١٥م[٣].

ولكن نظراً لانخفاض أسعار اليورانيوم، والظروف الأمنية الصعبة، فإنّ شركة أريفا، وفقاً لموقعها الإلكتروني على الإنترنت، قد أوقفت أنشطتها الاستكشافية والتعدينية في إفريقيا الوسطى منذ العام ٢٠١٢م[٤]، ومن ثمّ فإنّ التدخل الفرنسي الجاري حالياً في (بانجي) إنما يهدف في بعض أبعاده إلى خلق واقع أمني جديد، أكثر مناسبة وملائمة، يمكن من خلاله لشركة أريفا، والشركات الفرنسية الأخرى العاملة في مجالات الطاقة والتعدين والتنقيب بشكل عام، استئناف مشروعاتهم الطموحة في مناجم إفريقيا الوسطى البكر.

أما الذهب والألماس؛ فقد بدأ اكتشافهما في إفريقيا الوسطى مع بدايات القرن العشرين، إبّان حقبة الاستعمار الفرنسي للبلاد، ثم لم يلبث الألماس أن أصبح ثاني صادرات الإقليم بعد القطن، حيث سيطرت الإدارة الاستعمارية الفرنسية على امتيازات الاستخراج والتصدير

(١) World Nuclear Association, Uranium in Africa, avialable at: http://www.world-nuclear.org/info/Country-Profiles/Others/Uranium-in-Africa/

(٢) Yossef Bodansky, «Behind France's intervention in CAR: Uranium supply security», World Tribune, 15/12/2013, avialable at: http://www.worldtribune.com/2013/12/15/behind-frances-intervention-in-car-uranium-supply-security/

(٣) World Nuclear Association, Uranium in Africa, Op. Cit.

(٤) http://www.areva.com/EN/maps-59/areva-worldwide-map.html?oid=CF

بشكل كامل، وقد شهدت شركات التعدين الدولية أوجها في خمسينيات القرن الماضي.

ومع حصول إفريقيا الوسطى على استقلالها عام ١٩٦٠م؛ استمر النفوذ الفرنسي مهيمناً على قطاع التعدين في البلاد، خصوصاً فيما يتعلق بالذهب والألماس، حتى حينما بدأت بعض الحكومات الوطنية الخروج عن هيمنة المستعمر السابق على ذلك القطاع المهمّ وتطالب بحصة من الإنتاج؛ فإنها كانت تفعل ذلك بدافع من الفساد والاستحواذ على مقدّرات البلاد، وليس لمصلحة الدولة والشعب، وقد حدث ذلك خلال حقبة (بوكاسا)، كما حدث أيضاً في عهد (باتاسيه) الذي أسّس شركات تعمل في مجال التعدين، وكلّف وسطاء لجمع الألماس لحسابه، كما منح امتيازات لشركات أجنبية خارج إطار القانون، وعبر ممارسات تعفي هذه الشركات من أية التزامات قانونية تجاه الدولة[١].

الصادرات الرسمية لإفريقيا الوسطى من الذهب والألماس (٢٠١٠م – ٢٠١٢م)[٢]

المعدن	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م (يناير – يونيو)
الألماس (بالقيراط)	٣٠١,٥٥٧,٦٢	٢٣٣,٥٧٥,٣٠	٢١٠,٦٨٤,٧٨
الذهب (بالجرام)	٥٦,٤٧٥,٧٠	٧٢,٨٣٤,٥١	٣٠,٦٧٠,٤٠

وتبدو الأرقام الرسمية حول إنتاج إفريقيا الوسطى وصادراتها من الألماس والذهب مضلّلة بشكل كبير، ولا تعبّر عن حجم الثروات الحقيقية التي تمتلكها تلك الدولة، إذ تؤكد بعض التقديرات أنّ نحو ٣٠٪ من إنتاج البلاد من خام الألماس إنما يخرج منها بطرق سرية غير مشروعة.

كما تكثر عمليات الفساد والجريمة المنظمة في هذا القطاع، خصوصاً مع الشحنات الأصغر حجماً، والتي يشكّل إجماليها مبالغ مالية ضخمة تضيع على الشعب الأفروسطي الذي يحلّ ضيفاً دائماً على قائمة الشعوب الأكثر فقراً في العالم على الرغم من ثروات بلاده الطائلة، وكذلك الحال بالنسبة لخامات الذهب، حيث تقدّر بعض الدراسات حجم الصادرات غير القانونية من خامات الذهب في إفريقيا الوسطى بنحو ٩٥٪ من إجمالي الإنتاج المحلي، والذي يبلغ، وفقاً لتلك التقديرات ما يزيد عن طنين سنوياً[٣].

وعلى مدى عقود ما بعد الاستقلال (الاسمي)؛ أفضت عمليات التكالب على ثروات إفريقيا الوسطى من قِبَل أفراد النّخبة الحاكمة، وغالبيتهم من العسكريين المسيحيين الموالين لفرنسا، إلى إخراج الأطراف الأخرى، وبخاصة المسلمون، من المعادلة السياسية والاقتصادية.

ولقد أفرزت الاستراتيجية الاستعمارية الفرنسية، ما بعد (الكولونيالية)، والقائمة على سياسة (فرّق تسد) الشهيرة، نخبة ريعية طفيلية فاسدة، قامت على شراء الولاءات السياسية من بوابة الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية، ما جعل المجتمع الوطني الواحد عدة مجتمعات، وأبناء الوطن الواحد فرقاء أكثر من كونهم شركاء، وبدلاً من أن تستغل ثروات الدولة للتنمية المستدامة وتأسيس مجتمع قوي ودولة تنموية، وظّفت هذه الثروات لمصلحة قوى الإمبريالية، بشقيها

(١) International Crisis Group (ICG), Dangerous little stones: Diamonds in the Central African Republic, December 2010, p. 1.

(٢) Source: Ken Matthysen و Iain Clarkson, Gold and diamonds in the Central African Republic The country's mining sector, and related social, economic and environmental issues, IPIS, February 2013, p. 6.

(٣) Steven Spittaels & Filip Hilgert, Mapping conflict motives: Central African Republic, IPIS, February 2009, p.p. 27 – 28.

التقليـــدي والمعولم، وزبائنها المحليين من النّخب المسيحية، والتي غالباً ما يبالغ في تعدادها لتصبح هي الأغلبيـــة المجتمعية التي لهـــا حقّ الصدارة السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية.

(التطييف) المجتمعي: تهيئة المناخ لـ (أنسنة) التدخل:

وإذا كان النفوذ الفرنسي في القارة الإفريقية يمثّل الضلع الثالث للقوة الفرنســـية على الصعيد الدولي، بجانـــب قدراتها النوويـــة التي جعلتها أحد أبرز اللاعبين في النـــادي النووي العالمي، ومقعدها الدائم فـــي مجلس الأمن الدولي الذي يمكّنها من اســـتخدام حقّ النقض (فيتو) إزاء ما تراه ماسّاً بمصالحها الاستراتيجية العليا[1]، فإنّ تهيئة المناخ للإبقاء على مسوّغات تغلغل باريس في القارة الإفريقية يبدو مصلحة عليا للإمبريالية الفرنســـية في حقبة ما بعد (الكولونيالية)، سواء مـــن خلال دعم أنظمـــة ديكتاتوريـــة، أو إضفاء شـــرعية على وجود القوات العسكرية الفرنسية بإفريقيا، بمســـوّغات التعاون والدعم والتدريب وحفظ السلام وحماية الرعايا الفرنسيين، لذلك يجب ألا يُعتقد أنّ فرنســـا مصدر سلام، أو دفاع عن الديمقراطية، في القـــارة الإفريقية، بل إنها ســـتظل، على العكس من ذلك، مرتكزاً رئيساً في زعزعة الاستقرار، ومصدراً دائماً لحروب متواترة وقلاقل مستمرة[2].

وتؤكد حالة (إفريقيا الوسطى) الراهنة هذه الفرضية بشدة، فتطييف المجتمع (الأفروسطي)، وخلق مناخ من الصراع وعدم الاســـتقرار، يصبّ في النهاية لصالح (شـــرعنة) التدخل الفرنســـي في المنطقة، وإكســـابه غطاءً قانونياً زائفاً، مهمّاً ومطلوبـــاً، وفقاً لمقتضيات (أنســـنة) العلاقات الدوليـــة في منظومة الأمـــم المتحدة والمجتمع الدولي ما بعد انهيار القطبية الثنائية.

وعلـــى الرغم من خبـــرة الانقلابات والتمرد المســـلح في إفريقيا الوســـطى؛ فـــإنّ الصراع الحالي اتخذ بعداً جديداً على المجتمع التقليدي في البلاد، حيث نحـــا باتجاه (تطييف) الصراع، بالنظر إلى أنّ القتال الدائر في إفريقيا الوسطى حالياً، ومنـــذ الإطاحة ببوزيزيه، بات بين مؤيديه مـــن ميليشـــيات (أنتي بـــالاكا) و (جيش الرب) المســـيحية، وميليشيات (ســـيليكا) التي تقودها غالبية من المسلمين من شمال البلاد، والمؤيدة للرئيس المنفي (جوتوديا).

وقبيـــل الضغط علـــى الرئيـــس (جوتوديا) وإجباره على التنحـــي ومغادرة البلاد، ومع تزايد حـــدّة العنف في البلاد، وبإيعاز من فرنســـا في الأمم المتحدة، اعتمد مجلس الأمن الدولي، في ٥ ديسمبر ٢٠١٣م، القرار رقم (٢١٢٧) حول إفريقيا الوسطى، والذي يقضي بنشر قوة حفظ سلام في البلاد بقيادة إفريقية، وأعرب القرار، الذي حصد إجماع مجلس الأمن، عن القلق من تدهور الوضع الأمنـــي في البلاد في أعقاب إســـقاط الحكومة في شـــهر مارس ٢٠١٣م، كما يدين القرار بشدة الانتهاكات المســـتمرة للقانون الإنساني الدولي، وانتهاكات حقوق الإنســـان وخروقاتها الواســـعة النطـــاق التي ترتكبهـــا الجماعات المســـلحة، وبخاصـــة عناصر جماعة (ســـيليكا) ســـابقاً، وعناصر جماعـــة (مكافحة بـــالاكا)، و (جيش الـــرب للمقاومة)، والتي تشـــكّل خطـــراً يتهدد السكان، ويشدّد على ضرورة تقديم مرتكبي هذه الانتهاكات للعدالة، ويدين القرار بشدة استغلال

(١) إجلال رأفت: السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء، مرجع سابق.

(٢) بـول مارسيال: السياسة الاستعمارية الفرنسية بإفريقيا: استراتيجية موضع سـؤال، صحيفة المناضل-ة المغربية، ٢٠٠٧/٥/١٧م، على الرابط الآتي:
http://www.almounadil-a.info/article1041.html

الموارد الطبيعية لجمهورية إفريقيا الوسطى الذي يسهم في إدامة النزاع، ويؤكد أهمية وضع حدٍّ لهذه الأنشطة غير المشروعة[١].

بيان بالتدابير التي اتخذتها لجنة مجلس الأمن المعنية بتطبيق القرار (٢١٢٧) بشأن إفريقيا الوسطى[٢]

التدبير	بيان التدبير	نهاية السريان	المصدر
حظر توريد الأسلحة	تتخذ جميع الدول الأعضاء ما يلزم من تدابير لمنع توريد الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة إلى جمهورية إفريقيا الوسطى وتوفير أفراد المرتزقة لها.	٥ ديسمبر ٢٠١٤	نُصّ عليه في الفقرة ٥٤ من القرار (٢١٢٧ / ٢٠١٣)
	تقوم الدول الأعضاء كافة بمصادرة وتسجيل ما تكتشفه من أصناف يتم الإمداد بها أو بيعها أو نقلها في انتهاك لحظر توريد الأسلحة، وتقوم بالتخلص منها، كما تتعاون مع الدول في هذه الجهود.	٥ ديسمبر ٢٠١٤	نُصّ عليه في الفقرة ٥٥ من القرار (٢١٢٧ / ٢٠١٣)

(١) مركز أنباء الأمم المتحدة، إفريقيا الوسطى: مجلس الأمن الدولي يقضي بنشر قوة حفظ سلام في البلاد بقيادة إفريقية، ٢٠١٣/١٢/٥م، متاح على الرابط الآتي: http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=20032#.UwOtU2KSz-e

(٢) المصدر: لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار (٢١٢٧ / ٢٠١٣) بشأن إفريقيا الوسطى، متاح على الرابط الآتي: : http://www.un.org/ar/sc/committees/2127/

كما نصّ القرار (٢١٢٧)، في الفقرتين (٤٩) و(٥٠) منه، على أنّ مجلس الأمن «يأذن للقوات الفرنسية في جمهورية إفريقيا الوسطى، في حدود قدراتها ومناطق انتشارها، ولفترة مؤقتة، بأن تتخذ التدابير اللازمة لدعم بعثة الدعم الدولية في الاضطلاع بولايتها على النحو المنصوص عليه في القرار»، كما يرحّب المجلس «بالتعزيز المقترح للقوات الفرنسية من أجل تقديم دعم أفضل لبعثة الدعم الدولية، ويشجع مفوضية الاتحاد الإفريقي على العمل من أجل تنسيق عملياتي فعّال بين البعثة والقوات الفرنسية»[٣].

وبعد أقلّ من ٢٤ ساعة على صدور القرار الأممي بشأن إفريقيا الوسطى، والذي صدر بتحفيز فرنسي لا يخفى، أعلن الرئيس الفرنسي) فرانسوا هولاند) أنّ بلاده تعتزم القيام بتدخل عسكري سريع لحماية المدنيين في جمهورية إفريقيا الوسطى، مؤكداً أنّ دور بلاده في جمهورية إفريقيا الوسطى سيكون مختلفاً عن دورها في مالي، حيث قاتلت الجماعات الإسلامية المسلحة[٤].

وفي تضمين لافت عن نية الاستراتيجية الفرنسية المتحيزة مسبقاً ضد المسلمين؛ أعلن وزير الخارجية الفرنسي) لوران فابيوس) أنّ هدف العملية، التي أطلق عليها الإعلام الفرنسي اسم (سانغاريس Sangaris)، وهو نوع من أنواع الفراشات، هو تجنّب المآسي الإنسانية التي يمكن أن تحصل نتيجة الفوضى السائدة من إطاحة الرئيس (فرانسوا بوزيزيه) من قِبَل ائتلاف (سيليكا) المتمرد، والعمل في فترة

(٣) http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/٢١٢٧(2013)&Lang=A

(٤) بي بي سي، ٢٠١٣/١٢/٦م.

لاحقة على تسهيل عملية الانتقال الديمقراطي في البلاد[١]، في تحميل مباشر لطرف واحد، هو (سيليكا)، المسؤولية الكاملة عن الفوضى والعنف في البلاد!

ووفقاً لبعض المحللين؛ فقد باتت عمليات نزع السلاح، والتسريح، والتجميع، بحسب لغة الأمم المتحدة، مصدراً إضافياً للنزاعات في إفريقيا، خصوصاً أنها مجتمعات منقسمة عرقياً ودينياً، حيث يغدو الأشخاص والأسر والمجموعات التي تمّ نزع سلاحها مهددين بالتعرض لعقوبات من القسم الآخر من السكان الذين لم يُنزع سلاحهم، بعد أن باتوا دون غطاء مسلح يحميهم من الطرف الآخر[٢]!

وهذا ما حدث بالفعل في إفريقيا الوسطى، ليفتح الباب أمام عملية تطهير عرقي، وربما إبادة جماعية وفقاً لبعض التحذيرات، تذكرنا بمذابح الهوتو والتوتسي في رواندا في تسعينيات القرن الماضي، حيث ادعت فرنسا أنها ستسهر على حفظ الأمن والسلام في البلاد، وذلك بنزع السلاح من الطرفين المتقاتلين، وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي، غير أنه سرعان ما تبين أنّ تلك الشعارات لم تكن سوى وعود وردية تستبطن مؤامرة (عقدية)، تستهدف السكان المسلمين في شمالي البلاد، فقد عمدت القوات الفرنسية إلى نزع سلاح مقاتلي (سيليكا) من دون أن تقوم بالإجراء نفسه مع الميليشيات المسيحية المسلحة الأخرى[٣]، سواء (أنتي بالاكا Anti-Balaka)[٤]، أو (جيش الرب)[٥].

لقد ظل مسلمو إفريقيا الوسطى يعانون، بصفتهم أقلية، التهميش السياسي في بلادهم، حيث تبقى المناطق الشمالية لإفريقيا الوسطى، والتي تقطنها غالبية من المسلمين، الأكثر تهميشاً في البلاد، الفقيرة أصلاً، على الرغم من ثرواتها، كما أنّ معظم مناطق التعدين والمناجم توجد في الجنوب والوسط، في حين يخلو الشمال، إلا ما ندر، من أي من هذه الثروات، لذلك فقد كان من الطبيعي أن يشكّل المسلمون غالبية المحاربين في ميليشيات (سيليكا)[٦]، ولكن هذا لا يعني أن تحركهم ضد الرئيس (بوزيزيه) كان بدوافع

---

(١) فرانس ٢٤، ٢٠١٣/١٢/٦م.

(٢) بول مارسيال: إفريقيا الوسطى: الرئيس الفرنسي يتورط، صحيفة المناضلة المغربية، ٢٠١٣/١٢/٢٦م، متاح على الرابط الآتي:
http://www.almounadil-a.info/article3611.html

(٣) عبدالرحيم بلشقار بنعلي: الإرهاب الفرنسي في إفريقيا الوسطى، موقع مجلة البيان السعودية، لندن، ٢٠١٤/٢/٩م، متاح على الرابط الآتي:
http://www.albayan.co.uk/article2.aspx?ID=3480

(٤) (أنتي بالاكا Anti-Balaka): أو (مناهضو السواطير) بلغة السانغو، والتي تُعرف أيضاً باسم (الميليشيات المسيحية للدفاع الذاتي)، وهي جماعات مسلحة محلية أنشأها الرئيس المسيحي السابق (فرانسوا بوزيزيه)، وتضمّ في صفوفها بعض جنود الجيش السابقين الذين خدموا في عهده، انظر: رأفت صلاح الدين: ماذا يحدث في إفريقيا الوسطى؟، الجزيرة. نت، ٢٠١٤/٢/١٨م، متاح على الرابط الآتي:
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/8dd9-e441267b587a-c7cc390a-e10c-44b3

(٥) (جيش الرب): تأسس في أوغندا عام ١٩٨٦م كحركة مسلحة تهدف إلى تطبيق تعاليم الإنجيل بالقوة، قبل أن تنتقل للعمل في عدة بلدان إفريقية، وهي منظمة متطرفة متهمة بشنّ هجمات على المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية إفريقيا الوسطى وجنوب السودان. في تعريف «منظمة جيش الرب» الأوغندية، انظر:
- «جيش الرب»، الجزيرة. نت، ٢٠٠٨/٤/١٠م، متاح على الرابط الآتي:
http://www.aljazeera.net/news/98562f066768-pages/948cff6c-5cbd-41ff-ad97
- مفاوضات لاستسلام قائد «جيش الرب» في إفريقيا الوسطى، بي بي سي، ٢٠١٣/١١/٢١م، متاح على الرابط الآتي:
http://www.bbc.co.uk/arabic/lra_leader_131120/11/worldnews/2013surrender_central_africa.shtml

(٦) محجوب الباشا: إفريقيا الوسطى: فزاعة الأصولية الإسلامية، المركز السوداني للخدمات الصحفية، الخرطوم، ٢٠١٣/١٢/٥م، متاح على الرابط الآتي:
http://smc.sd/news-details.html?rsnpid=37215

دينيـــة، بل كانت الدوافع السياســـية هي الحافز الأبرز لتحركهم نحو إسقاط نظامه، خصوصاً أن ممارسات (بوزيزيه) القمعية ونهبه لثروات البلاد قد طالت الشعب بكلّ طوائفه.

كمـــا أنّ المطالب السياســـية لميليشـــيات (سيليكا) لم تكن تتضمن إشارة إلى البعد الديني، حيث كان جلّ تركيزهم في الحصول على مكاسب اقتصادية وسياسية بالأساس، بل إنّ تمردهم على (بوزيزيه) كان نتيجة لعـــدم التزامه بالاتفاقيات الموقّعـــة في هذا الشـــأن، ولا ســـيما اتفاقية (ليبرفيل)، والتي كانت تنصّ على تشكيل حكومة وطنية تضم المعارضة، لحيـــن إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في البلاد[١].

وفي ظلّ مناخ دولي، تقوده الولايات المتحدة الأمريكيـــة وحلفاؤهـــا الغربيون، بـــات يتعاطى عنصرياً مع الإســـلام باعتباره صنـــواً للإرهاب المزعـــوم، تحركت فرنســـا، بمباركـــة أمريكية، لتطييـــف المجتمع الأفروســـطي إلـــى غالبية مسيحية تحتاج إلى الدعم والمساندة في صراعها مع أقلية مسلمة متطرفة، تستوجب العقاب ونزع السلاح وإطلاق يد الآخر للدفاع عن نفسه، حتى لو قاد الأمـــر إلى انتهاكات ومجـــازر وقتل على الهوية وممارسات ضد الإنسانية! والحجج دائماً تأتي جاهزة ومتدثرة بمُسوح (علمية) مدّعاة، من قبيل الربط التعســـفي بين (سيليكا) والأصولية، ومســـلمي إفريقيا الوســـطى ومجموعات تنظيم القاعدة في المغرب الإســـلامي ومنطقة جنوب الساحل والصحراء.

وفي هـــذا الســـياق تقـــوم وزارة الخارجية الأمريكية بتوجيه الشـــراكة المعنيـــة بمكافحة الإرهاب عبر الصحـــراء الكبرى؛ بهدف مكافحة الأيديولوجيات المتطرفة التي تعتمد على العنف، عبر الوكيل الفرنســـي، أو شـــرطي العولمة في إفريقيا الناطقة بالفرنســـية، فمع وجود المحيط الأطلسي كحاجز أمان للولايات المتحدة، تستطيع الإدارة الأمريكية التنازل عن بعض مســـؤولياتها الأمنية في القارة الإفريقية لشركائها الأوروبيين، ولا ســـيما فرنســـا على وجه التحديـــد، والتي تحافظ، منذ ما بعد فترة الاســـتعمار المباشـــر، على علاقـــات وثيقة مـــع معظـــم دول إفريقيا الفرانكوفونية[٢].

وبعد تصاعـــد أعمال العنف الطائفية، والتي تزايدت بفعل التدخل الفرنسي، وتطييف الصراع السياسي في إفريقيا الوسطى، نزح ما يزيد عن ربع سكان البلاد – وفقاً لمنظمة العفو الدولية – عن ديارهم، خوفـــاً من الهجمات الانتقامية التي أودت بحياة المئات من المسلمين المدنيين، كما فرّ عشـــرات الآلاف من المسلمين النازحين إلى دولتي الكاميرون وتشـــاد المجاورتين، خوفاً من عمليـــات القتل على الهوية التـــي تمارس بحقّهم تحت مرأى ومســـمع من قـــوات الجيش الوطني والقوات الفرنسية والإفريقية المتدخلة، خصوصاً بعد أن بات المسلمون بلا غطاء من حماية تردع مســـتهدفيهم من المســـيحيين بعد نزع ســـلاح ميليشيات (سيليكا) من قِبَل القوات الفرنسية[٣].

(١) «الصراع في إفريقيا الوسطى: دوافع اقتصادية وأبعاد طائفية»، صحيفة ينى شفق العربية، الأناضول، ٢٠١٣/١٢/٨م، متاح على الرابط الآتي:
http://arabic.yenisafak.com/dunya-9960-haber/23.12.2013

(٢) Joshua C. Burgess, «No Time to Hit Snooze in North Africa and the Sahel», Washington Institute for Near policy Studies, POLICY WATCH 2205, 10/2/2014, available at:
http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/no-time-to-hit-snooze-in-north-africa-and-the-sahel

(٣) Amnesty International, Ethnic Cleansingand Sectarian Killingsinthe Central African Republic, January 2014, p.p. 5 – 6.

الغريب في الأمر أن تسعى باريس - بعد ذلك - إلى نفض يديها مما يحدث في إفريقيا الوسطى من انتهاكات، وتلقي باللائمة على مكونات الشعب الأفروسطي (العنصري) و (غير المتسامح)، حيث زعم (جيرارد أراو) المندوب الفرنسي لدى الأمم المتحدة أنّ « بلاده أساءت تقدير مدى الكراهية التي يكنها مسلمو ومسيحيو جمهورية إفريقيا الوسطى لبعضهم البعض»، مؤكداً أنّ «القوات الفرنسية والإفريقية العاملة في جمهورية إفريقيا الوسطى تواجه وضعاً صعباً للغاية»، حيث إنّ قوات حفظ السلام الفرنسية والإفريقية «تجد نفسها محشورة بين مجموعتين؛ تريد الواحدة منهما إفناء الأخرى»[1].

وفي التصريحات الفرنسية - هذه - تدليس من زاويتين:

الأولى: أنها تساوي بين الضحية والجلاد، إذ إنّ الأمم المتحدة، ومنظمة العفو الدولية، وجميع المنظمات المعنية بحقوق الإنسان، قد أكدت أنّ تطهيراً عرقياً ومذابح يُخشى أن تبلغ حدّ الإبادة الجماعية تُمارس بحقّ المسلمين في إفريقيا الوسطى، في حين تزعم فرنسا أنّ قواتها «محشورة بين مجموعتين؛ تريد الواحدة منهما إفناء الأخرى».

الثانية: أنها نحّت التأثير السلبي لتدخلها في إفريقيا الوسطى وانحيازها ضد المسلمين هناك جانباً، وزعمت أنها أساءت تقدير مدى الكراهية بين السكان المسيحيين والمسلمين في البلاد، وكأنها لم تصنع الأزمة بالأساس، سواء بشقها الحالي المباشر، أو بشقها الأصيل غير المباشر، والمتمثل في إعاقتها تحقيق أي استقلال حقيقي لإفريقيا الوسطى، بل لمستعمراتها السابقة في القارة الإفريقية على مدى عقود خلت.

الخلاصة إذن:

إنّ تفتيت المجتمعات، وتقسيم الدول، و (تطييف) الأزمات والصراعات السياسية الداخلية، بات شعار الحقبة (الكولونيالية) الجديدة المعولمة، ومن ثمّ فإنّ (أزمة إفريقيا الوسطى)، وما يتعرض له المسلمون العزل هناك من انتهاكات بحقّ الإنسانية، ستبقى مرشحة لمزيد من التفاقم، لتصبح نهايتها مفتوحة على جميع السيناريوهات، خصوصاً أنّ المجتمع الدولي، متمثلاً في الأمم المتحدة، قد اتخذ قراره بتعميق الأزمة بشكل أكبر!

فقد دعا الأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون) المجتمع الدولي إلى إرسال قوات عسكرية إضافية سريعاً إلى إفريقيا الوسطى لمنع تدهور الوضع الأمني، كما طالب الدول المانحة بتقديم الأموال التي وعدت بها لإعادة تأهيل البنية التحتية للبلاد وتقديم الخدمات الأساسية[2]، وكأنّ المعضلة لم تأت أصلاً من التدخل الفرنسي في الأزمة، وكأنّ الدور الإنساني للمجتمع الدولي (المعولم) أضحى صناعة الأزمات ثم جمع التبرعات! هي إذن ثنائية الهدم والبناء، غزو أفغانستان ثمّ إعادة إعمارها، احتلال العراق ثمّ إعادة إعماره، تطييف الأزمة في إفريقيا الوسطى، ثمّ مطالبة المجتمع الدولي بالاضطلاع بدوره (الإنساني) في توفير الطعام والإيواء للنازحين، وهكذا.

والمثير للدهشة في أزمة مسلمي إفريقيا الوسطى الراهنة، وغيرها من الأزمات التي

(١) «فرنسا أساءت تقدير مدى الكراهية في إفريقيا الوسطى»، بي بي سي، ٢٠١٤/١/١٦م، متاح على الرابط الآتي:
http://www.bbc.co.uk/arabic/car_france_140115/01/worldnews/2014underestimated_hatred.shtml

(٢) «بان كي مون يطالب بإرسال قوات عسكرية إضافية إلى إفريقيا الوسطى»، فرانس ٢٤، ٢٠١٤/٢/٢٠م.

تعصف بالمسلمين في أقاليم شتّى على اتساع رقعة الكرة الأرضية، أنها لا تجد من الدول الإسلامية إلا شجباً وتنديداً وبعضاً من الحراك الشكلي الذي قد يعمّق الأزمة بأكثر مما قد يسهم في حلّها.

فها هي ذي منظمة التعاون الإسلامي تكتفي بإيفاد وفد رفيع المستوى إلى جمهورية إفريقيا الوسطى، بقيادة وزير خارجية جمهورية غينيا، لدعم المواطنين المسلمين هناك، وإبداء التضامن معهم، وتقييم الوضع، والتواصل مع السلطات الرسمية، والإسهام في الحوار والتقارب، بل إنّ الأمين العام للمنظمة (إياد أمين مدني) قد رحّب بقرار فرنسا رفع مستوى تدخلها في إفريقيا الوسطى، داعياً المجتمع الدولي إلى العمل على نحو جماعي لمساعدة السلطات (الجديدة) (المسيحية)، على استعادة النظام وتحقيق الاستقرار في البلاد؛ بسبب تداعيات الأزمة على السلام والأمن والاستقرار المنطقة وخارجها[1].

وحتى يقوم وفد التعاون الإسلامي رفيع المستوى بتقييم الوضع في إفريقيا الوسطى؛ يكون المسلمون في تلك الدولة قد هُجِّروا عن بكرة أبيهم من ديارهم؛ وفقاً لتقديرات (بيتر بوكارت) مدير الطوارئ في منظمة هيومان رايتس ووتش، والذي حذّر من أنّ «العنف الطائفي في جمهورية إفريقيا الوسطى قد يضطر جميع المسلمين في البلاد إلى مغادرتها»، مضيفاً: «إنها مسألة أيام.. أو أسابيع .. قبل أن تغادر التجمعات الأخيرة للمسلمين البلاد إلى تشاد هرباً من موجة العنف»[2].

وأخيراً؛ فإنه إذا كان الواقع الإفريقي بالغ التشابك والتعقيد، لاعتبارات ذاتية وموضوعية تمسّ جوهر النشأة المصطنعة للدولة الإفريقية المعاصرة، وتتقاطع مع سياقات المكوّن المجتمعي الإفريقي بأبعاده (العرقية، والقبلية، والسوسيولوجية، والدينية، والبيئية، والاقتصادية)، فإنّ أكثر ما أضر بهذا الواقع الإفريقي، وأعاق تطوّره الطبيعي، هو التكالب الاستعماري الغربي، قديمه المباشر، وحديثه غير المباشر، ليبقى التحدي الأبرز لتخليص إفريقيا من هذا الإرث الثقيل، واقعاً بالأساس على كاهل الأفارقة أنفسهم، دون غيرهم.

وحتى يضطلع الأفارقة بهذا الدور ستظل (عسكرة) الصراعات السياسية الإفريقية، و (تطييف) المجتمعات الإفريقية، هي وقود التدخل الغربي في أزمات القارة، والمدخل الأهم لاستنزاف ثرواتها وجهود أبنائها لصالح الاستعمار المعولم الجديد.. حتى إشعار آخر!

(١) «منظمة المؤتمر الإسلامي توفد بعثة للتشاور مع حكومة إفريقيا الوسطى والتضامن مع مسلميها»، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ٢٠/٢/٢٠١٤م.

(٢) هيومان رايتس ووتش: «العنف قد يضطر جميع المسلمين لمغادرة إفريقيا الوسطى»، بي بي سي، ٩/٢/٢٠١٤م، متاح على الرابط الآتي:
http://www.bbc.co.uk/arabic/central_africa__140209/02/worldnews/2014muslims.shtml

تشوّهات الواقع الإفريقي.. تداعيات استيراد الدولة واستمرار القبيلة

أ. السيد علي أبو فرحة *

بعد مرور ما يربو على قرن على تقسيم إفريقيا عبثياً بأيد غربية، على مائدة مؤتمر برلين الذي انعقد في الخامس عشر من نوفمبر ١٨٨٤م، برغم استناده لخطوط هندسية توحي بتنظيمه للوهلة الأولى، إلا أنه لم يراع الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والتاريخية للقارة، ومرور نصف قرن على استقلال جلّ البلدان الإفريقية مع بدايات النصف الثاني من القرن العشرين، تمخّض عنه استيراد (الدولة القومية) واعتمادها كإطار مؤسسي قانوني وسياسي حاكم لبلدان القارة، لم تحقّق معظم البلدان الإفريقية – بعد هذه العقود – طموحات شعوبها، وآمالها في التنمية، بل قد ساهمت الصيغ المستحدثة للدولة بصورة أو بأخرى في إذكاء الاضطرابات والصراعات في القارة، ليستمر هذا الواقع السياسي المستحدث لـ (الدولة) على أساس الحدود الفلكية والهندسية لمؤتمر برلين والمشكلات التي ورثتها، أو صاحبتها ونتجت عنها.

تزامن ذلك مع الاستمرار المعتبر لإحدى أهمّ التكوينات الاجتماعية والسياسية التقليدية، وهي (القبيلة)، على المساحة نفسها في الواقع الإفريقي؛ دون أن ينال أيٌّ منهما

(الدولة، القبيلة) كليةً من الآخر، ويستوعبه، ويزحف بشكل كامل ومتماسك على مساحاته الأصيلة أو المفترضة.

وعليه؛ تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على تداعيات عقودٍ من استيراد (الدولة) بصيغتها الغربية الراهنةً، وما لحق هذا الاستيراد من تشوّهات معتبرة في الواقع الإفريقي؛ من بين مسبباتها استمرار وجود (القبيلة) كمؤسسة رئيسة في مساحات سياسية واجتماعية واقتصادية حتى ثقافية، استمرت محلّ تنازع مع الدولة، ومن ثمّ ستتناول هذه الدراسة مفهومَي (الدولة، والقبيلة)، والتراكمات التاريخية في الواقع الإفريقي التي تعاطت مع تطبيقات هذَين المفهومين، فأنتجت أداءً متواضعاً لوظائف الدولة المعهودة، واضطرابات وصراعات في القارة، أثّرت بصورة معتبرة في القرار السياسي والتكتلات بين دول القارة؛ لتنتهي بها إلى قائمة (الدول الفاشلة)!

(*) مدرس مساعد العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة بني سويف، مصر.

الدولة والقبيلة.. الحدود النظرية في الاجتماع الإنساني:

أ - الدولة:

بدايةً؛ التعريف اللغوي للفظة (الدولة)، ومادتها (دال) في اللغة العربية، يشير إلى الانتقال من حال إلى حال، فيُقال: (دالت) الأيام بكذا: أي دارت، و (أدال) الشيء: أي جعله متداولاً، و (أدال) فلاناً وغيرَه على فلان، أو منه: أي نصره وغلبه عليه وأظفره به، وفي حديث وفد ثقيف: «نُدال عليهم، ويُدالون علينا»، و (داول) كذا بينهم: أي جعله مُتداولاً، تارة لهؤلاء وتارة لهؤلاء، وفي القرآن الكريم: ﴿وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ [آل عمران : ١٤٠][١].

في حين أنّ التعريف الاصطلاحي الأكثر رواجاً لمصطلح (الدولة) في علم السياسة يحدّدها بأنها (كيان سياسي وإطار تنظيمي واسع لوحدة المجتمع، والمحدّد لحياة الجماعة، والتي تتجسد فيها (السيادة)، لتعلو بذلك إرادة الدولة - وبصورة مشروعة وشرعية - فوق مختلف إرادات الأفراد والجماعات الأخرى في المجتمع، وذلك لما لها من حقٍّ فريدٍ في إصدار القوانين الوضعية المنظّمة، وحيازة مستمرة لوسائل الإكراه، وحرية مؤسسية في استخدامها في سبيل إنفاذ القانون ضبطاً للمجتمع، وحفظاً لسلامته ونظامه، وحمايةً لأمنه الداخلي والخارجي، وأخيراً لما لها من دور معتبر كأداة أصيلة للضبط الاجتماعي؛ بالدرجة التي لا تعني استبدادها بقدر ما تعنيه من قدرتها على فرض القواعد)، لتوُصف بالتعبير الغربي الكلاسيكي الشهير بأنها «المؤسسة الشرعية الوحيدة لاستخدام العنف».

ومن ثمّ فإنّ (الدولة) وفقاً لتعريفها - اللغوي والاصطلاحي- إنما هي: تلك الحالة السياسية والاجتماعية المؤسسية المؤطّرة لجماعة بشرية، تُسمّيه هي بالمجتمع، وتلك الحالة تتّسم بالاستقرار النسبي، والنزوع إلى التغيّر والتحوّل بدرجة أو بأخرى بالمقارنة باستمرارية عاملي الزمان والمكان، فهي كيان يتغيّر ويتحوّل ليعبّر عن واقع اجتماعي واقتصادي وثقافي وسياسي يتأثر باعتبارات الزمان والمكان.

في حين تُشير (الدولة القومية) إلى تلك الدولة التي تستند إلى شعب ذي هوية سياسية خاصة، تجمع بين أفراده روابط موضوعية وشعورية وروحية متعددة تختلف من شعب لآخر، وقد نما هذا المفهوم في أواخر القرن الثامن عشر في لحظة تاريخية، تمثّل رفضاً ثورياً لحدود البلدان الأوروبية التي خُططت وفقاً للاعتبارات الإقطاعية، لتؤسّس بذلك نمطاً مستحدثاً أو صيغة جديدة من (الدول) المستمرة حتى الفترة الراهنة[٢].

ومن ثمّ فإنّ (الدولة القومية)، وغيرها من صيغ الدولة القديمة والمستحدثة، إنما هي مجموعة من التوليفات الظرفية، المستمرة باستمرار الظرف التاريخي المنشئ لها، أو الداعم لوجودها، وليست النمط الوحيد الذي يجمّد التحولات التي قد تلحق بالكيان المتصف بـ (الدولة) في المستقبل، ويختلف الباحث - وفقاً للتحليل السابق - مع ما ذهب إليه عدد من مفكري الغرب، وبخاصة فوكوياما وأفكاره حول نهاية التاريخ، أو عدد من مفكري

(١) إبراهيم مدكور، شوقي ضيف، (محرران): المعجم الوجيز، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم المصرية، (القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٩٩٤م)، باب حرف الدال، ص ٢٣٩.

(٢) عبد الوهاب الكيالي، وآخرون، (محررون): موسوعة السياسة، المجلد الرابع (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د ت)، ص ٨٣١.

العرب من التعاطي مع صيغة (الدولة القومية) باعتبارها الصيغة النهائية لتطور فكرة الدولة، أو أنها المعطى والسبيل الوحيد لاستمرار الجماعة الإنسانية الراهنة في مجتمعٍ ما[١].

ب – القبيلة:

أمّا (القبيلة)؛ فتُشير إلى تلك الوحدة السياسية المستقلة الأقدم، والهيكل والتنظيم الاجتماعي المتماسك الذي يقوم غالباً على فكرة الانتماء لجدٍّ مشترك، حقيقي أو وهمي، ولها مجموعة من الأعراف والقواعد الداخلية المنظّمة لها.

ومن ثمّ يختلف الأساس الذي تستند إليه كلٌّ من الدولة والقبيلة في وجودها واستمرارها فيما يتصل بشرعية كلٍّ منهما، فإحداهما تستند عادة لما أطلق عليه ماكس فيبر (شرعية الإنجاز)، في حين تستند القبيلة لما يُسمّى (الشرعية التقليدية)، بيد أنهما يتقاطعان في مساحات العمل عبر محاولة كلٍّ منهما أداء الوظائف الرئيسة لخدمة الجماعة البشرية التي يتم تنظيمها (مجتمع الدولة، مجتمع القبيلة)، كوظائف الأمن والدفاع والحكم، وتنظيم حياة الأفراد على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على أرض الواقع؛ على أمل من (الدولة) أو القائمين عليها لتجاوز القبيلة واستيعابها[٢].

من القبيلة إلى الدولة.. تشوّهات البناء والتحول:

تُعَدّ (القبيلة) التنظيم الرئيس للاجتماع الإنساني في القارة الإفريقية لفترات زمنية مديدة، حيث كانت المحدد الرئيس جغرافياً وتاريخياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً حتى ثقافياً في القارة، لتمتد حدود الفعل والنفوذ بامتدادها[٣]، بيد أنه، ومع التوجه الاستعماري الغربي لإفريقيا، سعى العابثون الاستعماريون لاستحداث تقسيم للقارة يتناسب مع عددهم ومصالحهم فيها، فكان (مؤتمر برلين) في الخامس عشر من نوفمبر عام ١٨٨٤م[٤]، والذي اجتمعت فيه أربع عشرة دولة استعمارية كبرى في ذلك الحين، هي (النمسا، المجر، بلجيكا، الدانمارك، إيطاليا، هولندا، البرتغال، روسيا، إسبانيا، السويد، النرويج، تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا)، دونما حضور لأية دولة إفريقية، وذلك للنظر في إقرار تقسيم ما للقارة السمراء يراعي – فقط – المصالح الاستعمارية الاقتصادية والاستراتيجية للدول الغربية دون اعتبار لمصالح مَن هم محلّ التقسيم بأية صورة، ليعد هذا المؤتمر نقطة فاصلة في تاريخ القارة الإفريقية، حيث لم يشغل الاستعمار قبل المؤتمر أكثر من ١٠٪ من مساحة إفريقيا، لكنه شغل القارة كلها ولم يبق إلا ٨٪ خارج السيطرة الاستعمارية إبّان الحرب العالمية الأولى[٥].

وورثت البلدان الإفريقية ووحداتها السياسية المستحدثة، ضمن ما ورثت من ملفات مشوّهة أو أخرى مصطنعة في أعقاب استقلالها، حدوداً سياسية اعتمدت في معظمها على عبث

(١) قدّم الباحث هذه الفكرة عن الدولة وصيغها في ورقة بعنوان: (التشوهات الفكرية في بناء مفهوم الدولة المدنية) لمؤتمر (الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي)، والذي عقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الفترة من ٢٨ – ٢٩ سبتمبر ٢٠١٣م بالدوحة / دولة قطر.

(٢) عبد الوهاب الكيالي، وآخرون، (محررون): موسوعة السياسة، المجلد الرابع، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د ت)، ص ٧٥٩.

(٣) Talking about «Tribe»: Moving from Stereotypes to Analysis", Africa Policy Information Center (APIC), Background Paper, Published November, 1997.
The full original of this paper, including additional references, is available at: http://www.africaaction.org//bp/ethall.htm

(٤) انعقد مؤتمر برلين في الفترة من ١٥ نوفمبر ١٨٨٤م، وحتى ٢٦ فبراير من عام ١٨٨٥م، وكانت من ضمن أسبابه المعلنة: تحقيق حرية التجارة والملاحة في أحواض النيجر والكونجو.

(٥) انظر: (٢٠١٤/٢/١٠م)
http://www.africafederation.net/Berlin_1885.htm: Federation of the Free States of Africa

مؤتمر برلين السالف، منتجة (دولاً) في أحسن الأحوال معيبة سياسياً أو جغرافياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً، أو في جميع ما سبق[١]، فتجد دولاً تعاني التعدّد المفرط في جيرانها، وما يترتب على ذلك من مشكلات حدودية معتبرة ومستمرة، تذكيها الاعتبارات القبَلية والإثنية، كالسودان الأمّ، والكونغو الديمقراطية، وأخرى حبيسة جغرافياً، كتشاد، والنيجر، ومالي، وإثيوبيا، وإفريقيا الوسطى، وزامبيا، وزيمبابوي، وبتسوانا، ورواندا، وبوروندي، وسوازيلاند، وأوغندا، وبوركينافاسو، لتنتج دولاً معيبة في بنيتها الاجتماعية والاقتصادية؛ كمالي على سبيل المثال وغيرها[٢].

وتبلور المشهد الإفريقي المعاصر في أعقاب الحرب العالمية الثانية في اتجاه خريطة سياسية لإفريقيا لا تنحرف عن سمت مؤتمر برلين، لتتشكل (الدولة الوطنية) عشية الاستقلال عن الاستعمار مستندة لفكرة (الدولة) المستوردة، والتي تبنّت في كثير من مناحيها الإجراءات الشكلية الغربية دون تجاوزٍ لمضامينها أو مراعاة لخصوصيتها، فإذا بنظام سياسي نُقل مشوّهاً عن مستَعمِره الأوروبي، ونظام اقتصادي مستند بصورة أو بأخرى على اقتصاد المستعمِر السابق، وبالتالي صُنعت (الدولة) مشوّهة عاجزة عن تحقيق أهداف الاندماج الوطني والتنمية وتدعيم الاستقلال لتصطدم بالقبيلة لا لتجاوزها، وإنما أضحت – الدولة- المحتكر غير الوحيد للعنف في المجتمع على خلاف تعريفها الغربي الكلاسيكي الشهير[٣].

ويُضاف لتلك التشوّهات البنيوية التي لحقت باصطناع (الدولة) في إفريقيا مجموعة من الأسباب الداخلية التي لم يراعها هذا الاصطناع، تتصل بالخريطة الاجتماعية للقارة الإفريقية، منها مسألة التعددية اللغوية، حيث يوجد بالقارة ما يربو على ألفي لغة ولهجة، يمكن إجمالها في خمسين لغة رئيسة، مع الاعتبار للغات واللهجات المتشابهة.

وبالنظر للتعددية الدينية تُعَدّ القارة ساحة للعديد من الديانات والمعتقدات، ما بين سماوية وتقليدية محلية، أمّا على مستوى الإثنية فتُعَدّ التعددية الإثنية إحدى السمات الأبرز في الواقع الإفريقي، وعلى الرغم من كون الإثنية في حدّ ذاتها لا تمثّل مع تعددها سبباً كفيلاً للصراعات الأهلية؛ فإنّ تداخلها وتقاطعها مع غيرها من التمايزات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الواقع الإفريقي، وكذا سوء إدارتها، يُعَدّ من الدافع بمكان للنَيْل من (الدولة المصطنعة) واتجاهها نحو سيناريو الحرب الأهلية[٤].

الدولة الإفريقية.. من صناعة الاستقلال لصناعة الفشل:

بمراجعة التقرير السنوي التاسع لـ (مؤشر الدول الفاشلة The Failed States Index) لعام ٢٠١٣م، الصادر عن مؤسسة The Fund for Peace- FFP الأمريكية، والذي استندت فيه لاثني عشر مؤشراً فرعياً، تتوزع على ثلاث مجموعات، هي المؤشرات الاجتماعية،

(١) JOHN LONSDALE, "Kenya: ethnicity, tribe, and state" 17 January 2008, opendemocracy. – Via Link:
http://www.opendemocracy.net/article/democracy_power/kenya_ethnicity_tribe_state

(٢) عبد الله عبدالرازق إبراهيم: ١٥ نوفمبر.. وبداية تقسيم إفريقيا، جريدة الأهرام المصرية، العدد ٤٢٧١٥، الثلاثاء ٢٤ من رمضان ١٤٢٤هـ، ١٨ نوفمبر ٢٠٠٣م.

(٣) محمد العقيد: الأحزاب السياسية في إفريقيا: النشأة والتكوين، الواقع والمستقبل، مجلة قراءات إفريقية، يناير ٢٠١٢م، متاح عبر الرابط الآتي: http://www.qiraatafrican.com/view/?q=285

(٤) كمال محمد جاه الله: التداخل القبلي واللغوي بين السودان والدول الإفريقية، دورية دراسات إفريقية، (الخرطوم، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، العدد ٤٣)، ص ٧٣.

والمؤشرات الاقتصادية، والمؤشرات السياسية والعسكرية، وهي[١]:

١ - الضغوط الديموغرافية Demographic Pressures

٢ - اللاجئون والنازحون Refugees and IDPs[٢]

٣ - المظالم الجماعية Group Grievance

٤ - السفر المزمن والمستمر للإنسان Chronic and Sustained Human Flight

٥ - التنمية غير المتوازنة Uneven Development

٦ - الفقر والتدهور الاقتصادي Poverty and Economic Decline

٧ - شرعية الدولة Legitimacy of the State[٣]

٨ - الخدمات العامة Public Services

٩ - حقوق الإنسان Human Rights[٤]

١٠ - جهاز الأمن Security Apparatus[٥]

١١ - فصائل النخبة Factionalized Elites

١٢ - التدخل الخارجي External Intervention.

ويعرض الجدول الآتي تلك المؤشرات للدول الخمسين الأولى في التقرير:

جدول يوضح مؤشر الدول الفاشلة لعام ٢٠١٣م

Failed States 2013 Index	Total	Demographic Pressures	Refugees and IDPs	Group Grievance	Human Flight	Uneven Development	Poverty and Economic Decline	Legitimacy of the State	Public Services	Human Rights	Security Apparatus	Factionalized Elites	External Intervention
Somalia	١١٢,٩	٩,٥	١٠,٠	٩,٣	٨,٩	٨,٤	٩,٤	٩,٥	٩,٨	١٠,٠	٩,٧	١٠,٠	٩,٤
Congo (D. R.)	١١١,٩	١٠,٠	١٠,٠	٩,٤	٧,١	٨,٨	٨,٥	٩,٦	٩,٥	٩,٨	١٠,٠	٩,٥	٩,٧
Sudan	١١١,٠	٨,٨	١٠,٠	١٠,٠	٨,٤	٨,٥	٧,٨	٩,٦	٨,٨	٩,٣	٩,٨	١٠,٠	١٠,٠
South Sudan	١١٠,٦	٨,٩	١٠,٠	١٠,٠	٦,٥	٨,٩	٨,٦	٩,١	٩,٨	٩,٣	٩,٦	٩,٨	١٠,٠
Chad	١٠٩,٠	٩,٥	٩,٧	٨,٨	٨,٠	٨,٩	٨,٠	٩,٧	٩,٩	٩,٨	٩,٤	٩,٥	٧,٩
Yemen	١٠٧,٠	٩,٣	٩,٢	٩,٠	٧,٤	٨,١	٩,٢	٩,٣	٨,٧	٨,٧	٩,٨	٩,٥	٨,٧
Afghanistan	١٠٦,٧	٩,٣	٩,٢	٩,٣	٧,٢	٧,٨	٨,٢	٩,٤	٨,٨	٨,٤	٩,٩	٩,٤	١٠,٠
Haiti	١٠٥,٨	٩,٦	٨,٦	٧,٠	٩,١	٩,١	٩,٧	٨,٨	٩,٦	٧,٦	٧,٩	٩,٠	٩,٩
Central African Republic	١٠٥,٣	٨,٦	٩,٨	٨,٥	٦,١	٩,٢	٧,٧	٩,٠	٩,٥	٨,٦	٩,٧	٩,١	٩,٤
Zimbabwe	١٠٥,٢	٩,٢	٨,٧	٨,٤	٨,٦	٨,٦	٨,٦	٩,٢	٩,١	٨,٩	٨,٤	٩,٧	٧,٨
Iraq	١٠٣,٩	٨,٣	٨,٨	١٠,٠	٨,٣	٨,٤	٧,٣	٨,٦	٧,٦	٨,٦	١٠,٠	٩,٦	٨,٥
Cote d'Ivoire	١٠٣,٥	٧,٨	٩,٣	٩,٠	٧,٣	٧,٨	٧,٧	٩,٣	٨,٥	٨,٦	٩,١	٩,٤	٩,٧
Pakistan	١٠٢,٩	٨,٩	٩,١	٩,٧	٦,٩	٧,٩	٧,٥	٨,٤	٧,٣	٨,٧	٩,٨	٩,٢	٩,٦
Guinea	١٠١,٣	٨,٤	٨,٢	٧,٦	٧,٧	٨,٢	٩,٢	٩,٨	٨,٩	٨,٤	٩,١	٨,٩	٧,٠
Guinea Bissau	١٠١,١	٨,٤	٧,٨	٥,٧	٨,٠	٨,١	٨,٧	٩,٧	٨,٨	٧,٦	٩,٥	٩,٧	٩,٠
Nigeria	١٠٠,٧	٨,٥	٦,٦	٩,٨	٧,٣	٩,٢	٧,٥	٨,٨	٩,٣	٨,٦	٩,٥	٩,٤	٦,٣
Kenya	٩٩,٦	٩,١	٨,٧	٩,٠	٧,٨	٨,٣	٧,٦	٨,٣	٨,١	٧,١	٨,١	٩,٠	٨,٥
Niger	٩٩,٠	٩,٨	٧,٩	٧,٨	٦,٣	٧,٩	٨,٤	٨,١	٩,٥	٧,٦	٨,٣	٨,٩	٨,٥
Ethiopia	٩٨,٩	٩,٧	٨,٧	٨,٦	٦,٧	٧,٦	٧,٧	٧,٣	٨,٧	٨,٧	٨,٤	٨,٧	٨,١
Burundi	٩٧,٦	٨,٩	٨,٨	٨,١	٦,٢	٧,٦	٩,١	٨,٤	٨,٣	٧,٩	٧,٧	٧,٩	٨,٧
Syria	٩٧,٤	٥,٦	٩,٥	٩,٣	٦,٢	٧,٢	٦,٤	٩,٦	٧,٠	٩,٥	٩,٨	٩,٢	٨,١
Uganda	٩٦,٦	٩,١	٨,٤	٨,٠	٦,٧	٧,٨	٧,٤	٨,١	٨,٣	٧,٩	٨,٢	٨,٦	٨,٢
North Korea	٩٥,١	٨,٠	٥,٠	٦,٦	٤,٤	٨,٣	٩,٣	٩,٨	٩,٥	٩,٧	٨,٤	٧,٧	٨,٤
Liberia	٩٥,١	٨,٨	٩,٢	٦,٥	٧,٠	٨,٠	٨,٣	٦,٦	٩,١	٦,٤	٧,١	٨,٣	٩,٨
Eritrea	٩٥,٠	٨,٧	٧,٤	٦,١	٧,٣	٦,٩	٨,٣	٨,٧	٨,٤	٩,١	٧,٥	٨,١	٨,٦
Myanmar	٩٤,٦	٧,٦	٨,٥	٩,٠	٥,٤	٨,٤	٧,٣	٩,٠	٨,١	٨,٣	٧,٨	٨,٦	٦,٦
Cameroon	٩٣,٥	٨,٣	٧,٣	٧,٨	٧,٢	٧,٨	٦,١	٨,٥	٨,٤	٨,١	٨,٠	٩,٢	٦,٨

(١) FOREIGN POLICY, ١٢ Degrees of failure: how does a weak state become a failed state? July - august ٢٠١٠.
http://www.foreignpolicy.com/degrees_of_failure_١٢/٢١/٠٦/articles/٢٠١٠

(٢) Massive Movement of Refugees or Internally Displaced Persons.

(٣) Criminalization and/or Delegitimization of the State.

(٤) Suspension or Arbitrary Application of the Rule of Law and Widespread Human Rights Abuse.

(٥) Security Apparatus Operates as a «State Within a State".

Sri Lanka	٩٢,٩	٦,٨	٨,٤	٩,٥	٧,٣	٧,٨	٥,٩	٨,٢	٥,٥	٩,٠	٨,٥	٩,٣	٦,٨
Bangladesh	٩٢,٥	٨,١	٧,٣	٨,٦	٧,٥	٧,٨	٧,٣	٨,٣	٨,٠	٧,٣	٧,٧	٨,٩	٥,٨
Nepal	٩١,٨	٧,٦	٧,٧	٩,٠	٥,٩	٨,١	٧,٣	٨,١	٧,٣	٧,٩	٧,٦	٨,٢	٧,١
Mauritania	٩١,٧	٨,٥	٨,٣	٧,٢	٥,٧	٦,٥	٨,٠	٧,٧	٨,٤	٧,٤	٧,٨	٨,٢	٧,٩
Timor-Leste	٩١,٥	٨,٧	٧,٤	٦,٨	٦,٤	٦,٧	٧,٩	٨,٠	٨,٥	٦,٠	٨,٣	٨,٣	٨,٥
Sierra Leone	٩١,٢	٩,٠	٨,١	٥,٩	٨,٠	٨,٥	٨,٦	٧,٣	٩,٠	٦,١	٥,٤	٧,٩	٧,٤
Egypt	٩٠,٦	٧,٢	٦,٥	٨,٥	٥,٤	٧,١	٨,٢	٨,٩	٥,٦	٩,٦	٧,٣	٨,٧	٧,٧
Burkina Faso	٩٠,٢	٩,٤	٧,٤	٥,٣	٦,٣	٨,٤	٧,٧	٧,٧	٨,٧	٦,٨	٧,٢	٧,٣	٨,٠
Congo ((Republic	٩٠,٠	٨,٢	٨,٠	٦,٠	٦,٢	٨,٢	٧,٠	٨,٧	٨,٧	٧,٥	٦,٧	٦,٧	٨,٢
Iran	٨٩,٧	٥,٥	٧,٣	٨,٨	٦,١	٦,٧	٦,٥	٨,٩	٥,٠	٩,٤	٨,٦	٩,٤	٧,٥
Mali	٨٩,٣	٩,٣	٧,٦	٧,٦	٧,٨	٦,٨	٨,١	٦,٠	٨,٥	٦,٥	٨,١	٥,٠	٨,٠
Rwanda	٨٩,٣	٨,٤	٧,٩	٨,٢	٦,٩	٧,٧	٦,٧	٦,٥	٧,٦	٧,٧	٥,٥	٨,٢	٨,٠
Malawi	٨٩,٢	٨,٩	٦,٥	٥,٧	٨,١	٨,٠	٨,٤	٧,٥	٨,٢	٦,٨	٥,٠	٧,٦	٨,٤
Cambodia	٨٨,٠	٧,٢	٦,٢	٧,٠	٧,٤	٧,٣	٦,٤	٨,٣	٨,١	٧,٨	٦,٢	٨,٠	٨,٠
Togo	٨٧,٨	٨,٢	٧,١	٤,٨	٦,٨	٧,٦	٧,٤	٨,٣	٨,٣	٧,٨	٧,٤	٧,٥	٦,٥
Angola	٨٧,١	٨,٩	٧,٢	٦,٨	٥,٩	٩,٤	٥,١	٨,٦	٨,٤	٧,٣	٦,١	٧,٣	٦,١
Uzbekistan	٨٦,٩	٦,٧	٦,٠	٧,٥	٦,٣	٧,٦	٧,٢	٩,٠	٥,٤	٩,٢	٧,٩	٨,٧	٥,٤
Zambia	٨٦,٦	٩,٣	٧,٤	٦,٠	٧,٤	٨,٠	٨,٣	٨,٠	٧,٦	٦,٧	٥,٠	٥,٧	٧,٢
Lebanon	٨٦,٣	٦,٣	٨,٥	٨,٥	٦,٠	٦,٢	٥,٣	٧,٢	٥,٦	٦,٨	٨,٥	٩,٢	٨,٢
Equatorial Guinea	٨٦,١	٨,٢	٢,٣	٦,٦	٦,٦	٩,١	٤,٥	٩,٦	٧,٦	٩,٤	٧,٥	٨,٢	٥,٥
Kyrgyzstan	٨٥,٧	٦,٢	٥,٦	٨,٤	٦,٤	٧,٠	٧,٦	٨,٤	٥,٩	٧,٦	٧,٤	٨,٠	٧,٣
Swaziland	٨٥,٦	٩,٠	٤,٩	٣,٦	٦,٣	٧,٥	٨,٩	٨,٧	٧,٨	٨,٣	٦,٠	٧,٠	٧,٥
Dijbouti	٨٥,٥	٨,٣	٧,٢	٦,٢	٥,٢	٧,٣	٦,٩	٧,٨	٧,٤	٧,٠	٦,٦	٧,٥	٨,١

المصدر/ مؤسسة (The Fund Of Peace) الأمريكية، الرابط: http://ffp.statesindex.org

وتتصدر الدول الإفريقية المراكز الخمسة الأولى في عام ٢٠١٣م الصومال، تليها الكونغو الديمقراطية، ثم السودان في المركز (٣)، وجنوب السودان (٤)، وتشاد (٥)، وجمهورية إفريقيا الوسطى (٩)، زيمبابوي (١٠)، كوت ديفوار (١٢)، غينيا (١٤)، غينيا بيساو (١٥)، نيجيريا (١٦)، كينيا (١٧)، النيجر (١٨)، إثيوبيا (١٩)، بوروندي (٢٠)، أوغندا (٢٢)، ليبيريا (٢٣) مكرر بعد كوريا الشمالية، إريتريا (٢٥)، الكاميرون (٢٧)، موريتانيا (٣١)، مصر (٣٤)، بوركينافاسو (٣٥)، الكونغو الشعبية (٣٦)، مالي (٣٨)، رواندا (٣٨) مكرر، مالاوي (٤٠)، توجو (٤٢)، أنجولا (٤٣)، زامبيا (٤٥)، غينيا الاستوائية (٤٧)، سوازيلاند (٤٩)، جيبوتي (٥٠).

يتضح مما سبق، وبالنظر لاستيراد (الدولة) وفقاً للفهم الغربي وما لحق بها من تشوّهات، أنّ تقييم الدول الإفريقية وفقاً للخبرة والمعايير الغربية، ولمؤشرات المنظمات الدولية الغربية لفشل الدولة المشار إليها بعاليه، يُظهر أنّ كثيراً من دول إفريقيا (فاشلة)، حيث تستحوذ على معظم المقاعد في قائمة (الدول الفاشلة)، حتى إنها تحتل المواقع الخمسة الأولى بشكل متتال، لتعبّر – فيما تعبّر عن مشكلات أخرى – عن خلل ما في بنية الدولة الإفريقية، حالَ – بالإضافة لأسباب أخرى – دون قيام تلك الدول بوظائفها المتعارف عليها تجاه المواطن، لتمثل تحدّياً معتبراً أمام مثلث: (الدولة – القبيلة – المجتمع) في إفريقيا.

مستقبل الواقع الإفريقي.. شكل الدولة وتحدياته المنظورة:

تُعَدّ مؤشرات الدول الإفريقية المتواضعة المشار إليها بعاليه، والتي تعبّر عن مأزق خطير للدولة في إفريقيا، تجسيداً مكثفاً لتداخل مختلف مفردات المشهد الإفريقي داخلياً وخارجياً وتعقدها، معبّرة عن سيناريو متكرر لواقع الدولة في إفريقيا، حيث لا تمثل هذه الحالة الإفريقية أو تلك استثناء على أصل طبيعة مفردات المشهد المضطربة والهشّة.

١ – عسكرة الدولة:

تنهض (عسكرة الدولة) كتحدٍّ رئيس أمام العديد من النّظم الإفريقية، حيث إنه في ظلّ تقاطعات المشهد الإفريقي بين القبيلة والدولة، وما يترتب على التفاعلات بينهما من حالة فراغ

سياسي وهشاشة مؤسسات الحكم، حيث صار (العسكريون) ركناً مقدّراً في الدولة الإفريقية، يمثّل تحدياً منظوراً لمستقبلها، فمع تورطهم في العديد من الدول لأسباب عدة، تتصل بهم أو بالدولة نفسها، أو باعتبارات إقليمية ودولية، منها الاعتقاد في قدرة العسكريين والاحتكار الهشّ للسلاح على حفظ استمرار الدولة الإفريقية وتجاوز العيوب الهيكلية في تلك الدول[1]، فإنّ هذا التورط قد ينال مستقبلاً، خصوصاً مع استمرار الأداء المتواضع للحكومات الإفريقية في تحقيق التنمية بجوانبها المتعددة، من استمرار شكل (الدولة الوطنية) في إفريقيا بصيغتها الراهنة، عبر تفكيك شكلها الراهن وتجاوزه نحو شكلٍ ما لتنظيم الجماعة الإنسانية (مجتمع الدولة) في إفريقيا، وهو شكل الدولة المحتمل الذي تختلف حوله آراء علماء الاجتماع السياسي، وأحد هذه الآراء قائل بتطوير كلّ جماعة community شكل الدولة المناسب لها[2].

٢ – المشاريع الأجنبية في إفريقيا:

ثاني تلك التحديات التي قد تنال من مستقبل الدولة في إفريقيا المحاولات الحثيثة في اتجاه إجراء عمليات فكّ وتركيب لعدد من الدول الإفريقية، أو حلحلة الخريطة السياسية لها، على سبيل المثال منطقة الساحل والصحراء الإفريقية والسودان، وهو ما يمكن إجماله في تحدي المشاريع الأجنبية في إفريقيا، حيث تتعدد المشاريع الأجنبية في دول المنطقة بين مشاريع ذات أولوية إعلامية، كملف دعم الديمقراطية وترويجها في البلدان الإفريقية من ناحية، ومشاريع ذات ضرورات اقتصادية، كالتنافس على السوق الإفريقي، سواء سوق الاستهلاك أو سوق المواد الخام من ناحية ثانية، ومشاريع ذات أولوية استراتيجية كمسائل إعادة ترتيب الوجود العسكري في المنطقة بما يتفق ومسائل مكافحة (الإرهاب) من ناحية ثالثة.

أ – ملف دعم الديمقراطية وترويجها في البلدان الإفريقية:

بالنظر إلى الملف الأول؛ يتضح أن مراجعة أوباما الأخيرة للاستراتيجية الأمريكية نحو إفريقيا منحت اهتماماً مقدّراً للدفع بآليات الديمقراطية في إفريقيا كضامن رئيس لحماية المصالح الأمريكية بالمنطقة، وعليه انطلقت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في جولتها الإفريقية من السنغال التي وصفتها بأنها «إحدى منارات الديمقراطية في إفريقيا»، مبدية إعجاب الأمريكيين بالنموذج السنغالي في الديمقراطية التي شهدت في العام ٢٠١٢م انتخابات عامّة، أسفرت عن تغيير على مستوى القيادة بتولي الرئيس مكاي سال-MackySall[3]، وإشارتها إلى أنّ عدداً كبيراً من الدول الإفريقية لا يزال يعيش تحت حكم قمعي، وبخاصة مالي، وداعية قادة هذه الدول إلى اتباع الديمقراطية[4].

يتفق هذا مع ما سبق من اعتبار إدارة

(١) حمدي عبد الرحمن: المناظرة حول شكل الحكم وطبيعة الدولة في إفريقيا الاستوائية، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، أكتوبر ١٩٨٩م)، ومتاحة على الرابط الآتي: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=216711&eid=225

(٢) HieronimKubiak, "What's After The Nation State? An Attempt At Sociological Prophecy", p 156, a study published at International Sociological Association, Via Link: http://www.isa-sociology.org/colmemb/national-associations/en/meetings/reports/East-Central%20Europe/Chapter%2012.pdf

(٣) الانتخابات في السنغال، موقع قاعدة بيانات الانتخابات الإفريقية، انظر: (٢٠١٢/٩/٢٠م) http://africanelections.tripod.com/sn.html

(٤) انظر: (٢٠١٢/٩/٢٠م) http://www.bbc.co.uk/clinton__120801/08/arabic/worldnews/2012sengalvisit.shtml

الرئيس الأسبق كلينتون لدعم الديمقراطية وترويجها تحولاً سياسياً واجب الاتباع عالمياً ضمن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إفريقيا، مستخدمة في ذلك أدوات عدة – رسمية وغير رسمية – لترويج الديمقراطية، منها (الوقف الوطني من أجل الديمقراطية)[1]، و (وكالة الاستعلامات الأمريكية)، و (المعهد الديمقراطي الوطني) التابع للحزب الديمقراطي، و (المعهد الجمهوري الدولي) التابع للحزب الجمهوري، حيث قدّمت تلك المؤسسات المساعدات المادية والفنية لبرامج دعم الديمقراطية في الخارج، وما تلا أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م من النظر لفكرة نشر الديمقراطية كمعالج أصيل للتطرف الديني المنبثق وفقاً للرؤية الأمريكية عن الافتقار للحرية، واعتبار إدارة بوش الابن أنّ الديمقراطية أحد الأهداف الرئيسة للسياسة الخارجية الأمريكية، لتمثل بذلك أحد التحديات الراهنة والمستمرة للدولة في إفريقيا[2].

بيد أنه على الرغم من الاهتمام الرسمي بترويج الديمقراطية إعلامياً، وارتفاع أصوات الدعاة الأمريكيين للديمقراطية عالمياً، وما صاحب ذلك من تبنّي العديد من الدول في أنحاء متفرقة من العالم للديمقراطية شكلاً أو موضوعاً، والتي لم تكن إفريقيا بمنأى عنها، واستجابة دول إفريقية عدة في أعقاب الحرب الباردة في تسعينيات القرن السابق مدفوعة لتبنّي إجراءات وُصفت بالديمقراطية بدرجة أو بأخرى، وذلك تحت وطأة الضغوط الأمريكية والغربية ومؤسساتها المالية، وتنامي أزمات تلك الدول الداخلية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فإنّ الديمقراطية كمحدّد أصيل في السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا تتراجع كثيراً لمصلحة اعتبارات عسكرية واقتصادية وسياسية، تشكّل في مجملها المصلحة القومية الأمريكية الأَوْلى بالنظر والاعتبار، وهو ما تظهر بيّنته في العلاقات الاستراتيجية التي تربط بين الإدارة الأمريكية ونُظُم تحيد عن الديمقراطية باصطلاحها الغربي بدرجة أو بأخرى من ناحية، والتراجع الواضح في سنوات إدارة أوباما في الدعوة الأمريكية للديمقراطية في غير المنابر الإعلامية من ناحية أخرى.

ب – المشاريع ذات الضرورات الاقتصادية:

ومن تلك التحديات المشاريع الأجنبية، تلك المشاريع ذات الضرورات الاقتصادية، كالتنافس على السوق الإفريقي، سواء سوق الاستهلاك أو سوق المواد الخام، حيث تشهد إفريقيا تنمية اقتصادية واعدة بدرجة أو بأخرى، حوّلتها لإحدى أهم الأسواق الناشئة، وتضم بعضاً من أسرع الاقتصادات نموّاً في العالم، مع توقعات بتضاعف حجم اقتصاد القارة، والقوة الشرائية للمستهلك الإفريقي خلال عشرة أعوام قادمة، وتنامي التنافس الصيني.

أما على مستوى سوق المواد الخام، وبخاصة النفط، يتصدّر ملف النفط في نيجيريا هذا المحور، وبخاصة منطقة دلتا النيجر التي تنتج ما يربو على ٩٠٪ من الانتاج النفطي لنيجيريا، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية المستورد الأول للنفط النيجيري بنسبة تتراوح ما بين ٤٠٪ إلى ٥٠٪ من الإنتاج النيجيري من النفط، كما تُعَدّ نيجيريا المصدر النفطي الخامس عالمياً للولايات المتحدة، ومن أهم تداعيات هذا

(١) (الوقف الوطني من أجل الديمقراطية) وفقاً لتعريفها عبر موقعها الرسمي: هي مؤسسة خاصة غير هادفة للربح، تهتم بتدعيم وتقوية المؤسسات الديمقراطية حول العالم، ويتم تمويلها من قِبل الكونجرس الأمريكي، وهي تدعم ما يربو على ١٠٠٠ مشروع لمجموعات غير حكومية، تعمل على أهداف الديمقراطية في أكثر من تسعين دولة حول العالم. http://www.ned.org

(٢) دينا عبدالعزيز محمد: الترويج للديمقراطية كأحد أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في الفترة من ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٨م: دراسة حالة مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١١م)، ص ٥.

التنافس التهديدات المستمرة للشركات الأمريكية شركات: (شيفرون (جولف سابقاً)، وموبيل، وتكساكو)، والبريطانية (شل) العاملة في منطقة دلتا النجير الغنية بالنفط في جنوب نيجيريا، والبالغ مساحتها ٧٠ ألف كم٢، حيث تشنّ (حركة تحرير دلتا النيجر) برئاسة هنري أوكادا العديد من الهجمات وعمليات التخريب لمواقع عمل تلك الشركات، ليشكل بذلك البحث عن مصادر الطاقة واستمرار تدفق النفط الإفريقي مدخلاً مهمّاً في مجمل التحركات الأمريكية تجاه القارة الإفريقية[١].

ج - المشاريع ذات الأولوية الاستراتيجية:

أمّا المشاريع ذات الأولوية الاستراتيجية، كمسائل إعادة ترتيب الوجود العسكري في المنطقة بما يتفق ومسائل مكافحة (الإرهاب)، فمن أشهرها تشكيل القيادة العسكرية الأمريكية الموحّدة للنطاق الجغرافي الإفريقي - التي تُعرف اختصاراً باسم أفريكوم - عام ٢٠٠٧م، ومستقلة بذلك عن القيادة الأمريكية الأوروبية التي نشأت في كنفها سابقاً، ولديها حالياً شراكة عسكرية مع ما يزيد عن ٣٥ دولة من إجمالي ٥٤ دولة إفريقية[٢].

تزامن هذا الحدث مع تناقل وسائل الإعلام بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠٠٧م خبر إنشاء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والتي نسبت له أيضاً زعامته للجماعة السلفية للدعوة والقتال - الاسم السابق لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي - منذ ٢٠٠٤م، والذي نشأ في الأساس بالجزائر، والتي نجحت في تجفيف كثير من منابعه بها[٣]، حيث تداولت وسائل الإعلام ما ذُكر أنه إعلان التنظيم - في خطاب ما بدا أنه المتحدث باسمه (أبو عبيدة يوسف)، الموجّه إلى (شعوب دول الساحل والدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء وقادتها) - إعادة انتشار مقاتلي التنظيم وتمركزهم بشكل دائم في منطقة الساحل كجبهة جديدة في مواجهة الدول الكبرى؛ رداً على (الحرب الصليبية) التي تشنّها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة عبر قاعدتها الدائمة (أفريكوم) من ناحية، والتدخل العسكري الفرنسي في المنطقة، وهو التدخل الذي تبلور في شكل قواعد عسكرية - يبدو منها أنها - دائمة في مالي على وجه الخصوص، بعد عملية (سرفال) الشهيرة، ليتداخل ملف المشاريع الأجنبية في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية مع تحديات أخرى؛ تأثيراً - كالتدخلات العسكرية والسياسية -، أو تأثراً - كالمشاريع الاقتصادية للدول الكبرى في تلك المنطقة -.

٣ - الجريمة المنظّمة:

وثالث تلك التحديات التي تؤسس على تداخلات المشهد الإفريقي وتراكماته هو تحدي الجريمة المنظّمة، ومثالها الراهن في منطقة الساحل والصحراء، وهو ما قد يخلق كيانات عابرة للدول ذات مصالح معتبرة ووسائل ضغط مؤثرة وقدرات ما، مما ينال من استقلال الدول على عدد من المستويات، فتتورط عدد من الدول - أو تتواطؤ - في منطقة الساحل والصحراء مع الجريمة

(١) صبحي قنصوة: النفط والسياسة في دلتا النيجر: صراع لا ينتهي، مجلة قراءات إفريقية، (لندن: المنتدى الإسلامي، العدد الحادي عشر، يناير - مارس ٢٠١٢م)، ص (٢٦، ٢٧).

(٢) محمد سليمان الزواوي: التواجد العسكري الأمريكي بإفريقيا، مقال منشور بالموقع الإلكتروني لمجلة البيان السعودية الصادرة من لندن، بتاريخ ١/١٩/ ١٤٣٢هـ، عبر الموقع الإلكتروني الآتي (٢٠١٢/٩/١٩م):
http://www.albayan.co.uk/text.aspx?id=546

(٣) تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي، تقرير منشور على الموقع الإلكتروني لشبكة الجزيرة، عبر الموقع الإلكتروني الآتي (٢٠١٢/١٠/٢٠م):
http://www.aljazeera.net/news/4d6e-9dd4--5846-pages/7e9ce3a6d2acf976b3be

المنظمة من ناحية، وتغفل الدول الكبرى في إطار اهتمامها بتلك المنطقة هذا الملف لمصلحة ملف مكافحة (الإرهاب)، دون الاعتبار الكافي لتداخل تلك الملفات، مما يضيف المزيد من التعقيد على الوضع المتأزم ابتداءً في تلك المنطقة، حيث تمارس عدد من الجماعات المتورطة في الجريمة المنظّمة في تلك المنطقة نفوذاً سياسياً وعسكرياً معتبراً، خصوصاً في شمال مالي، وخصوصاً في ضوء تورط شبكات مصالح حكومية ورسمية في هذا الملف من ناحية، وقلة مصادر الدخل البديلة في تلك المنطقة، وغياب أية مصادر أخرى قادرة على منافسة المنافع التي يمكن أن تترتب على تلك الأعمال من ناحية ثانية، حيث قد يعتد بها كوسيلة سياسية من قِبل السلطة الرسمية لمكافأة حلفائها للاستفادة من الأنشطة الإجرامية وما يترتب عليها من مصالح ومكاسب ضخمة.

وتدور تلك الأعمال الإجرامية حول عدد من الأنشطة الرئيسة، منها تهريب صمغ الحشيش المغربي، وتهريب الكوكايين، وعمليات الاختطاف للحصول على فدية، والتجارة في السلع المهربة المشروعة، حيث تُعَدّ تلك الأخيرة الجزء الأكبر من حجم الأعمال التي تندرج تحت هذا الملف عبر الصحراء، كتهريب السجائر على سبيل المثال، لينتهي الوضع في منطقة الساحل والصحراء ودول جواره بتداخل خطير لن يستقيم معه التصدي لمعالجة إحدى تلك التحديات دون الاعتبار لمعالجة مثيلاته المتداخلة معه، كمحاولة التصدي لمسائل تنامي (الإرهاب) دون التصدي لأسباب الجريمة المنظمة وتداعياتها على سبيل المثال[1].

خاتمة:

إنّ التعامل مع (الدولة) وصيغتها الراهنة في إفريقيا يجب ألا يتم التعاطي معه بوصفها معطى وحيداً وحاكماً ومستمراً لتأطير المجتمع الإفريقي، أو بمعنى أدق التجمعات الإنسانية في إفريقيا African communities، والتي تتسم بخصوصيات غير جائزة الإنكار، تجعل من الواجب البناء على تلك الخصوصيات والتأسيس عليها، وليس تجاوزها لاصطناع أطرٍ مؤسسيةٍ ما تضيق أو تتسع على تلك التجمعاتٍ الإنسانية، وعليه؛ يجب أن يتم التعاطي مع (الإطار السياسي الحاكم للمجتمع) المسمّى (الدولة) في ضوء الفهم العربي والإسلامي لها وللفظته (دال)، والتي تعني الانتقال من حال إلى أخرى، وكذا الاصطلاحي، والذي يُشير إلى (الدولة الشرعية الصالحة)، والتي تهدف لاتساق الفرد والمجتمع والدولة في الغاية، عند عدد من مفكري الإسلام في تلك المجتمعات التي تدين بالإسلام في إفريقيا، وليطور كلّ تجمّع إنساني صيغته الملائمة للحكم في ضوء خبراته الموروثة والمتراكمة.

في النهاية؛ يجب أن يحذو كلّ مجتمع وكلّ الفاعلين فيه لتطوير الصيغة الملائمة لتأطيره وفقاً لظرفيته التاريخية وسياقاته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وإعادة ترتيب الكيانات الاجتماعية والسياسية في تلك المجتمعات وفقاً لضرورات عملها ووظائفها، ووفقاً لحجمها السياسي والاجتماعي في تلك المجتمعات، ومن تلك الكيانات المؤسسة العسكرية، وتعد القبيلة الإفريقية متغيّراً رئيساً في هذه التفاعلات، ومن المنتظر أن تسهم القبيلة بصورة معتبرة في أي شكل لدولة المستقبل، والتي من الواجب عليها تلبية طموحات شعوب القارة، والتي هي – أي تلك الشعوب – عنصر أصيل وفاعل رئيس في (دولة المستقبل) أيّاً كان شكلها.

(١) وولفرام ليشر: الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء، دراسة منشورة على موقع مؤسسة كارنيجي للسلام، في ٩/١٣/ ٢٠١٢م، ومتاح عبر الرابط الآتي:
http://carnegieendowment.org/2012/09/13

التكتلات الاقتصادية في إفريقيا.. الطموحات والواقع

أ . د . محمد عاشور مهدي *

مقدمة:

في أعقاب الاستقلال شهدت القارة الإفريقية توجّهاً كبيراً نحو تكوين تجمّعات إقليمية اقتصادية[1]؛ رغبةً في مواجهة واقع التشرذم والتجزئة الذي فرضه الاستعمار، بوصفها خطوة على طريق تحقيق حلم الوحدة الإفريقية الذي راود كثيراً من قادة القارة وشعوبها[2].

ومع ذلك؛ فإنّ تلك الطموحات لم تجد سبيلاً إلى التحقّق، وتمّ تكريس واقع تخلّف الدول الإفريقية وتبعيتها، خصوصاً مع احتدام الحرب الباردة بين معسكري الشرق والغرب، وسعي كلٌّ طرف إلى إحكام هيمنته على أتباعه سياسياً واقتصادياً؛ عبر المساعدات والمعونات التي حالت دون نجاح جهود الاعتماد على الذات والاستقلال الاقتصادي والسياسي الذي سعت إليه دول القارة في إطار الجهود القارية (منظمة الوحدة الإفريقية)، أو بالتعاون مع دول العالم الثالث (مجموعة الـ ٧٧، ومجموعة عدم الانحياز).

وبانتهاء الحرب الباردة، واختفاء الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية، تراجعت الأهمية النسبية لدول القارة، وتراجعت معها المساعدات المقدمة لتلك البلدان لاعتبارات عدة، في مقدمتها؛ توجّه المساعدات الغربية بالدرجة الأولى إلى احتواء دول أوروبا الشرقية داخل المنظومة الغربية، وعدم رغبة كثير من الأنظمة الغربية في دعم أنظمة استبدادية على نحو يتعارض والشعارات الحقوقية والإنسانية لتلك البلدان، لذا عمدت كثيرٌ من تلك البلدان للربط بين المساعدات الاقتصادية وضرورة إجراء تغييرات سياسية في الدول المتلقية لها؛

(*) الأستاذ بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، وجامعة زايد.

(١) تأخذ مساعي التكامل الاقتصادي إحدى الصور الآتية:
١ – منطقة تجارة حرة (Free Trade Area (FTA: فيها يتم إزالة جميع الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، مع احتفاظ كل دولة بجمركها تجاه العالم الخارجي.
٢ – اتحاد جمركي (Custom Union (CU: وفيه يتم إزالة الجمارك بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى توحيد الرسوم الجمركية بينها تجاه العالم الخارجي.
٣ – السوق المشتركة Common Market: يجمع السوق المشتركة بين «منطقة التجارة الحرة» و «حرية انتقال عناصر الإنتاج» (من عمالة ورأسمال وسلع وخدمات).
٤ – سياسة نقدية موحّدة Monetary Union: وفيها يتم توحيد السياسة النقدية بين الدول الأعضاء (من عرض نقود Money Supply، وسعر إعادة الخصم Rediscount Rate)، والعمل عل تنسيق السياسات المالية (شكل الإنفاق الحكومي، وكيفية تمويل الإيرادات الحكومية)، وذلك تمهيداً لإقامة عملة موحّدة وبنك مركزي واحد.
٥ – تكامل اقتصادي كامل Complete Economic Integration : وفيه تكون جميع السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء موحّدة؛ بحيث يكون الأداء الاقتصادي للتكتل الإقليمي مثل أداء الدولة الواحدة.

(٢) راجع: محمد عاشور: التكامل الإقليمي في إفريقيا: الضرورات والمعوقات، (القاهرة: مشروع دعم التكامل الإفريقي، ٢٠٠٧)، ص ١٣ – ١٤.

AdejuwonKehinde David. "regional integration in Africa: the case of ECOWAS". continental J. sustainable development. vol. 2. no.2. 2011. p. ٦ – ٨. At: http://www.wiloludjournal.com/ojs/index.php/cjsd/article/viewFile/576/pdf_211 تاريخ الاطلاع: ٢٠١٣/١٢/١٠م.

فيما عُرف بـ (المشروطية السياسية)[1].

ومرة أخرى؛ واكبت التحولات - سالفة البيان - والشعور بالتهميش جهود تكوين تجمّعات اقتصادية إفريقية وتطوير القائم منها؛ لمواجهة ما فرضته تلك التحولات من تحديات، حيث وقّعت الدول الإفريقية المعاهدة المؤسِّسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية الصادرة عن المنظمة في يونيو ١٩٩١م بالعاصمة النيجيرية (أبوجا)، وبدأ سريان مفعولها منذ مايو ١٩٩٤م[2]، والتي استهدفت تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة للقارة الإفريقية خلال فترة زمنية أقصاها ٣٤ سنة، وذلك عبر مراحل ست على النحو الآتي[3]:

المرحلة الأولى: مرحلة تعزيز الجماعات الاقتصادية القائمة وتدعيمها، ومدتها خمس سنوات.

المرحلة الثانية: مدتها ثماني سنوات، وتستهدف تحسين أوضاع الجماعات الاقتصادية القائمة، وقيامها بتخفيض فئات تعريفاتها الجمركية، وإقامة مشروعات مشتركة بين الدول أعضاء التكتلات في المجالات الاقتصادية المتنوعة (زراعية، صناعية، خدمية).

المرحلة الثالثة: إنشاء منطقة تجارة حرة، ثم اتحاد جمركي لكلٍّ تكتل من التكتلات القائمة، وتستغرق هذه المرحلة عشر سنوات كحدٍّ أقصى.

المرحلة الرابعة: إنشاء اتحاد جمركي على مستوى القارة، ومدة هذه المرحلة سنتان، بحدٍّ أقصى.

المرحلة الخامسة: تأسيس السوق المشتركة الإفريقية، ومدتها أربع سنوات.

المرحلة السادسة: وتستهدف إصدار عملة إفريقية موحّدة، وإنشاء هياكل مؤسسية للجماعة، وتستغرق خمس سنوات.

وعليه؛ فإنه من المفترض في حالة تنفيذ (معاهدة أبوجا) تحقيق هذه الوحدة عام ٢٠٢٨م (٣٤ سنة من تاريخ سريان المعاهدة في مايو ١٩٩٤م)[4].

وقد أكد ميثاق الاتحاد الإفريقي ضرورة استكمال جهود تنفيذ (معاهدة أبوجا) المؤسِّسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية؛ كشرط لازم لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في إفريقيا، ولمواجهة التحديات التي تفرضها العولمة بصورة أكثر فعالية، ومع ذلك؛ نصّت المادة الثالثة من الميثاق في فقرتها الثانية على أن يكون «لأحكام قانون الاتحاد الأسبقية على أية أحكام أخرى في المعاهدة المؤسِّسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية لا تتفق معها أو تعارضها»[5].

وبصفة عامة؛ فإنه يمكن القول بأنه ليس ثمة تعارض بين الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في المعاهدة وتلك التي وردت بميثاق الاتحاد، بل إنّ الأخير قد عزز من مبادئ

(١) راوية توفيق: المشروطية السياسية والتحول الديمقراطي في إفريقيا، سلسلة أوراق إفريقية، القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، جامعة القاهرة، مارس ٢٠٠٢م.

(٢) لمزيد انظر:
NaceurBourenane, "regional integration in Africa: situation and prospects", in Jorge Bragade and Omar Kabaj, regional integration in Africa, (Paris: OECD publication, 2002), p.18.

(٣) محمد عاشور، أحمد علي سالم (محرران): دليل المنظمات الإفريقية الدولية، القاهرة: مشروع دعم التكامل الإفريقي، ٢٠٠٦م، ص ٥٠ - ٥١.

(٤) انظر: نصوص المعاهدة في: عبد السلام محمد الشلوف وآخرين: وثائق إفريقية: من أكرا إلى لومي، مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ٢٠٠١م، ص ٢١٨.

(٥) ميثاق الاتحاد الإفريقي.

(معاهدة أبوجا) وأهدافها، وحثّ الدول أعضاء المنظمة على التعجيل بتحقيق أحكام المعاهدة.

ولمّا كان تحقيق غايات الجماعة الاقتصادية الإفريقية يقوم بالأساس على التكتلات الاقتصادية القائمة في أركان القارة؛ فإنّ تعرف مقومات أهمّ تلك التكتلات ومشكلاتها يمكن أن يكون مؤشراً لإمكانية تحقّق حلم الجماعة الاقتصادية بمراحله الست سالفة البيان.

وفيما سيأتي عرض لأهم تلك الجماعات والتنظيمات، يعقبه خاتمة بأهم العقبات والتحديات التي تواجهها، وقد راعينا في اختيارها أن تكون ممثلة للأقاليم الفرعية بالقارة في (الشرق، والغرب، والجنوب، والشمال).

أولاً: الجماعة الاقتصادية لدول شرق إفريقيا[1]:

وفقاً لديباجة اتفاقية إنشاء (الجماعة الاقتصادية لشرق إفريقيا) المعدلة عام ٢٠٠٧م؛ فإنّ جذور نشأة الجماعة تعود إلى الحقبة الاستعمارية بأواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وما تلاها من جهود ومراحل، أبرزها معاهدة إنشاء جماعة شرق إفريقيا عام ١٩٦٨م، وقّعت اتفاقية لإنشاء المفوضية الثلاثية الدائمة للتعاون في شرق إفريقيا عام ١٩٩٣م، إلا أنّ أنشطتها لم تبدأ إلا في عام ١٩٩٦م، ثم وقّعت معاهدة إنشاء جماعة شرق إفريقيا في ٣٠ نوفمبر ١٩٩٩م، وبرغم أنّ المعاهدة دخلت حيّز التنفيذ في ٧ يوليو ٢٠٠٠م فإنّ العمل بها لم يبدأ رسمياً إلا في ١٥ يناير ٢٠٠١م[2].

وتشترك في عضوية جماعة شرق إفريقيا خمس دول، هي: كينيا، وتنزانيا، وأوغندا، وبوروندي (انضمت عام ٢٠٠٧م)، ورواندا (انضمت عام ٢٠٠٧م)، إلى جانب أية دولة أخرى تحصل على عضوية الجماعة وفقاً للمادة الثالثة من المعاهدة المنشئة لها.

ومقرّ الجماعة في مدينة (أروشا) بتنزانيا[3]، وتبلغ مساحة دولها مجتمعة نحو ١،٨٣ مليون كم٢، وعدد سكانها ١٣٥،٤ مليون نسمة (تقديرات ٢٠١٢م)، ومعدّل الناتج المحلي الإجمالي لدولها ٨٤،٥ مليار دولار (تقديرات عام ٢٠١٢م)[4].

تهدف الجماعة إلى تحقيق التكامل بين أعضائها في عدة مجالات؛ من أهمها الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتشمل الشؤون الاقتصادية مجالات: الزراعة، والأمن الغذائي، والتجارة والاستثمارات، والتنمية الصناعية، والسياسات المالية والنقدية، والبنية الأساسية، والخدمات، والموارد البشرية، وإدارة البيئة والموارد الطبيعية، والسياحة.

أما الشؤون الاجتماعية؛ فتتضمن: الأنشطة الثقافية، والصحية، والتعليم، والعلوم والتكنولوجيا، وتنمية المهارات، وتعزيز دور المرأة، ومشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

ويشمل المجال السياسي: الدفاع، والأمن،

(١) تمّ الاعتماد بالأساس في استقاء تلك البيانات على الموقع الرسمي للمنظمة على الرابط الآتي: http://www.eac.int/ – تاريخ الاطلاع: ٢٠١٣/١٢/٢م.

(٢) محمد عاشور، أحمد علي سالم (محرران)، مرجع سابق، ص ١٧١.

(٣) http://www.eac.int/index.php?option=com_content&view=article&id=1:welcome-to-eac&catid=34:body-text-area&Itemid=53 – تاريخ الاطلاع: ٢٠١٣/١٢/٢٠م .

(٤) Ibid.

والشؤون الخارجية، والتشريعية، والقانونية، والقضائية[1].

وقد نصّت الاتفاقية المنشئة للجماعة على إنشاء اتحاد جمركي وسوق مشتركة بين دول الجماعة كمؤسسات مكملة لها وكخطوة تمهيدية نحو تحقيق الهدف النهائي، وهو تأسيس اتحاد نقدي، وتكوين اتحاد فيدرالي يجمع الدول الأعضاء في وحدة سياسية واحدة، وبالفعل؛ فإنه في عام ٢٠٠٤م انعقد مؤتمر القمة الخامس لرؤساء دول (جماعة شرق إفريقيا) في مقرّ الرئاسة في (أروشا)، وصدّق رؤساء الدول الثلاثة على بروتوكول تأسيس الاتحاد الجمركي لجماعة شرق إفريقيا، بهدف تدعيم التكامل في الإقليم، وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه، وتعزيز القدرات الإنتاجية والاستثمارية والتجارية للجماعة؛ من خلال تحرير التجارة بين دول الإقليم، وتحفيز التجارة الخارجية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في دول الجماعة[2].

ونصّت المادة الخامسة من المعاهدة المنشئة للجماعة على أنّ أهدافها الرئيسة هي: تطوير سياسات وبرامج تهدف إلى توسيع وتعميق التعاون بين الأعضاء في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والبحث والتكنولوجيا والدفاع والأمن والشؤون التشريعية والقانونية والقضائية، وتحقيقاً لذلك، وفي سبيل تحقيق التكامل وتدعيم الروابط بين الدول الأعضاء، تبنّت الجماعة مجموعة من البرامج والأنشطة التي تعزّز الهوية المشتركة لشعوب شرق إفريقيا، وتشجّع التفاعل بين مواطنيها وانتقالهم بحرية بين دول الإقليم، منها: إصدار جوازات سفر خاصة بالإقليم، وإعادة إصدار أذون المرور داخل كلّ دولة، وتنسيق إجراءات النقل بالمركبات، وتسهيل عمليات المرور عبر الحدود[3].

ووفقاً للمادة السادسة من المعاهدة؛ فإنّ المبادئ الرئيسة الحاكمة لتحقيق هذه الأهداف هي[4]:

١ - الثقة المتبادلة والإرادة السياسية والمساواة في السيادة.

٢ - التعايش السلمي وحسن الجوار.

٣ - التسوية السلمية للنزاعات.

٤ - الحكم الجيد، بما يحقق الديمقراطية وسيادة القانون، والمحاسبة والشفافية، والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها بما يتسق والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

٥ - التوزيع المتساوي للمنافع.

٦ - التعاون لتحقيق النفع العام.

ويتكون الهيكل التنظيمي للجماعة من: مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، ومجلس الوزراء، ولجنة التنسيق، ولجان القطاعات، ومحكمة العدل لشرق إفريقيا، والجمعية التشريعية لشرق إفريقيا، والأمانة.

وقد دخل الاتحاد الجمركي حيز التنفيذ في مطلع عام ٢٠٠٥م، ومع دخوله العام الثاني في يناير ٢٠٠٦م بدأ تطبيق المجموعة الأولى من التخفيض الجمركي بين دول الاتحاد، وذلك بإلغاء الجمارك على واردات كينيا من أوغندا

(١) محمد عاشور، أحمد سالم (محرران)، مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) http://www.eac.int/treaty/index.php?option=com_content&view=article&id=٧٠&Itemid=163 -تاريخ الاطلاع: ٢٠١٣/١٢/٢٠م .

(٤) http://www.eac.int/treaty/index.php?option=com_content&view=article&id=71&Itemid=164 - تاريخ الاطلاع: ٢٠١٣/١٢/٢٠م .

وتنزانيا، كما تقرر إلغاء الجمارك على بعض واردات أوغندا وتنزانيا من كينيا في خمس سنين[1]، وشهدت مساعي تدعيم الاتحاد الجمركي وقيام سوق مشتركة خطوات إيجابية في عام ٢٠١٠م، وهناك مساع حثيثة للإسراع بقيام اتحاد نقدي بين دول الجماعة، والذي تمّ توقيع البروتوكول الخاص بإنشائه في ٣٠ نوفمبر ٢٠١٣م[2].

ثانياً: الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس)[3]:

نشأت (الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا) (الإيكواس) عام ١٩٧٥م، وتضم في عضويتها كلاً من بنين، وبوركينافاسو، وجزر الرأس الأخضر، وساحل العاج، وجامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا بيساو، وليبيريا، ومالي، والنيجر، ونيجيريا، والسنغال، وسيراليون، وتوجو[4]، وكان مقر الجماعة في (لاجوس)، ثم انتقل إلى عاصمة نيجيريا الجديدة (أبوجا) عام ١٩٩٥م.

وقد عدّلت الاتفاقية المنشئة للجماعة في قمة رؤساء الدول والحكومات في (كونو) في بنين في يوليو عام ١٩٩٣م؛ بما يتوافق والتغيرات الدولية والإقليمية التي شهدتها القارة، وقد دخلت المعاهدة المعدّلة حيّز التنفيذ في أغسطس عام ١٩٩٥م.

تأثرت نشأة الجماعة (الإيكواس) بالنظريات التقليدية للتكامل الاقتصادي المستندة إلى فكرة أنّ التكامل يؤدي بالضرورة إلى تعظيم إنتاجية الدول الداخلة في التكتل عبر الاستخدام الأمثل لموارد الإقليم.

ويهدف برنامج الجماعة النقدي في المدى المتوسط إلى تيسير التحويل بين العملات المحلية التسع في الإقليم من أجل إنشاء عملة موحّدة في الأجل الطويل، كما تسعى الجماعة إلى تعزيز التعاون بين دولها وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً من أجل رفع مستوى معيشة مواطنيها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحسين العلاقات بين دولها[5].

وقد تعهدت الدول الأعضاء بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية والمالية والتوفيق بينها؛ من أجل تعزيز فاعلية برامج الإصلاح الاقتصادي وإنجاحها، وتحقيق التنمية الاقتصادية في دول الجماعة، وإقامة اتحاد نقدي بينها، كما تعهدت الدول الأعضاء بإزالة جميع العقبات أمام حركة مواطنيها، وحرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال في الإقليم، وتنسيق سياساتها الزراعية، وإقامة مشروعات مشتركة في مجالات التسويق والبحث والصناعات المعتمدة على الزراعة، وتطوير سياساتها الصناعية والاقتصادية والنقدية بشكل جماعي، والحدّ من التفاوت في مستويات التنمية في دولها، وتسمح الاتفاقية بتقديم تعويضات للدول التي يؤدي تحرير التجارة إلى خفض رسوم الواردات فيها، وتطبيق إجراءات حماية من قِبَل أية دولة تتعرض لاضطرابات اقتصادية نتيجة تطبيق الاتفاقية[6].

ويمكن القول بأنّ الجماعة - بالرغم من

(١) محمد عاشور، أحمد سالم (محرران)، مرجع سابق.

(٢) http://www.eac.int/ - تاريخ الاطلاع: ٢٠١٣/١٢/٢٠م .

(٣) للمزيد حول جماعة الإيكواس انظر: محمد عاشور، أحمد سالم (محرران)، مرجع سابق، ص ٩١ - ٩٩.
AdejuwonKehinde David. op. cit. p ٨- ١٣ - تاريخ الاطلاع: ٢٠١٣/١٢/٣١م.

(٤) انظر: الموقع الرسمي للمنظمة على الرابط الآتي:
http://www.comm.ecowas.int/sec/index.php?id=member - تاريخ الاطلاع: ٢٠١٣/١٢/٣١م.

(٥) Ibid. p ٩.

(٦) محمد عاشور، أحمد سالم (محرران)، مرجع سابق.

العقبات التي تواجهها وبطء تنفيذ تعهدات والتزامات الدول الأعضاء في التجمع - قد أحرزت تقدّماً ملاحظاً في بعض جوانب التعاون لتعزيز التجارة بين دول الجماعة وتحريرها، وإنشاء (الوكالة النقدية لغرب إفريقيا)، والتي تتولى إدارة نظام سعر صرف خاص بدول الجماعة من أجل الإعداد لإقامة منطقة نقدية موحدة، ووضع خطط مشروع لربط شبكات الكهرباء في الإقليم، واستخدام الطاقة الكهرومائية بفاعلية، وإمداد دول المنطقة الفقيرة في الطاقة باحتياجاتها منها[١].

في مجال الدفاع والأمن؛ شكّلت الجماعة في عام ١٩٩٠م قوة سلام باسم (مجموعة المراقبة العسكرية) المعروفة اختصاراً باسم (الإيكوموج)؛ بهدف الفصل بين أية قوات متحاربة في الإقليم، وقد تولت العديد من المهام السياسية والأمنية للمجموعة في نطاق الإقليم[٢].

ثالثاً: الجماعة الإنمائية لإفريقيا الجنوبية (السادك):

في عام ١٩٧٧م بدأت دول المواجهة مع جنوب إفريقيا مباحثات؛ أسفرت عن اجتماع وزراء خارجيتها في (جابرون) ببتسوانا في مايو عام ١٩٧٩م، أعربوا فيه عن الحاجة إلى اجتماع وزراء التنمية الاقتصادية في بلدانهم، وهو الاجتماع الذي تمّ في (أروشا) بتنزانيا في يوليو ١٩٧٩م، وفي أبريل عام ١٩٨٠م تأسس في (لوزاكا) بزامبيا مؤتمر تنسيق التنمية في إفريقيا الجنوبية الذي ضمّ في عضويته دول المواجهة مع جنوب إفريقيا، وهي: أنجولا، وبتسوانا، وليسوتو، ومالاوي، وموزمبيق، وسوازيلاند، وناميبيا، وتنزانيا، وزامبيا، وزيمبابوي[٣].

وبعد مرور عشر سنوات على إنشاء ذلك المؤتمر أدركت هذه الدول أنها في حاجة إلى توسيع مهام هذا التنظيم وتغييرها وهيكلتها، ووضع أهداف ومبادئ جديدة له تستوعب المتغيرات التي شهدتها بلدان المنطقة، وأهمها انتهاء نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، ودخول العالم في مرحلة بناء التجمّعات والتكتلات الإقليمية والدولية.

وفي ١٧ أغسطس عام ١٩٩٢م اجتمع رؤساء دول وحكومات المؤتمر في (وندهوك) بناميبيا لتوقيع اتفاقية تحويل (مؤتمر تنسيق التنمية..) إلى (الجماعة الإنمائية لإفريقيا الجنوبية)، ومقرها (جابرون) ببتسوانا، والتي انضمت إليها جنوب إفريقيا عام ١٩٩٤م.

وتضم الجماعة في عضويتها حالياً (يناير ٢٠١٤م) خمس عشرة دولة، هي: أنجولا، بتسوانا، الكنغو الديمقراطية، مدغشقر، ليسوتو، مالاوي، موزمبيق، موريشيوس، ناميبيا، سوازيلاند، سيشيل، جمهورية جنوب إفريقيا، تنزانيا، زامبيا، وزيمبابوي[٤].

وقد حدّدت المادة الخامسة للاتفاقية[٥]

(١) The ECOWAS executive secretariat. ECOWAS :achievements and challenges and future prospects. 1995.

(٢) جدير بالذكر أنّ الجماعة تبنّت في مايو ١٩٨٠م ميثاقاً للدفاع، مثّل أول مبادرة لإقامة نظام أمن جماعي في إطار إقليمي فرعي في إفريقيا، لمزيد حول دور ذلك الجهاز في تسوية المنازعات في غرب إفريقيا انظر: بدر شافعي: تسوية المنازعات في إفريقيا: نموذج الإيكواس، القاهرة: دار النشر للجامعات، ٢٠٠٩م.

(٣) محمد عاشور، أحمد سالم (محرران)، مرجع سابق، ص ١٣٣.

(٤) الموقع الرسمي للمنظمة على الرابط الآتي: http://www.sadc.int/member-states/ - تاريخ الاطلاع: ٢٠١٤/١/٢م.

(٥) انظر: المعاهدة وتعديلاتها على الرابط الآتي: http://www.sadc.int/documents-publications/sadc-treaty/

المنشئة للجماعة أهدافها بما يأتي:

١ - تحقيق التنمية والنّمو الاقتصادي والحدّ من الفقر في دول الجنوب الإفريقي، ورفع مستوى معيشة شعوبها.

٢ - تقديم الدعم الاجتماعي للمتضررين من الاندماج الإقليمي.

٣ - تطوير قيم ونظم ومؤسسات سياسية مشتركة.

٤ - دعم السلم والأمن والدفاع في دول الجنوب الإفريقي.

٥ - تحقيق التنمية المستدامة بالقدرات الذاتية والاعتماد المتبادل.

٦ - التنسيق بين الاستراتيجيات والخطط الوطنية والإقليمية.

٧ - تعظيم الاستخدام الأمثل لموارد الإقليم ودعم طاقاتها الإنتاجية.

٨ - استخدام موارد الإقليم الطبيعية مع الحفاظ على البيئة.

٩ - تقوية الصلات والروابط التاريخية والاجتماعية والثقافية بين شعوب المنطقة ودعمها.

كما تضمّنت الاتفاقية بعض المبادئ اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، وهي:

١ - تنسيق الخطط والمشروعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٢ - إنشاء مؤسسات وآليات مناسبة لتعبئة الموارد لتنفيذ برامج الجماعة.

٣ - إزالة عقبات تحرير حركة الأفراد ورؤوس الأموال والسلع والخدمات بين دول الإقليم.

٤ - تشجيع عمليات التنمية البشرية وتطوير التكنولوجيا ونقلها.

٥ - تحسين الإدارة والأداء الاقتصاديين من خلال التعاون الإقليمي.

٦ - تشجيع التشاور بين الدول الأعضاء وتنسيق علاقاتها الدولية.

وقد أبرمت الجماعة (السادك) عدداً من البروتوكولات والمواثيق مع دولها الأعضاء، أحدثها في عام ٢٠١٢م، ويتعلق بتجارة الخدمات بين الدول الأعضاء، علاوة على غيره من البروتوكولات الأخرى المتعلقة بالحصانات والامتيازات، وتنظيم المجاري المائية المشتركة والطاقة، والنقل والاتصالات، والأرصاد الجوية، ومكافحة تهريب العقاقير المحظورة، والتأمين والتجارة، والتعليم والتدريب، والتعدين، والتنمية السياحية، والصحة والحفاظ على الحياة البرية، ونفاذ القوانين داخل الدول الأعضاء[1].

وقد شهدت تسعينيات القرن العشرين تراجع نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي في معظم دول الجماعة، وتزايد الإنفاق العام على التعليم والصحة، كما شهدت الحقبة نفسها تزايداً في معدلات التجارة بين دول الجماعة، وفي مجال الاستثمارات المشتركة، في حين تفاوتت درجة اعتماد هذه الدول على تلك التجارة ومساهمات كلّ عضو فيها تصديراً واستيراداً.

وتشير البيانات إلى أنّ أكثر الدول اعتماداً على الاستثمارات من دول الجماعة قياساً إلى حجم الناتج القومي هي: ليسوتو وسوازيلاند وناميبيا وبوتسوانا، ويرجع ارتفاع معدّلات تدفق الاستثمارات إلى تلك الدول من دول الجماعة الأخرى إلى ارتباطها بجنوب إفريقيا باتفاقات

(١) لمزيد حول مضامين تلك البروتوكولات وغيرها انظر: الموقع الرسمي للمنظمة الرابط الآتي:
http://www.sadc.int/documents-publications/protocols/ - تاريخ الاطلاع: ٢/١/٢٠١٤م.

- تاريخ الاطلاع: ٢/١/٢٠١٤م.

حرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال.

وبرغم أنّ حجم استثمارات جنوب إفريقيا في دول الجماعة تفوق استثمارات بقية الدول كثيراً؛ فإنّ درجة اندماج اقتصاد جنوب إفريقيا في الجماعة أقلّ من الدول الأخرى، ويرجع ذلك إلى أنّ معاملات جنوب إفريقيا مع دول الجماعة لا تمثّل نسبة كبيرة في الناتج المحلّي الإجمالي لجنوب إفريقيا الذي يتجاوز ثلاثة أضعاف مجموع الناتج المحلي الإجمالي لباقي دول الجماعة[١].

ومن الجدير بالملاحظة أنّ الجماعة قد دشنت استراتيجية خمسية (٢٠١٣م - ٢٠١٨م) فيما يتصل بهدف تحسين مستوى البيانات الإحصائية لدول الجماعة؛ إدراكاً منها بأهمية دور البيانات الإحصائية وخطورتها في رسم سياسات التكامل بين دول المجموعة وتنفيذها[٢].

رابعاً: السوق المشتركة لشرقي وجنوبي إفريقيا (الكوميسا):

وقّعت اتفاقية (السوق المشتركة لشرقي وجنوبي إفريقيا) (الكوميسا) في ١٥ نوفمبر ١٩٩٣م بعاصمة أوغندا (كمبالا)، لتحلّ محلّ اتفاقية (منطقة التجارة التفضيلية) بين دول الإقليم، التي كانت قد وقّعت عام ١٩٨١م، ودخلت الاتفاقية حيّز التنفيذ في ٣٠ سبتمبر ١٩٨٢م، واستمر العمل بهذه الاتفاقية لمدة ١١ عاماً، أي حتى توقيع اتفاقية (السوق المشتركة لشرقي وجنوبي إفريقيا)، وذلك بهدف إقامة السوق المشتركة بين الدول الأعضاء، وإنشاء منطقة تجارة حرة، وفرض تعريفة جمركية مشتركة، وإقامة اتحاد جمركي، عام ٢٠٠٤م؛ تمهيداً لتحقيق اندماج اقتصادي كامل بين دولها[٣].

ونصّت اتفاقية السوق على أنّ مقرها (لوزاكا) عاصمة زامبيا، وأنّ لغاتها الرسمية هي الإنجليزية والفرنسية والبرتغالية، ودخلت الاتفاقية حيّز التنفيذ في ٨ ديسمبر ١٩٩٤م.

وتضم المنظمة في عضويتها ١٩ دولة، هي: (بوروندي، جزر القمر، جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا ومدغشقر، مالاوي، موريشيوس، رواندا، سيشيل، السودان، سوازيلاند، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي، مصر[٤]، جمهورية الكونجو الديمقراطية، ليبيا)، ويلاحظ أنّ ليسوتو وموزمبيق والصومال - وهي من دول الإقليم - لم تشارك في اجتماعات السوق وأنشطته، كما أنّ تنزانيا خرجت من عضويتها في سبتمبر ٢٠٠٠م، وكذلك فعلت ناميبيا عام ٢٠٠٣م[٥].

وقد حددت المادة الثالثة من اتفاقية السوق أهدافها على النحو الآتي:

١ - تحقيق تنمية مطردة في الدول الأعضاء؛ عن طريق تشجيع التنمية المتوازنة والمتناسقة بين هياكل إنتاجها وتسويق منتجاتها.

---

(١) محمد عاشور، أحمد سالم (محرران)، مرجع سابق، ص ١٣٩.

(٢) SADC Regional Strategy for Development of Statistics 2013-2018 (At Final): http://www.sadc.int/documents-publications/show/SADC_RSDS_2013-18_-_Final_-_July_2012_-_Version_1.pdf - تاريخ الاطلاع: ٢/١/٢٠١٤م.

(٣) حول تاريخ نشأة المنظمة ومراحلها انظر: الموقع الرسمي للكوميسا على الرابط الآتي: http://about.comesa.int/index.php?option=com_content&view=article&id=95&Itemid=117 - تاريخ الاطلاع: ٢/١/٢٠١٤م.

(٤) الموقع الرسمي على الرابط الآتي: http://about.comesa.int/index.php?option=com_content&view=article&id=123&Itemid=121 - تاريخ الاطلاع: ٢/١/٢٠١٤م.

(٥) محمد عاشور، أحمد علي سالم (محرران)، مرجع سابق، ص ١٠٣ - ١٠٤.

٢ – تشجيع التنمية المشتركة في كل مجالات النشاط الاقتصادي، واتخاذ سياسات اقتصادية مشتركة على نطاق واسع، وبرامج ترفع مستوى معيشة الشعوب، وتوثيق العلاقات بين الدول الأعضاء.

٣ – التعاون في إيجاد بيئة مشجّعة للاستثمار الأجنبي والمحلي في الدول الأعضاء، بما في ذلك تشجيع البحث والتكيف مع العلم والتكنولوجيا من أجل تحقيق التنمية.

٤ – التعاون لتحقيق السلم والأمن والاستقرار في الدول الأعضاء من أجل زيادة التنمية الاقتصادية في المنطقة.

٥ – التعاون لتقوية العلاقات بين السوق المشتركة وبقية العالم، واتخاذ مواقف مشتركة في المجال الدولي.

٦ – الإسهام في تحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الإفريقية.

ولتنفيذ هذه الأهداف ينبغي العمل بمقتضى مجموعة المبادئ الأساسية الآتية:

١ – المساواة والتضامن والاعتماد الجماعي المتبادل بين الدول الأعضاء.

٢ – التعاون بين الدول الأعضاء، وتنسيق سياساتها، وتكامل برامجها.

٣ – عدم الاعتداء بين الدول.

٤ – الاعتراف بحقوق الإنسان والشعوب طبقاً للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وتشجيعها وحمايتها.

٥ – المسؤولية والعدالة الاقتصادية والمشاركة الشعبية في التنمية.

٦ – تشجيع الحكم الديمقراطي ومساندته في كلّ دولة.

٧ – صيانة السلم الإقليمي والاستقرار؛ من خلال تشجيع حسن الجوار وتعزيزه.

٨ – التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء، والتعاون الفعال مع دول الجوار، وتشجيع الحفاظ على البيئة كأحد متطلبات التنمية الاقتصادية.

ومن أبرز إنجازات السوق المشتركة إنشاء منطقة تجارة حرة في أكتوبر عام ٢٠٠٠م، تُعَدّ الأولى من نوعها في إفريقيا، وكانت تسع من الدول الأعضاء في طليعة مؤسسي منطقة التجارة الحرة، وهذه الدول هي: (جيبوتي ومصر وكينيا ومدغشقر ومالاوي وموريشيوس والسودان وزامبيا وزيمبابوي)، ثم انضمت إليها: (بوروندي ورواندا)، ثم (ليبيا وجزر القمر) في مايو ٢٠٠٦م.

وفي إطار منطقة التجارة الحرة تمّ تحرير التجارة تحريراً كاملاً، بما في ذلك إزالة القيود غير الجمركية، والخطوة التالية هي إنشاء اتحاد جمركي إقليمي يفرض تعريفة جمركية موحّدة، تقدّر بنسب تتفاوت ما بين صفر و ٥٪ و ١٥٪ و ٣٠٪ على السلع الرأسمالية، والمواد الخام، والسلع الوسيطة، والسلع النهائية على التوالي.

واتفقت دول السوق المشتركة في قمتها السادسة في القاهرة في مايو ٢٠٠١م على إقامة آلية لتعويض الدول المتضررة من إنشاء منطقة التجارة الحرة، تمثلت في صندوق لسدّ النقص في الموارد الأساسية للدول التي تعاني نقصاً في مواردها؛ ضماناً لاستمرارها في عضوية منطقة التجارة الحرة، وهو ما شجّع دولاً، مثل سيشيل ورواندا وأوغندا وجزر القمر، على السعي للانضمام للمنظمة.

كما نجحت السوق المشتركة في خفض تكاليف النقل بنحو ٢٥٪، وما زالت الجهود مستمرة لضمان تخفيض أكبر لهذه التكلفة؛ وذلك لتسهيل المرور بين الدول الأعضاء، أيضاً نجحت دول السوق في إنشاء نظام إلكتروني لتوفير المعلومات الخاصة بالتعريفات الجمركية وإدارتها، وقد بدأ تطبيقه في ١٣

دولة من دول السوق المشتركة عام ١٩٩٩م.

كذلك أنشأت السوق المشتركة عدداً من المؤسسات، وطورت عمل بعض المؤسسات القائمة مثل بنك التجارة والتنمية، وشركة إعادة التأمين، هذا فضلاً عن نجاحها في تصميم وثيقة جمركية واحدة، ووضعت اتفاقاً لتطبيق التعريفة الخارجية الموحّدة، وعقدت اتفاقية للتجارة والاستثمار مع الولايات المتحدة، وهي الأولى على مستوى التجمّعات الإقليمية في إفريقيا.

كما تبنّت السوق المشتركة مبادرة جديدة لإنشاء وكالة إقليمية متخصصة في تأمين حركة التجارة والاستثمار، يوفّر من خلالها البنك الدولي الدعم اللازم لتأمين المعاملات التجارية[١].

خامساً: تجمّع دول الساحل والصحراء (سين صاد)[٢]:

انطلق (تجمّع دول الساحل والصحراء) (سين صاد) في الرابع من فبراير عام ١٩٩٨م إثر اجتماع عُقد في مدينة (طرابلس) الليبية بدعوة من العقيد معمر القذافي، وحضره زعماء ست دول محاذية للصحراء الكبرى، وهي: (ليبيا ومالي وتشاد والنيجر والسودان ومندوب عن رئيس بوركينافاسو)، وأبرم المجتمعون معاهدة بشأن إنشاء (تجمّع دول الساحل والصحراء)[٣]،

كما نصّت المعاهدة على أنّ العضوية مفتوحة لانضمام أية دولة إفريقية بموافقة جميع الدول الأعضاء، وبفضل سخاء القيادة الليبية السابقة وإغراءاتها بلغ عدد الدول الأعضاء في التجمّع ٢٨ دولة، من بينها إريتريا وإفريقيا الوسطى، ثم انضمت السنغال وجامبيا وجيبوتي في فبراير عام ٢٠٠٠م، وتوالى بعد ذلك انضمام أعضاء جدد للتجمّع، حيث انضمت مصر والمغرب وتونس ونيجيريا والصومال عام ٢٠٠١، وتوجو وبنين عام ٢٠٠٢م، وكوت ديفوار وغينيا بيساو وليبيريا في عام ٢٠٠٤م، وغانا وسيراليون عام ٢٠٠٥م.

ويوجد مقر الأمانة العامة للتجمّع في مدينة (طرابلس) الليبية، وذلك للدور المحوري الذي مارسته ليبيا في تأسيس التجمّع.

وقد حدّدت المادة الأولى من الاتفاقية المنشئة للتجمّع أهدافه فيما يأتي:

١ - إقامة اتحاد اقتصادي شامل، يستند إلى استراتيجية تقوم على خطة تنموية تتكامل مع خطط التنمية الوطنية في الدول الأعضاء، وتشمل الاستثمار في الزراعة والصناعة والمجتمع والثقافة والطاقة.

٢ - إزالة كلّ العوائق التي تحول دون وحدة الدول الأعضاء، واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تسهيل انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، وحرية تنقل السلع والخدمات بينها، وحرية الإقامة والعمل والتملك وممارسة النشاط الاقتصادي فيها.

٣ - تشجيع التجارة الخارجية؛ عن طريق رسم سياسة موحّدة للاستثمار وتنفيذها في الدول الأعضاء.

---

(١) المرجع السابق، ص ١١٠ - ١١١.

(٢) تم الاعتماد بصفة أساسية على المرجع السابق، ص ١٥٧ - ١٦٨.

(٣) جاء في مسوغات إقامة ذلك التجمّع أنه يأتي: (إدراكاً - (من أعضاء التجمع) - للمصالح المشتركة والروابط الجغرافية والتاريخية التي تجمع شعوب تلك الدول، وضخامة وتعقد المشكلات التي تواجه العالم بصفة عامة وإفريقيا بصفة خاصة، وضرورة مجابهة العوامل الداخلية والخارجية للتخلف الاقتصادي وعدم الاستقرار، وأنّ العمل المشترك هو أفضل الطرق لتكامل واندماج تلك الدول وشعوبها، والحفاظ على السلم والأمن والاستقرار في منطقة الساحل والصحراء)، ونصّت المعاهدة المنشئة للتجمّع على أنّ قرار إقامته جاء تجسيداً لإرادة التكامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بما يتوافق مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومعاهدة أبوجا الموقّعة عام ١٩٩١م، والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها الدول الأعضاء.

٤ – زيادة وسائل النقل والمواصلات البرية والجوية والبحرية بينها؛ عن طريق تنفيذ مشاريع مشتركة.

٥ – منح مواطني الدول الأعضاء الحقوق والامتيازات والواجبات المعترف بها وفقاً لدستور كلّ دولة.

٦ – تنسيق النّظم التعليمية والتربوية في مختلف مراحل التعليم والتنسيق في مجالات الثقافة والعلوم والتقنية.

كما تضمّنت المعاهدة المنشئة للتجمّع مجموعة من المبادئ التي تحكم العلاقات بين دوله وعلاقاته الخارجية، حيث نصّت المادة الثانية والثالثة من المعاهدة على التزام الدول الأعضاء بما يأتي:

١ – منع استخدام أراضيها في أي نشاط موجّه ضد سيادة أحد أعضاء التجمّع أو وحدته الترابية.

٢ – ضمان الأمن على حدودها.

٣ – عدم تقديم أية مساعدة للعناصر الخارجة عن الشرعية والقانون في دولة أخرى عضو بالتجمّع.

٤ – عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

٥ – عدم الاعتداء على أية دولة عضو في التجمّع.

٦ – تقديم المساعدات للأعضاء في حالات الضرورة.

٧ – التعاون في جميع المجالات بروح التضامن والأخوة.

٨ – تنسيق السياسات الخارجية لدول التجمّع.

٩ – الالتزام بحلّ النزاعات بين دول التجمّع بالوسائل السلمية.

وبرغم أنّ الهدف الأساسي لإقامة التجمّع هو إقامة اتحاد اقتصادي شامل يستند إلى استراتيجية تقوم على خطة تنموية تتكامل مع خطط التنمية الوطنية في الدول الأعضاء؛ فإنه في قيامه ارتبط برغبة القيادة الليبية السابقة (معمّر القذافي) وطموحاتها المتعلقة بحلم قيادة الوحدة الإفريقية وقيام الولايات المتحدة الإفريقية، الأمر الذي يضع العديد من علامات الاستفهام حول استمرارية ذلك التنظيم مع اختفاء مؤسسه وداعمه الأول من الساحة، وانشغال النظام الليبي الجديد بترتيب أوضاع البلاد الداخلية، وإن رأى البعض أنّ المملكة المغربية يمكن أن تقوم بدور محوري في تفعيل التجمّع وإحياء نشاطه[١]، ورأى آخرون أنّ التحولات الجارية تحمل من الفرص بقدر ما تحمل من التحديات، وتتمثل تلك الفرص في التحول من الشخصانية والارتباط السابق بشخص (القذافي) إلى المؤسسية[٢].

خاتمة:

يمكن القول بأنّ هناك مجموعة من السمات المشتركة في المواثيق والمعاهدات التي صاحبت إنشاء التكتلات في القارة الإفريقية، حيث أكدت أهمية تحرير التجارة؛ من خلال إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات، والرسوم الأخرى ذات الأثر المشابه، والحواجز غير الجمركية كالحصص وما شابهها، وفرض تعريفة خارجية مشتركة على

(١) بنيامين. ب. نيكلز: المغرب ينخرط في تجمّع دول الساحل، صدى تحاليل عن الشرق الأوسط، مؤسسة كارنيجي للسلام، على الرابط الآتي:
http://carnegieendowment.org/sada/2013/01/ – تاريخ الاسترداد: ٢٠١٤/١/٧م.

(٢) AhmedououldAbdallah. Revitalizing the CEN SAD. at: http://www.centres.org/en/index.php?view=article&catid=39:article&id=96:revitalizing-the-cen-sad&tmpl=component&print=1&page= – تاريخ الاسترداد: ٢٠١٤/١/٧م.

السلع المستوردة، والتعاون النقدي والمالي، واتخاذ تدابير لتيسير التجارة وانتقال رؤوس الأموال بين دول السوق، وتحقيق أكبر قدر من التوافق في السياسات الاقتصادية عموماً، والسياسات المالية والنقدية وإدارة القطاع الخارجي خصوصاً، وتكامل الهياكل المالية للدول الأعضاء، وتعبئة الموارد المالية من أجل زيادة التجارة ومشروعات التنمية وبرامجها.

وكذلك تشجيع النمو المتوازن فيها، وتحسين القدرات التنافسية لنظمها الصناعية، والتوسع في التجارة الإقليمية، والتعاون في المجالات الصحية والاجتماعية والثقافية، وتوحيد المقاييس، والتأكد من الجودة واختباراتها وإجراءاتها، وتطوير نظم شاملة للمعلومات، والاهتمام بالعلم والتكنولوجيا، وبدور المرأة في التنمية، وتنمية الموارد والمشروعات التجارية والتعاون الفني، وتشجيع الاستثمار، ومساعدة الدول الأقل نمواً، مع تأكيد أهمية تنسيق سياساتها في مجال النقل والمواصلات؛ لتحسين الروابط القائمة وزيادتها، وتسهيل انتقال الأشخاص والسلع والخدمات.

كما أنه إيماناً من تلك الدول بعدم إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي دونما استقرار سياسي وأمني؛ تبنّت معظم تلك التكتلات مواثيق دفاع مشترك وإنشاء أجهزة أمنية تابعة للمنظمة حماية المصالح الاقتصادية المشتركة وتجنيب الجماعة الأخطار الخارجية.

وعلى الرغم من الطموحات، ومثالية الأهداف التي تضمنتها المواثيق، وبرغم ما تحقّق من بعض إنجازات، فإنّ معظم تلك التكتلات في القارة الإفريقية تعاني مجموعة من المشكلات التي تحول دون تحقيق أهدافها، من بينها:

- عدم التزام بعض الحكومات وتأخرها في تنفيذ السياسات المتفق عليها في إطار الجماعة، ومن ثمّ قلة الموارد المادية المتاحة للأجهزة التنفيذية لمعظم تلك التكتلات وأماناتها العامة؛ نتيجة عدم تسديد الدول الأعضاء أنصبتها المستحقة.

- عدم الاستقرار السياسي (الصراعات والحروب والانقلابات التي تشهدها بعض الدول الأعضاء في تلك التكتلات)، والفساد الإداري، والمشكلات الاقتصادية.

- تماثل هياكلها الإنتاجية؛ مما يؤثر في حركة الصادرات والواردات بينها، يؤكد ذلك أنّ حجم تجارة دول التكتلات المختلفة مع مستعمريها السابقين، والخارج بصفة عامّة، ما زال أكبر كثيراً من حجم التجارة فيما بينها.

- تعدد الارتباطات الاقتصادية لدولها والتزاماتها وعضويتها في تجمّعات إقليمية أخرى، فعلى سبيل المثال هناك كثير من أعضاء (السادك) أعضاء في تنظيمات وتكتلات أخرى، مثل الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي، والسوق المشتركة لشرقي وجنوبي إفريقيا.

- تباين مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتفاوت الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء، وهو ما يشكّل صعوبة أمام تحقيق تعاون اقتصادي حقيقي وفعال فيما بينها؛ لاختلاف مصالح دول الجماعة الأكثر تقدماً عن مصالح دولها الأقل نمواً، فالدول الأكثر تقدماً تساند فكرة التجارة الحرة، وإلغاء كلّ القيود والتعريفات الجمركية بين دول الجماعة، لما يتيحه ذلك من اتساع السوق التجارية أمام منتجاتها واستثماراتها، وفي المقابل؛ فإنّ الدول الأقلّ نمواً مترددة في الموافقة على تلك الفكرة حفاظاً على مواردها الجمركية باعتبارها مصدراً أساسياً للدخل، وهو ما دفع بعض التنظيمات لتبنّي سياسات تعويضية للدول المتضررة من تلك الإجراءات.

بحيرات إفريقيا بين ضغوط الاستغلال وأخطار التغيّر البيئي

د. صبحي رمضان فرج سعد *

الماء هو أحد الموارد المائية المتجددة على كوكب الأرض، وبالرغم من ذلك فإنّ المتاح منه للاستخدام - على محدوديته - تكتنفه مصاعب عديدة، تتسم بالتعقيد الشديد والأهمية الشديدة، بعضها يرتبط بالحجم والخصائص، وبعضها الآخر يرتبط بالتغيرات البيئية التي زادت وتيرتها خلال الآونة الأخيرة، وثالث يتصل بفاعلية أنظمة الإدارة المائية الحالية وطبيعة العلاقات بين الدول ذات المورد المشترك.

مقدمة:

تُعد البحيرات إحدى صور المياه السطحية، وأحد أهم الموارد الطبيعية في العالم، ويبلغ الحجم الكلي لمياه البحيرات ١٢٥ ألف كم٣، تمثّل ١,٤٪ من إجمالي حجم المياه العذبة السائلة.

وتتنوع القيمة الاقتصادية للبحيرات، حيث يُستغل العذب منها في أغراض رَيّ الأراضي الزراعية، خصوصاً في الأقاليم الجغرافية الجافّة، كذلك تُستخدم كخزانات مائية قائمة بذاتها، أو على مجاري مائية نهرية، قد تُستغل عبر السدود المقامة عليها في إنتاج الطاقة الكهرومائية، كما تُعد البحيرات مصايد سمكية مهمّة، وأحد شرايين النقل الرابطة.

هذا إلى جانب القيمة الجمالية للبحيرات، والتي تسهم في تشجيع النشاط السياحي والترويحي من خلال جذب الاستثمارات وتشييد المنتجعات على ضفافها، بالإضافة إلى إسهامها في حفظ التنوّع الحيوي ودعم الأنظمة الإيكولوجية للبيئات والمجتمعات الأرضية.

ويبلغ إجمالي عدد البحيرات في العالم نحو ٥٠ ألف بحيرة طبيعية، وقرابة ٧٥٠٠ بحيرة صناعية[١]، وتأتي قارة إفريقيا في صدارة قارات العالم من حيث نسبة المياه العذبة المخزنة في البحيرات، حيث استأثرت بمفردها على ٣٤,٧٪ من حجمها العالمي[٢].

(*) مدرس جغرافية البيئة - كلية الآداب / جامعة المنوفية - مصر.

(١) Ryanzhin, S.V, Global statistics for surface area and water storage of natural world lakes. Verh. Internet, Verein. Limnol, vol, 2004.

(٢) Shiklomanov, I.A, Rodda, J.C, World Water Resources at the Beginning of the Twenty-First Century, International Hydrology Series, UNESCO & Cambridge University Press, 2003, p 16.

جدول (١)

التوزيع العددي والنسبي للبحيرات الإفريقية

القطر	عدد البحيرات	النسبة المئوية
أوغندا	٦٩	١٠,٠٪
كينيا	٦٤	٩,٥٪
الكاميرون	٥٩	٨,٧٪
تنزانيا	٤٩	٧,٢٪
إثيوبيا	٤٦	٦,٨٪
جنوب إفريقيا	٣٧	٥,٥٪
رواندا	٢٩	٤,٣٪
غانا	٢٩	٤,٣٪
المغرب	٢٦	٣,٨٪
مدغشقر	٢٥	٣,٧٪
مصر	١٦	٢,٤٪
نيجيريا	١٦	٢,٤٪
مالي	١٥	٢,٢٪
تونس	١٥	٢,٢٪
زائير	١٥	٢,٢٪
مالاوي	١٢	١,٩٪
بتسوانا	١٢	١,٨٪
الجابون	٨	١,٢٪
أخرى	١٣٤	١٩,٩٪
المجموع	٦٧٧	١٠٠٪

Source: World Lakes Network ٢٠٠٤

ويتباين نصيب الدول الإفريقية من حيث عدد البحيرات الواقعة في حيّز أراضيها والنسبة العددية التي تمثّلها، فقد بلغ مجموع بحيرات القارة ٦٧٧ بحيرة، استأثرت خمس دول - أربع منها في شرقي القارة، وهي: (أوغندا، وكينيا، وتنزانيا، وإثيوبيا)، وواحدة بغربي القارة، وهي: (الكاميرون) - بـ ٢٨٧ بحيرة، مثّلت ٤٢,٢٪، انظر: جدول (١)، وشكل (١).

شكل (١): البحيرات في قارة إفريقيا

Source: UNEP/GRID-Sioux Falls

وتأتي في صدارة بحيرات القارة من حيث الأهمية:

١ - (بحيرة فيكتوريا): بشرقي القارة الإفريقية، تُعد ثاني أكبر بحيرة عذبة في العالم، مساحتها (٦٨٨٧٠ كم٢).

٢- (بحيرة تنجانيقا): في الجزء الجنوبي من الأخدود الإفريقي العظيم بشرقي القارة، مساحتها (٣٢٩٠٠ كم٢)، وتُعد ثاني أعمق بحيرة في العالم.

٣ - (بحيرة نياسا): في الأخدود الإفريقي العظيم بشرقي القارة الإفريقية، مساحتها (٢٢٤٩٠ كم٢).

٤ - (بحيرة تشاد): بوسط إفريقيا، مساحتها (١٧٨٠٠ كم٢).

٥ - (بحيرة ناصر) الصناعية: خلف السدّ العالي على نهر النيل بجنوب مصر وشمال السودان، مساحتها (١٢٩٠٠ كم٢).

٦ - (بحيرة فولتا) الصناعية: على نهر الفولتا في جنوب شرقي غانا، مساحتها (٨٤٨٢ كم٢).

٧ - (بحيرة ماي-ندومبي) الصناعية: على نهر لوتوي في غربي جمهورية الكنغو الديمقراطية، مساحتها (٨٣٠٠ كم٢).

٨ – (بحيرة توركانا): في الأخدود الإفريقي العظيم بشرقي القارة الإفريقية، مساحتها (٧١٠٠ كم٢).

٩ – (بحيرة كاريبا) الصناعية: على نهر زامبيزي على حدود زامبيا مع زيمبابوي، مساحتها (٥٣١٠ كم٢).

وتشهد العديد من البحيرات الإفريقية تغيرات بيئية بالغة، وتدخلات بشرية جائرة، وسوء استغلال، وأساليب إدارة تتسم في أغلبها بالعشوائية، وهو ما يترتب عليه اختلالات جزئية أو كلية بالأنظمة الإيكولوجية لهذه البحيرات.

أولاً: العمليات والتغيرات البيئية الطبيعية:

بحيرة كيفو Kivu :

تسهم العمليات الطبيعية – كالثورانات البركانية – بدور مهمٍّ في إحداث تغيّرات جوهرية في الخصائص الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية للبحيرات، ويعرض الشكل (٢) مرئية تُظهر تدفقات الصهير البركاني عقب ثوران بركان نييراجونجو Mt. Nyiragongo (٢٠٠٢م)، ويتبين من خلالها انسياب جزء منها باتجاه بحيرة كيفو.

شكل (٢): بحيرة كيفو عقب ثوران Mt.Nyiragongo (٢٠٠٢م)

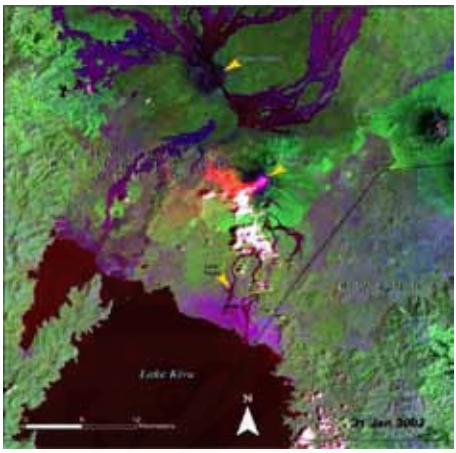

Source: UNEP, Atlas of Our Changing Environment

بحيرة سنجور Songor:

تتعرض البحيرات واللاجونات الساحلية لتأثيرات الموقع الجغرافي، على سبيل المثال بحيرة سنجور، وهي إحدى اللاجونات الساحلية المالحة في غانا، وكانت البحيرة موطناً لأنواع عديدة من الأسماك، وأنواع من السلاحف البحرية المهدّدة بالانقراض، مثل السلحفاة الخضراء وسلحفاة رايدلي الزيتونية، إلى جانب العديد من أنواع الطيور.

وقد ظهرت في مرئية عام ١٩٩٠م كتلة مياه زرقاء متماسكة تمتد في مساحة ٧٤ كم٢، لكنها في مرئية عام ٢٠٠٠م ظهرت وكأنها ظلٌّ متلاش لسالفتها؛ ويعود ذلك في جانبه الأكبر إلى الإنتاج الكثيف للملح والتبخّر عند الطرف الغربي للبحيرة.

بحيرة سانت لوسيا St. Lucia:

تقع بحيرة سانت لوسيا في جنوب إفريقيا تحت وطأة تأثيرات حركة المدّ البحري لمياه المحيط الهندي، حيث تشكّل البحيرة جزءاً من مصبّ سانت لوسيا، وهو ما يتسبب في ارتفاع نسب الملوحة بالبحيرة ارتفاعاً كبيراً في بعض السنوات، خصوصاً بالقطاعات الشمالية للبحيرة، وهو ما يؤدي إلى القضاء على أعداد كبيرة من النباتات والكائنات الحية بالبحيرة.

ثانياً: التلوث وتدهور نوعية المياه:

تشهد العديد من بحيرات القارة الإفريقية قدراً كبيراً من الملوثات التي تتنوع مصادرها، فبعضها ضفافي، كمخلفات الصرف الصناعي والزراعي والصحي، وبعضها الآخر يرتبط بأنشطة المسطح البحيري، كمخلفات مركبات النقل والسفن السياحية ونشاط الصيد.

بحيرة فيكتوريا:

تتصدر بحيرة فيكتوريا قائمة البحيرات الإفريقية التي تقع تحت وطأة التهديدات البشرية، فهي ثاني أكبر بحيرات المياه العذبة في العالم،

ويتقاسم مسطحها المائي ثلاثة أقطار، يقع في كينيا ٤١١٣ كم٢ (٦٪)، وفي أوغندا ٣١٠٠١ كم٢ (٤٥٪)، وفي تنزانيا ٣٣٧٥٦ كم٢ (٤٩٪)، وتتسع مساحة الحوض البحيري لتصل إلى ١٨٠,٩٥٠ كم٢، ويدخل فيه أجزاء من جمهوريتي رواندا وبوروندي[١].

ويعتمد على البحيرة نحو ٣٣ مليون نسمة، حيث تُعد رابطاً نقلياً مهمّاً يصل بين الأقطار المطلة عليها، وخزاناً مائياً، ومصدراً رئيساً للإمداد المائي، بالإضافة إلى كونها مصدراً للإنتاج السمكي الذي تصل كميته إلى نحو ٧٥٠,٠٠٠ طن متري سنوياً.

وتشهد المناطق الضفافية للبحيرة معدلات نموٍّ سكاني مرتفعة تزيد على ٦٪ سنوياً، وهي الأعلى على الإطلاق بالعالم، ويبيّن الشكل (٣) تطور الكثافة السكانية بمنطقة الحوض، ويظهر من خلاله ارتفاعها بشكل واضح بالقطاعات الشمالية، والشمالية الشرقية، والجنوبية.

شكل (٣): تطور الكثافة السكانية بحوض بحيرة فيكتوريا خلال الفترة (١٩٦٠م – ٢٠١٥م)

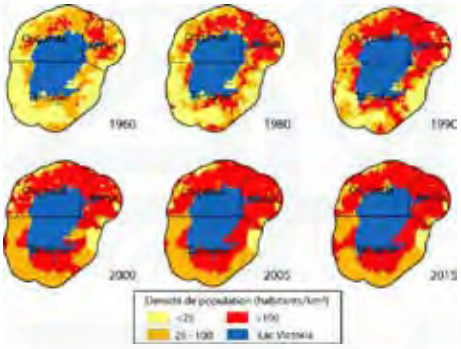

Source: UNEP & NASA

وتتعرض البحيرة لظاهرة (الإثراء الغذائي) Eutrophication؛ وما يترتب عليها من نموٍّ زائد للنباتات المائية والطحالب التي تقلل من جودة الحالة النوعية للمياه، بالإضافة إلى ما ينتج عنها من روائح منفّرة؛ نتيجة الطحالب والمواد العضوية الطافية المتعفنة، والتي تصبح بيئة ملائمة لتكاثر الحشرات.

ويرتبط (الإثراء الغذائي) بالتدفقات ذات المحتوى العالي من المغذيات؛ حيث يبلغ إجمالي ما يصل إلى البحيرة من عنصري النيتروجين والفوسفور ٢٠٨,١٦٠ و ٣٨,٣٠٣ طناً / سنوياً، تسهم تدفقات المجاري المائية النهرية والإرسابات الهوائية فيها بنسبة ٧٢,٨٥٪ و ٧٨,٥٦٪ من الحمولة الإجمالية للعنصرين على التوالي.

وتتسبب مياه الصرف الصحي غير المعالجة التي تتلقاها البحيرة في تلوثها بكتريولوجياً؛ وهو ما يؤثر سلباً في الكائنات الحية المائية، وجودة مياه الشرب، فضلاً عن الأمراض المنقولة بالمياه كالتيفود والكوليرا وغيرهما، وخصوصاً مع غياب الوعي البيئي والممارسات الصحية السليمة.

وتتفاقم المشكلة مع ارتفاع معدلات النمو السكاني بالحواضر المطلة على البحيرة، والتي تتراوح بين ٥ – ١٠٪ سنوياً، بينما يتراوح المتوسط العام بين ٢ – ٤٪ في معظم أجزاء الحوض.

كما تتلقى البحيرة كميات كبيرة من الملوثات الكيميائية، حيث تفرغ بها كميات كبيرة من نفايات التعدين والمخلفات الصناعية والبترولية والطبية وغيرها، وتغيب تماماً أعمال معالجة هذه المخلفات بقطاعي أوغندا وتنزانيا، وإن كان أغلبها يُعالج بالقطاع الكيني.

وتُظهر الدراسات الحديثة أنّ أسماك (بحيرة فيكتوريا) تحتوي على مستويات متباينة من المبيدات الكلورية العضوية المتبقية؛ الناتجة عن مخلفات الكيماويات الزراعية التي تنتقل من

(١) UNEP/USGS, Impacts on Africa's Lakes-Case Studies of Africa's Changing Lakes, p 29.

المـــزارع عبر الأنهار لتســـتقر بالبحيرة.

بحيرات مصر الشمالية:

أجريت دراســـة في مصـــر (٢٠٠٨م) على ثلاث من بحيرات مصر الشمالية (إدكو، البرلس، المنزلة)؛ وذلك لتقييم درجة التلوث بها، حيث تمّ تقدير متبقيات بعض العناصر الثقيلة فـــي مياه ورسوبيات القـــاع وأسماك البلطي النيلي السائدة في هذه البحيرات.

وقد كشـــفت الدراســـة عن ارتفاع تركيزات الحديد والمنجنيز والكادميوم والرصاص في مياه (بحيرة المنزلة)، والمنجنيز والرصاص في (بحيرة البرلس)، متجـــاوزة الحد الأقصى المسموح به دولياً، ويعود ذلك للكميات الكبيرة من المخلفات التي تصل إلى البحيرة عن طريق مصارف (بحر البقـر، وبحـر حـادوس، وبحر رمسيس).

كمـــا جاء تركيـــز المعادن الثقيلة في رسوبيات القاع أعلى كثيراً منه في المياه، وســـجّلت رسوبيات (بحيرة المنزلة) أعلى مستوى للتلوث بالمعادن الثقيلة، فقـــد تجاوز مستوى عنصـــري النحاس والكادميـــوم في رسوبيات البحيـــرة، والمنجنيز في رسوبيات (بحيرة إدكو)، الحدود المصرح بها عالمياً.

وأظهـــرت الدراســـة أيضاً أن تراكـــم العناصر الثقيلة (الحديـــد، الزنـــك، النحـاس، المنجنيز، الكادميوم، الرصاص) في أنسجة الأسماك المجمعة من (بحيرة المنزلة) أعلى من مثيلاتهـــا في (بحيرة البـــرلس) و (بحيرة إدكو)، وقد فاق تركيز عنصري الكادميوم والرصاص في عضلات الأسماك المجمعة من (بحيرة المنزلة) - في منطقة المصارف جنوب شـرق البحيـرة - الحـد الأقصى المسموح به، ولذلك تعد أسماك البلطـــي النيلي في هـــذه المنطقة غير صالحة للاستهلاك الآدمي[1].

ثالثاً: غزو الأنـــواع الغريبة، واختلال توازن الأنظمة الإيكولوجية البحيرية:

تعانـــي العديد من بحيرات القـــارة خطر الأنواع الغازيـــة، وهي أنواع غير موجـــودة طبيعياً في البيئة المحلية، ولكنها تدخلها إمّا عفوياً وإمّا بشكل مقصود، وهو ما يشكّل خطراً على التنوع الحيوي، ويهدد الأنواع الأصلية Native Species التي تعيش بها.

ورد النيـــل (ياســـنت المـــاء) Water Hyacinth:

تشـــهد العديد من المســـطحات المائية بقارة إفريقيا غزواً لنبات ورد النيل أو الياسنت، وهو نبات موطنـــه الأصلي أمريكا الجنوبيـــة، حيث ينمو على ضفاف الأنهار وفـــي المياه الضحلة، ثم لا يلبث أن ينتشـــر في المياه العميقة، يساعد على ذلك تكاثره الخضري (اللاجنسي) بالتجزئة، وسرعان ما يتحول إلى جزيـــرة عائمة من النباتات المتشـــابكة، والتي تصل مساحتها إلى مئات بل آلاف الأمتار المربعة.

ويؤدي انتشـــاره إلى إعاقة الملاحة النهرية وسدّ المجاري المائية والقنوات المستخدمة في الريّ، كما ينشـــأ عنه ضغطاً كبيراً على الجسور العائمـــة المنصوبة على الأنهـــار؛ مما يؤدي إلى إزاحتها وتحطمها، ومن مخاطره أيضاً أنه يحجب وصول ضوء الشمس إلى الهائمات النباتية، التي تشـــكّل القاعدة الأساســـية في النظام الغذائي للهائمات الحيوانية والأسماك؛ مما يسبب خللاً في التوازن الدقيق للشـــبكة الغذائية، ومن أسوأ مخاطره تسببه في تبخّر كميات كبيرة من المياه، خصوصاً في المياه الراكـــدة أو قليلة الجريان، كما يوفر فـــي مصر بيئة مائية جيـــدة للقواقع الحاملة لطفيليات مرض البلهارسيا.

ويكبّد ورد النيل القارة الإفريقية خســـائر اقتصادية كبيرة، قدّرت بنحو ١٠٠ مليون دولار

(١) Saeed, S.M, Shaker, I.M, Assessment of Heavy Metals Pollution in Water and Sediments and Their Effect on Oreochromis Niloticus in the Northern Delta Lakes, Egypt, 8thInternational Symposium on Tilapia in Aquaculture, 2008.

سنوياً[1]، في الوقت الذي تفتقد فيه أغلب هذه البلدان إلى سياسات الإدارة وطرق التحكم البيئي التي تمكّنها من مكافحة هذه الحشائش الغازية، فما تلبث أن تكافح نوعاً حتى يظهر آخر.

والشكل (٤) مرئية فضائية لـ (بحيرة شيفرو) التي تمثّل مصدر الإمداد المائي لـ هراري (عاصمة زيمبابوي)، ففي الوقت الذي تمكنت فيه الأجهزة من إنقاص المساحة المائية التي يشغلها النبات بالمسطح البحيري من ٤٢٪ عام ١٩٧٦م إلى ٢٢٪ عام ٢٠٠٠م، ما لبث أن عاود غزوه للبحيرة من جديد، بدءاً من عام ٢٠٠٥م، حيث غزا الياسنت يرافقه عشب (الجرجير الضفدعي)، Hydrocotyle Ranunculoide مساحات كبيرة من البحيرة، وهو ما أظهرته بوضوح المرئية الحديثة للبحيرة (أكتوبر ٢٠١٢م).

شكل (٤): الغزو، والتحكم، وعودة الغزو المائي لحشائش (ياسنت الماء) في بحيرة شيفرو (زيمبابوي)

Source: UNEP Global Environmental Alert Service(GEAS), April 2013.

(١) UNEP ٢٠٠٣ a, McNeely and others ٢٠٠١, GISP ٢٠٠٤.

ومن النباتات المائية الطافية الأخرى نبات (السلفينيا) Salvinia mollesta الذي غزا (بحيرة كاريبا) في ١٩٧٠م، و (بحيرة نيفاشا) في ١٩٨٠م.

وهناك بعض النباتات المائية الغريبة الأخرى، مثل (خس الماء) Pistia stratiotes، و (الأزولا) Azolla filiculoides، و (الميريوفيلوم) Myirophyllum aquaticum، التي تتميز بقدرتها على النمو والازدهار بكثافة، خصوصاً مع ارتفاع تركيز المغذيات بالمياه.

أسماك البياض النيلي:

كما تعاني مياه البحيرات الإفريقية غزو العديد من الأنواع الحية الحيوانية الغريبة، لعلّ من أهمها أسماك البياض النيلي Lates niloticus Nile perch، وهي أسماك يبلغ وزنها ٤٤٠ رطلاً، ويزيد طولها على ٦ أقدام، وهي واحدة من أفضل الأمثلة على الآثار السلبية للأسماك الغازية على الأنظمة الإيكولوجية المائية[2]، وقد أُدخلت إلى بحيرة فيكتوريا عام ١٩٥٤م بواسطة البريطانيين، وأصبحت مصدر دخل لحوالي ثلاثة ملايين مواطن بمنطقة بحيرة فيكتوريا التنزانية (في نهاية عام ٢٠٠٥م)، وقد تسببت في انقراض عدة مئات من الأنواع المحلية، إلا أنّ أعدادها تراجعت خلال السنوات الأخيرة تحت ضغط الصيد الجائر بالبحيرة.

رابعاً: الانكماش والتجفيف:

أ - أثر السدود ومنشآت التحكم المائي - تراجع وانكماش بحيرتي تشاد وتوركانا:

بحيرة تشاد:

تقع بحيرة تشاد بإقليم الساحل الإفريقي، ويعيش بحوض البحيرة قرابة ٤٦ مليون نسمة، يشكّل القطاع النيجيري ٧٫٥٪ من مساحة الحوض، إلا أنه يعيش به ٢٦ مليون نسمة،

(٢) http://www.invasivefish.com.

ويقطن في قطاع جمهورية تشاد نحو ١٠ ملايين نسمة، وفي قطاع النيجر أقل من ٣ ملايين نسمة، وفي قطاع السودان والكاميرون يقطن حوالي ٢,٥ مليون نسمة بكلٍّ منهما[١].

وتتلقى البحيرة قرابة ٤٣٪ فقط من كميات المطر بالحوض البحيري، ويعود ذلك لارتفاع معدلات التبخر التي تتسبب في فقد نحو ثلثها - نظراً لظروف الموقع الجغرافي بالأطراف الجنوبية للصحراء الكبرى الإفريقية، حيث تتجاوز درجة الحرارة ٤٠ درجة مئوية -، وهو ما يلقي بظلاله على حالة التوازن المائي بالحوض، فبرغم أنّ النيجر تشكّل بمفردها قرابة ربع مساحة الحوض؛ فإنها لا تتلقى سوى ٥,٥٪ من كمية التساقط، وتفقد ما يزيد عليها من خلال التبخّر[٢].

شكل (٥): التطور المساحي لبحيرة تشاد خلال الفترة (١٩٧٣م - ٢٠١٠م)

Source: UNEP, Africa Water Atlas

وخلال الفترة من ١٩٦٣م حتى ٢٠٠١م تناقصت مساحة البحيرة[٣] من ٢٣,٠٠٠ كم٢ إلى ٣٠٤ كم٢، بنسبة تناقص بلغت ٩٨,٧٪[٤] انظر الشكل (٥).

وتأتي معظم مياه البحيرة (٨٥ - ٩٠٪) عبر نهر شاري-لوجون Chari-Logone، بالإضافة إلى إمدادات نهر كومادوجو يوب Komadougou Yobe والتساقط المباشر[٥]. وقد تعرّض تصريف النهر الأول للتناقص بنسبة ٧٥٪ منذ عام ١٩٦٥م؛ نتيجة لظروف الجفاف وإجراءات تحويل المجرى، وتشير بعض الدراسات إلى تأثير السحب المائي لأغراض الريّ من النهر.

كما تعرضت إمدادات نهر كومادوجو للتناقص الشديد نتيجة للأعداد الكبيرة من السدود الأرضية التي أقيمت على مجاري المياه أعالي النهر (قرابة ٢٣ سدّاً)، والتي أسهمت في تناقص إمداداتها من ٧ كم٣ / سنوياً إلى ٠,٤٥ كم٣ / سنوياً[٦].

هذا بجانب الزيادة السكانية الكبيرة ومعدلات النمو المرتفعة بحوض النهر، فقد تضاعف عدد السكان بالحوض خلال الفترة (١٩٦٠م - ١٩٩٠م)، وتأتي هذه الزيادة مصحوبة بطلب متزايد على المياه، وخصوصاً لصالح النشاط الزراعي، الذي يعتمد عليه ٦٠٪ من السكان بمنطقة الحوض، فقد تضاعفت الاحتياجات المائية اللازمة للريّ

(١) SEDAC - 2010.

(٢) UNEP, Loc. Cit.

(٣) FAO, Adaptive water management in the Lake Chad basin: Addressing current challenges and adapting to future needs. Stockholm: World water week, August 16 - 22, 2009.

(٤) تباينت مساحة المسطح المائي لـ (بحيرة تشاد) تبايناً كبيراً عبر الأزمنة المختلفة، فمنذ ٥٠٠٠٠ سنة تكونت بحيرة تشاد القديمة كبحيرة مياه عذبة داخلية، وكانت تشغل مساحة تقدّر بحوالي مليوني كم٢، ومنذ ٢٥٠٠ - ٥٠٠٠ سنة وصل منسوب البحيرة إلى حدود وضعه في منتصف القرن العشرين، مع تذبذبه من فترة لأخرى، وكان أسرع معدل تناقص شهدته البحيرة خلال الفترة (١٩٧٢م - ١٩٨٧م)، حيث انخفضت مساحة البحيرة من ١٦٨٨٤ كم٢ إلى ١٧٤٦ كم٢.

(٥) UNEP, Africa Water Atlas, Op. Cit, p 48.

(٦) UNEP / USGS, Impacts on Africa's Lakes-Case Studies of Africa's Changing Lakes.

خلال الفترة من (١٩٨٣م – ١٩٩٤م) بمقدار أربع مرات[١]، وهو ما أدى بدوره إلى زيادة التوترات بين المزارعين والرعاة وصائدي الأسماك في الدول الإفريقية الأربع التي تطلّ على البحيرة.

بحيرة توركانا:

ومن الأمثلة الأخرى في هذا الصدد ما تشهده بحيرة توركانا أو (رودولف سابقاً)، والتي تُعد رابع البحيرات الإفريقية من حيث الحجم، وتمتد في أربع دول إفريقية، هي: (إثيوبيا، كينيا، جنوب السودان، أوغندا)، ويصل طولها إلى ٢٥٠ كم، ويتراوح عرضها بين ١٥ – ٣٠ كم، لتبلغ مساحتها نحو ٧٠٠٠ كم٢، انظر شكل (٦).

شكل (٦): الموقع الجغرافي لبحيرة توركانا وحوضها، والمجاري الدنيا للأنهار التي تصبّ بها (أومو، تركويل، كريو)

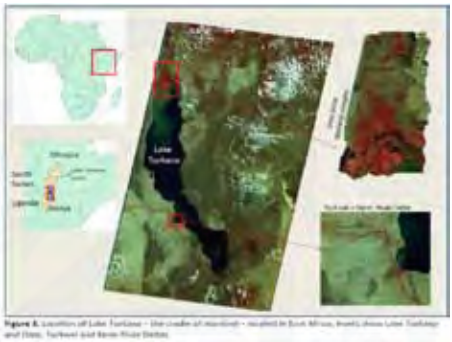

Source : UNEP – ٢٠١٣

ويصل قرابة ٨٠٪ من التدفقات المائية إلى البحيرة من خلال نهر أومو Omo، الذي يجري من الشمال إلى الجنوب عبر الأراضي الإثيوبية لنحو ١٠٠٠ كم، قبل انتهائه إلى البحيرة جنوباً، بينما تأتي بقية التدفقات عبر رافدي البحيرة الجنوبيّين: تركويل Turkwel، كريو Kerio .

(١) انظر: (GE F, 2002).

وتُعد بحيرة توركانا بحيرة مغلقة؛ نظراً لعدم وجود منافذ سطحية لمياهها، ومعدلات تسريبها المحدودة، ويؤدي الفاقد بالتبخّر إلى تناقص منسوب المياه بالبحيرة بمقدار ٢,٤م، بينما لا تزيد كميات التساقط بالبحيرة على ٢٠٠ ملليمتر/ سنوياً[٢].

ولا شك سوف يؤثر تشييد مشروعات إنتاج الطاقة الكهرومائية داخل حوض نهر أومو بإثيوبيا (المشيدة على نهر جيبي Gibe) في كمية التدفقات المائية وانتظام وصولها إلى بحيرة توركانا.

وتتمثل أهم هذه المشروعات فيما يأتي:

١ – مشروع جيبي الأول (Gibe I): بدأ بناء هذا السدّ سنة ١٩٨٦م، وتوقف العمل فيه سنة ١٩٩٠م، وتمّ استئنافه سنة ٢٠٠٠م، وقد اكتمل بناؤه سنة ٢٠٠٤م، ويبلغ ارتفاع السدّ ٤٠ متراً، ويُنتج ١٨٤ ميجاوات من الطاقة الكهربائية.

٢ – مشروع جيبي الثاني (Gibe II): يتكون هذا المشروع من نفق مائي طوله ٢٦ كم، لتحويل مياه المشروع الأول إلى نهر أومو، وقد اكتمل هذا المشروع سنة ٢٠١٠م، ويُنتج ٤٢٠ ميجاوات من الطاقة الكهربائية.

٣ – مشروع جيبي الثالث (Gibe III): بدأ العمل في هذا المشروع سنة ٢٠٠٦م، بتكلفة أكثر من ملياري دولار، بارتفاع يبلغ ٢٤٣ متراً، لإنتاج ١٨٧٠ ميجاوات من الطاقة الكهربائية، ويتوقع أن يحجز خلفه ١٤,٧ مليار متر مكعب من المياه كحدٍّ أقصى، وهو ما يعادل مجموع التدفقات المائية السنوية لنهر أومو، وسيجري إتمام إنشائه في نهاية عام ٢٠١٤م، وتقدّر متوسطات التصريف المائي التي ستصل للخزان بنحو ٤٣٨م٣ / ثانية.

وتجري في الوقت الحالي دراسات فنية

(٢) UNEP, 2013: UNEP, Global Environmental Alert Service (GEAS) ,Balancing Economic Development and Protecting the Cradle of Mankind – Lake Turkana Basin, June 2013.

لتنفيذ مشروعي جيبي الرابع والخامس (Gibe IV, V) لإنتاج ١٥٠٠ ميجاوات و ٦٠٠ ميجاوات من الطاقة الكهربائية بكلٍّ منهما على التوالي.

ووفقاً للدراسة التي أجراها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) عن التأثيرات البيئية للسدّ في بيئة البحيرة – اعتماداً على بيانات الأقمار الصناعية والنماذج الإحصائية والهيدروليكية – فقد تبين ما يأتي[١]:

– يبلغ منسوب المياه بخزان السدّ في مستوى التشغيل الأدنى ٢٠١م خلال فترة تتراوح بين ثمانية إلى عشرة أشهر عقب التشغيل، وفي أثناء هذه الفترة ستبلغ معدلات التدفق المائي إلى البحيرة ٤٢٪ من المعدل الطبيعي؛ حيث إنّ الحوض الأعلى للسدّ يسهم بنحو ٥٨٪ من جملة التدفقات المائية إلى البحيرة، وهي النسبة التي ستختزن خلف السدّ.

– عقب فترة التشغيل الأولى (٨ – ١٠ أشهر) ينخفض معدل التدفق المائي إلى البحيرة ليصل إلى ٦٤٠م٣ / ثانية، بمقدار ١٠م٣ / ثانية، كذلك، عقب فترة التشغيل الأولى ينخفض منسوب سطح البحيرة بمقدار متر واحد؛ نتيجة انخفاض التدفقات المائية، وبعد انتهاء هذه الفترة يواصل منسوب سطح البحيرة انخفاضه إلى ١,٨م خلال ١٢ سنة.

– أظهر تحليل بيانات الفاقد المائي الناتج عن التبخّر والنتح خلال الفترة (٢٠٠١م – ٢٠٠٩م) أنّ مشروع السدين الأول والثالث (Gibe I & III) سوف يبلغ فاقدهما المائي نتيجة التبخّر ١,٣٤م و ١,٤٦م / سنة على التوالي، كما ستفقد البحيرة نتيجة السبب نفسه ما يزيد على ٢,٤م/ سنة.

– ترتبط التغيرات في خط الشاطئ البحيري بالتباينات في منسوب سطح البحيرة المائي، وقد أظهرت الدراسة (نقاطاً ساخنة Hot Spots) تتعرض لتراجع خط الشاطئ بمعدلات كبيرة، وقد تمثلت بالأساس في دلتا نهر أومو بالشمال، ودلتا نهري تركويل وكريو بالشاطئ الغربي للبحيرة.

وقد واجه مشروع (جيبي الثالث Gibe III) احتجاجات محلية وعالمية كبيرة؛ بحجة أنه سيغرق أراضي واسعة، ويتسبب في تهجير ٥٠ ألفاً من قبائل التوركانا، إضافة إلى تأثيراته السلبية في بيئة البحيرة[٢]، فسوف يُحدث إنشاء السدّ اختلالاً في وظائف الأنظمة الإيكولوجية وخدماتها بالضفاف والدالات النهرية والمصايد السمكية البحيرية، إلى جانب إخلاله بحالة التنوع الحيوي، وبخاصة الأضرار التي ستصيب واحداً من أضخم التماسيح النيلية البرية بالعالم.

وتسببت هذه الاحتجاجات في إحجام بعض الممولين عن المشاركة، وهو ما أجّل تشغيله، حيث كان مخططاً له أن يكتمل في ٢٠١١م.

ب – التجفيف والإطماء (بحيرة المنزلة بمصر نموذجاً):

تواجه البحيرات الشمالية الواقعة على ساحل دلتا النيل بمصر مشكلة التجفيف والإطماء، حيث تناقصت مساحة البحيرات الأربع الواقعة بساحل الدلتا الشمالي والشمالي الغربي (المنزلة، البرلس، مريوط، إدكو) من ٢٦٩٦ كم٢ عام ١٩١٣م إلى ١٧٦١ كم٢ عام ١٩٩٧م، بنسبة ٣٤,٧٪، بمعدل ١١,١ كم٢ / سنوياً، وفقاً لوازة البيئة المصرية[٣].

وتمثّل بحيرة المنزلة أحد أكبر البحيرات الطبيعية المصرية وأهمها، وهي مصدر

(١) UNEP, UNEP Global Environmental Alert Service (GEAS), Balancing Economic Development and Protecting the Cradle of Mankind – Lake Turkana Basin, June 2013.

(٢) عبد العزيز خالد فضل الله: مخاطر (سدّ النهضة) الإثيوبي بين الحقيقة والإثارة، صحيفة المرصد السوداني الإلكترونية – ١٩ يوليو ٢٠١٣م.

(٣) وزارة الدولة لشؤون البيئة، جهاز شؤون البيئة، التقرير السنوي لحالة البيئة في مصر، ٢٠٠٥م، ص ٧٤.

لمـــا يزيد على ربع الإنتاج الســـمكي (٢٧,٢٪) للبحيرات الداخلية والشـــمالية والمنخفضات الساحلية المصرية، إلا أنها تشهد ارتفاعاً في معدلات الإطماء - الناتج عن مخلفات الصرف الصحي وإرســـابات المصارف - كما تشـــهد اســـتقطاع مساحات كبيرة منها لإنشاء المزارع الســـمكية، وهو ما أســـهم فـــي تقطع أوصال البحيرة وركود المياه بهـــا، هذا بالإضافة إلى ردم مســـاحات كبيرة منها وتجفيفها، من أجل استصلاحها زراعياً، أو لإنشاء تجمّعات سكنية جديدة.

شكل (٧): تغيرات اللاندسكيب الأرضي بقطاع بحيرة المنزلة خلال الفترة (١٩٧٣م - ٢٠٠٣م)

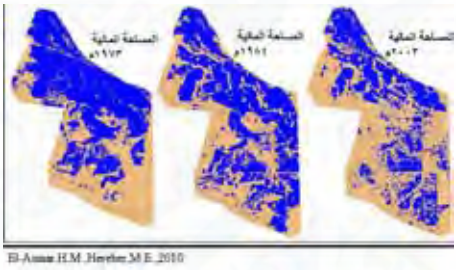

El-Asmar H.M. Hereher M.E. 2010

وتظهر المرئيات الفضائيـــة خلال الفترة (١٩٧٣م - ٢٠٠٣م)، كمـــا فـــي الشـــكل (٧)، تناقص المساحة الكلية للبحيرة من ١٤٤١ كم٢ عام ١٩٧٣م إلى ٦٧٩ كم٢ عام ٢٠٠٣م؛ بنســـبة تناقـــص ٥٢,٩٪، بمعدل ٢٥,٤ كم٢ / ســـنوياً، وانخفضت مساحة المســـطح المائي للبحيرة من ١٠٧٠ كم٢ إلى ٤٩١ كم٢؛ بنســـبة تناقص ٥٤,١٪ خلال الفترة نفسها.

خامساً: تراجع الإنتاج السمكي:

يقـــدّر الاتحـــاد العالمي لصـــون الطبيعة (IUCN) أنّ ٣٠٪ من أســـماك المياه العذبة، ونحو ٨٠٠ نوع من الأنواع الحية الأخرى، على حافة الانقراض في البحيرات الإفريقية[١].

وعلى خلفيـــة دراســـة أعدهـــا الاتحاد، اســـتغرقت خمســـة أعوام، تمّ خلالها دراسة ٥١٦٧ نوعاً من الكائنات التي تعيش في المياه العذبـــة، وجد الباحثـــون أنّ ٢١٪ من الكائنات من أســـماك ورخويات مهددة بالانقراض، ومن أصل ١٩١ نوعاً من الأسماك التي تمّت دراستها صُنّفت ٤٥٪ من الكائنـــات المائية في (بحيرة فيكتوريا) و ١١ نوعاً من الأســـماك في (بحيرة بارومبي مبـــو) Mbo Barombi بالكاميرون ككائنات مهددة بالانقراض[٢].

يأتي ذلك في الوقت الذي يعول فيه القطاع السمكي بالقارة الإفريقية نحو ٣٠٠ ألف نسمة، وبحســـب منظمة الأغذية والزراعـــة العالمية FAO فإنّ ٧٠٪ من البروتيـــن الحيواني الذي يتحصل عليه الســـكان هو بروتين سمكي، كما تدعم البحيرات الإفريقية مصـــايد الأســـماك الداخليـة بنسبة تتراوح بين ١٦ - ١٧٪.

وتعاني المصايد البحيرية خلال الســـنوات الأخيرة أخطار الصيد الجائر وتناقص المخزون الســـمكي، فوفقاً لـــ (اتحاد مصايـــد بحيرة فيكتوريا LVFO) تناقصـــت الكتلة الحيوية الكلية لأسماك البياض النيـــلي من ١,٤ مليون طـــن (٩٢٪ مـــن الكتلة الحيويـــة الإجمالية للبحيرة) في عـــام ١٩٩٩م إلى ٣٦٧,٨٠٠ طن (١٨٪ من الكتلة الحيوية للبحيرة)[٣].

(١) IUCN, Freshwater Biodiversity Assessment Programme, Centre for Mediterranean Cooperation, 2004.

(٢) متاح على: http://www.bbc.co.uk/arabic/2010/09/100902).

(٣) SmartFish Programme - Indian Ocean Commission (IOC), Implementation of a Regional Fisheries Strategy For The Eastern-Southern Africa and India Ocean Region,

وقد شهدت البحيرة زيادة في أعداد الصيادين من ٨٤ ألف صياد خلال عام ١٩٩٠م – ١٩٩١م إلى ١٢٢ ألف صياد في عام ٢٠٠٠م، وارتبط ذلك بشكل كبير بالتغيّر الحادث في تكنولوجيا الصيد؛ وهو ما أدى إلى تعدد المصانع السمكية بضفاف البحيرة واشتداد المنافسة فيما بينها، والذي أسهم في ارتفاع كميات الصيد بشكل مطّرد، لينعكس سلباً على الزريعة السمكية؛ ومن ثمّ قدرة البحيرة على الإمداد[١]، نظراً لاتباع طرق ووسائل صيد غير قانونية، كاستخدام شباك مخالفة، وإقامة سدود وأحواش داخل الجسم المائي للبحيرة وغيرها[٢]، بالإضافة إلى تلوث مياه البحيرة والانتشار الواسع لنبات ورد النيل بها.

كذلك تناقص الإنتاج السمكي في (بحيرة تنجانيقا) – التي تتقاسمها جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنزانيا وزامبيا وبوروندي – خلال الأعوام الثمانين الماضية بنسبة ٣٠٪، حيث ترتفع الكثافة السكانية بضفافها، ويقع مسطحها تحت وطأة الضغط والاستغلال الزائد[٣]، وهو ما يفاقم من مشكلات الغذاء والفقر بحوض البحيرة، حيث يعتمد ٢٥ – ٤٠٪ من السكان عليها كمصدر للبروتين الحيواني.

كما شهد المخزون السمكي في (بحيرة مالاوي) – التي تتقاسمها مالاوي وموزمبيق وتنزانيا – انخفاضاً واضحاً خلال العقدين الأخيرين بنسبة تزيد على ٩٠٪، حيث انخفض من ٣٠ ألف إلى ألفي طن متري في العام، ويرجع سبب ذلك إلى ارتفاع كثافة السكان بضفاف البحيرة – فهناك نحو ١,٥ مليون مالاويّ يعتمدون على البحيرة كمصدر للغذاء، ويستخدمونها وسيلة للنقل –، بالإضافة إلى الصيد الجائر، وانخفاض منسوب سطح البحيرة لقرابة المترين[٤].

وفي مصر؛ تراجع الإنتاج السمكي للبحيرات الشمالية (المنزلة، البرلس، إدكو، مريوط) من ٤٠٪ من إجمالي الإنتاج السمكي المصري في عام ١٩٩١م إلى ١١,١٦٪ فقط عام ٢٠٠٦م[٥].

سادساً: التغيّرات المناخية وآثارها في بيئة البحيرات الإفريقية:

سوف تشهد العديد من البحيرات الإفريقية سلسلة من التأثيرات المرتبطة بظروف التغيّر المناخي، والتي تمثّل الأنشطة البشرية العامل الرئيس المسؤول عنها.

وتتميز البحيرات الكبرى الإفريقية بحساسيتها لعوامل التغيّر المناخي، فارتفاع درجة الحرارة يؤدي إلى زيادة الفاقد من المياه بالتبخّر، يزيد من ذلك وجود مؤشرات على تناقص حجم التساقط المائي بأحواض هذه البحيرات، وتشير القياسات إلى ارتفاع درجات الحرارة بالأقاليم المدارية بمقدار ٠,٥ درجة مئوية عام ١٩٨٠م عمّا كانت عليه بالقرن السابق، وارتفاعها بمقدار ٠,٣ درجة مئوية خلال الفترة من ١٩٥١م – ١٩٨٠م[٦].

Assessment of IUU, Activities on Lake Victoria, June 2012.

(١) Odada, E.O, et al, Mitigation of Environmental Problems in Lake Victoria, East Africa: Causal Chain and Policy Options Analyses, Ambio Vol. 33 No. 1,2- Feb. 2004, pp 14 - 15.

(٢) Odada,E.O, et al, Op.Cit, p 16.

(٣) Science Museum of Minnesota/UNEP/ Wildchimpanzees.org.

(٤) http://www.africajournalismtheworld.com.

(٥) الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية (مصر)، ٢٠٠٦م.

(٦) IPCC 1996, WG II, Box 10 - 1.

وقد ارتفعت درجات الحرارة في بحيرة فيكتوريا بمقدار ٠,٥ درجة في مطلع عام ١٩٩٠م مقارنة بما كانت عليه عام ١٩٦٠م، في الوقت الذي تتوقع فيه السيناريوهات المناخية الحالية أنّ أي ارتفاع بسيط في درجات الحرارة والتوازن المائي بالنطاق المداري يمكن أن يُحدث تغييرات فجائية في مناسيب المياه وأنظمة الامتزاج والإنتاجية[١].

كما كشفت القياسات التي أجريت على (بحيرة تنجانيقا) خلال السنوات المائة الأخيرة عن ارتفاع درجة الحرارة بمياه البحيرة بمعدل ٠,١ درجة مئوية كلّ عشر سنوات، وهو ما أثّر ويؤثر في حالة الاستقرار الإيكولوجي بالبحيرة، وتسبّب في فقد البحيرة لنحو ٢٠٪ من إنتاجاتها البيولوجية[٢].

وكما أنّ للتغيرات المناخية تأثيرات سلبية في بعض المناطق؛ فإنه قد ينجم عنها بعض التأثيرات الإيجابية في مناطق أخرى، ففي مصر؛ كشفت إحدى الدراسات عن الأثر المحتمل للتغيّرات المناخية على معدلات البخر المائي لـ (بحيرة السد العالي)، فمن المتوقّع تناقص التبخير السّنوي من البحيرة خلال الفترة من ٢٠٠٧م حتى ٢٠١٧م بمقدار ٠,٥ ملليمتر - أي ٠,٥ مليار ماء متر مكعّب في كلّ مساحة البحيرة -، وحيث إنّ كمية البخر الحالية هي ١٠ مليارات متر مكعّب، فمن المتوقع أن تصل إلى ٩,٥ مليارات متر مكعب في نهاية عام ٢٠١٧م[٣].

خاتمة:

بناءً على ما سبق؛ فإنّ الوضع الحالي لبحيرات القارة يستدعي اتخاذ العديد من التدابير لحمايتها واستدامة أنظمتها، لعل من أهمها:

- وقف جميع مظاهر التلوث المائي، وتنظيم أنشطة الصيد، وإخضاع مشروعات التنمية بضفاف البحيرات لعمليات تقييم ومراجعة بيئية.
- الحفاظ على التنوع الحيوي للبحيرات، والمكافحة الحيوية للأنواع الغريبة الغازية.
- تأسيس مناطق محمية داخل أحواض المياه التي تصرف على البحيرات، وإنشاء إدارة آلية للاستخدام المستدام للبحيرات ومصادرها.
- على الدول التي تتقاسم أحواض مائية اتباع نهج مشترك لإدارة الموارد المائية الحوضية إدارة متكاملة.
- أخذ التدابير اللازمة للتكيف مع التغيّرات المناخية المتوقعة، والتخطيط لتفادي التأثيرات السلبية الناشئة عنها.
- الارتقاء بالمستوى المعيشي والوعي البيئي للسكان في أحواض البحيرات، مع تطوير المشاركات بين السلطات الحكومية والمواطنين والمؤسسات الخاصة، خصوصاً في مناطق البحيرات التي تقع تحت التهديد.

(١) IPCC 1996, Op. Cit.

(٢) Borre, L, Warming Lakes: Climate Change Threatens the Ecological Stability of Lake Tanganyika, Water Currents, March 7, 2013. Available at: (http://newswatch.nationalgeographic.com).

(٣) Dawod, M. A. & El-Rafy, M. A., Effect of the Climatic Change on Nasser Lake Evaporation in Egypt, Egyptian Meteorological Authority-Meteorological Research Bulletin -ISSN 1687-2006-1014-Vol-21.

إفريقيا.. والكفاءات المهاجرة

أ. محمد العقيد *

مدخل تمهيدي:

الهجرة من أبرز ما يجسّد حيوية سلوك الإنسان في تحركاته البشرية Human movement، فعملية الحراك والانتقال وتدفقات الهجرة نشاط دائب غير قابل للإيقاف، وهو جزء لا يتجزأ من التاريخ البشري، وعامل من العوامل المحدّدة له.

وقد جعل الله الكون - على امتداده - مسرحاً للحراك البشري، ومرتعاً للإنسان، ومجالاً للنظر والتبصّر والتأمل والتفكّر فيما يكون سبباً في هدايته، فأمر الناس بالانتشار في الأرض، والمشي في مناكبها، ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ [الملك : ١٥]، ودعاهم إلى النظر في ملكوت السماوات والأرض: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللّهُ مِن شَيْءٍ ... ﴾ [الأعراف : ١٨٥].

وقصر الإسلام الهجرة الحقّة فيما نهى الله عنه، حيث قال صلى الله عليه وسلم: «... والمهاجر مَن هجر ما نهى الله عنه»[١]؛ وعلى ما كانت لله ورسوله: «... فمَن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومَن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه»[٢]؛ توجيهاً لها إلى أسمى المعاني وأعظم الغايات، وهذه الهجرة ماضية إلى يوم القيامة، فقد قال صلى الله عليه وسلم: «لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة، ولا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها»[٣].

ومؤخراً - وفيما لا يزيد عن نصف قرن مضى إلا قليلاً - جاء الاعتراف بالحقّ في التنقّل واعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ حيث نصّت المادة ١٣ منه على: «لكلّ فرد حقّ في حرية التنقّل، وفي اختيار محلّ إقامته، داخل حدود الدولة»، و «لكلّ فرد حقّ في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده»[٤].

والهجرة الدولية International migration تُعَدّ اليوم عنصر تفاعل حيوي في حياة الإنسان، وفي تحديد ملامح التنمية الدولية؛ «فالأزمات الاقتصادية الحالية والمستقبلية، والتحولات السكانية عبر الزمن، والفجوات الواسعة والمتنامية في الأجور الدولية، والنُّظُم الاقتصادية الدولية المتزايدة، والتغيّرات المناخية، جميعها تعني أنّ الأشخاص سوف يصبحون في حالة تنقّل بأعداد وأساليب لم نشهدها من قبل»[٥].

ولِمَا «تنطوي عليه الهجرة الدولية من شبكة معقدة، من المحدّدات والنتائج الديمغرافية

(*) باحث وكاتب سوداني، عضو هيئة تحرير مجلة قراءات إفريقية.

(١) متفق عليه.

(٢) رواه البخاري، حديث (١)، ومسلم، حديث (١٩٠٧)، (١٥٥).

(٣) رواه الإمام أحمد في مسنده، وأبو داود والنسائي في السنن.

(٤) تقرير الهجرة الدولية لعام ٢٠٠٢م، ص ١.

(٥) تقرير لجنة بيانات الهجرة الدولية حول أبحاث وسياسات التنمية، مارس / آذار ٢٠٠٩م.

والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية»[1] في عصرنا الحاضر؛ تمّ تناولها في مؤتمرات شتّى للأمم المتحدة، منها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عُقد في سنة ١٩٩٤م، والذي لا يزال برنامجه العملي يمثّل أهم الاتفاقات الحكومية العالمية بشأن الهجرة الدولية والتنمية، وتمّ إنشاء إدارات للهجرة على المستويات الدولية، والإقليمية والعالمية، لبحث أفضل السبل لإدارة عادلة للهجرة، انطلاقاً من الإقرار بكونها من حقوق الإنسان، وقام تعاون دولي يسعى لإدارة الهجرة بدلاً من تقييدها، وسنّت القوانين والتشريعات المناسبة، ووقّع كثير من الاتفاقات في ذلك.

إنّ هجرة الكفاءات أو ما يُسمّى بنزف العقول Brain drain تُعَدّ ملفاً حيوياً وحساساً؛ «حيث تصدر فيه سنوياً آلاف البحوث والدراسات المتخصصة»[2]؛ وذلك لتفاقم هجرة الكفاءات وانعكاساتها على مستقبل التنمية العلمية والاقتصادية في المجتمعات، ولتزايد آثارها على أطرافها جميعها، إضافة إلى ما يكتنف تحديدها وتحليل تياراتها واتجاهاتها من صعوبات ناجمة عن تعقّدها وتعدد أنماطها وخصائصها، مع نقص البيانات وعدم دقتها في كثير من الحالات، وهو ما يولّد مشكلة في إدارة الكفاءات، وذلك في مقابل نقصها وحدّة التنافس العالمي على اجتذابها.

ومعاناة إفريقيا بسبب مشكلة هجرة الكفاءات والخبرات المتخصّصة (المعرفية والتقنية وغيرها) أشدّ من غيرها؛ فهي تشكّل تهديداً لعملية التنمية الشاملة في القارة بأسرها، ما يجعلها أمام مخاطر كبيرة لصعوبة تعويض تلك الكفاءات أو سدّ نقصها، بجانب كونها فقداناً لِمَا بذلته في إعدادها من جهود وإمكانات وأموال.

إنّ الوقوف على طبيعة ظاهرة هجرة الكفاءات، ودراسة أبعادها المختلفة، وبخاصة الإفريقية، هو ما يهدف البحث إلى تناوله عبر محاوره الآتية.

هجرة الكفاءات الإفريقية.. أرقام واتجاهات:

تكشف بعض التقارير والدراسات عن أرقام مذهلة لهجرة الكفاءات والعقول الإفريقية وتخصصاتها، ووجهاتها، وتزايدها المستمر، من ذلك أنّ:

- «٢٧ ألف عالم إفريقي هاجروا من مختلف البلاد الإفريقية إلى الدول الصناعية بين الأعوام ١٩٦٠م - ١٩٧٥م، وأنّ العدد قد ارتفع خلال السنوات من ١٩٧٥م - ١٩٨٥م إلى ٤٠ ألف مهاجر، ومع مطلع التسعينيات وصلت أعداد المهاجرين من إفريقيا إلى ٢٠ ألفاً سنوياً»[3]، وأنّ «هناك أكثر من مليون إفريقي حاملين لشهادات عليا يوجدون بالغرب»[4].

- القارة تفقد - بسبب الهجرة - في المتوسط ٢٠٠٠٠ طبيب ومحاضر جامعي ومهندس، وغيرهم من المهنيين سنوياً[5].

- ٥٤٪ من الأطباء، و ٢٦٪ من المهندسين، و ١٧٪ من أصحاب الشهادات العلمية العليا المتخرجين من الجامعات والمعاهد العربية والإفريقية؛ يهاجرون إلى الولايات المتحدة وكندا، وأنّ نصف الطلبة الأفارقة والعرب الذين يتابعون

(١) تقرير الهجرة الدولية لعام ٢٠٠٢م، ص ١.

(٢) The truth about brain drain, http://www.moneyweb.com/

(٣) تقرير اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لشؤون الهجرة... - العام ٢٠٠٣م.

(٤) إحصائيات منظمة OCDE - .

(٥) تقرير الأونكتاد عن أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٧م.

دراستهم بالخارج لا يعودون إلى بلدانهم[١].

– خمسة بلدان من أقلّ البلدان نمواً، منها في إفريقيا: الرأس الأخضر، وغينيا، والصومال، «خسرت في السنوات الأخيرة أكثر من نصف المهنيين من خريجي الجامعات الذين رحلوا إلى بلدان صناعية بحثاً عن أوضاع وظيفية ومعيشية أفضل»[٢].

– «أكثر من ٢٢ ألف عالم جنوب إفريقي يقيمون حالياً خارج البلاد،... وأكثر من ٦٠٪ من أصحاب التخصّصات العالية، ممن تخرجوا في الجامعات الوطنية، يتمركزون في ست دول غربية، هي: أستراليا، المملكة المتحدة، كندا، ألمانيا، فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية... ويأتي مجال الطب في مقدمة طبيعة تخصّصات هؤلاء العلماء المهاجرين للبلاد؛ فقد ترك البلاد أكثر من ٣٠٪ من الأساتذة الأطباء في جامعة كيب تاون (العاصمة)، ويلي مجال الطب الصيدلة والهندسة والتربية والتجارة، وغيرها من مجالات التقنية الحديثة»[٣].

– «القارة خسرت ما يقدّر بنحو ٦٠ ألفاً من المديرين على مستويات الإدارة العليا والمتوسطة بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠م؛ ... وقد نبّه الدكتور لالا ابن بركة، من اللجنة الاقتصادية لإفريقيا في عام ٢٠٠٠م، إلى ضرورة معالجة المشكلة، وإلا فإنّ إفريقيا سوف تخلو في ظرف ٢٥ سنة من الكفاءات»[٤].

– بعض الدراسات أوضحت أنّ «المرأة الإفريقية المتعلّمة أصبحت تمثّل ٤٤٪ من المهاجرين الأفارقة إلى دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادية،... وأنّ عدد المهاجرات الإفريقيات المتعلمات، في الفترة من ١٩٩٠م حتى ٢٠٠٠م، ارتفع بنسبة ٧٣٪»[٥].

– شهد السودان في السنوات الأخيرة تزايداً في أعداد هجرة الكفاءات بصورة ملاحظة، وبخاصة عام ٢٠١٢م، وبلغت في العام ٢٠١٣م درجة مخيفة، وخصوصاً في الأطباء وأساتذة الجامعات، والإحصاءات الآتية تعكس معدل زيادة الهجرة للفترة (٢٠٠٨م – ٢٠١٢م) [٦]:

إحصاء (١): تزايد أعداد الهجرة من السودان خلال السنوات ٢٠٠٨م – ٢٠١٢م

إحصاء (٢): هجرة الأطباء السودانيين خلال السنوات ٢٠٠٨م – ٢٠١٢م

إحصاء (٣): هجرة أساتذة الجامعات السودانيين خلال الفترة ٢٠٠٨م – ٢٠١٢م

إحصاء (٤): أكثر البلدان احتواء على مهاجرين دوليين، ٢٠٠٠م – المصدر: تقرير الهجرة الدولية، ٢٠٠٢م

يلاحظ من الأرقام والإحصاءات السابقة ما يأتي:

أ – الزيادة المطردة في أعداد هجرة الكفاءات الإفريقية إلى الدول المتقدّمة.

ب – تشمل هجرة الكفاءات حملة الشهادات العليا وخريجي الجامعات من الجنسين.

ج – يأتي في مقدمة الكفاءات المهاجرة: أساتذة الجامعات، الطب، الهندسة، الصيدلة،

(١) إحصائيات برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة بخصوص البلدان العربية والإفريقية.

(٢) تقرير الأونكتاد عن أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٧م.

(٣) تقرير لشبكة مهارات جنوب إفريقيا.

(٤) تقرير الأونكتاد عن أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٧م.

(٥) عبد السلام مارفوك، دراسة أجراها في جامعة لوفان في بلجيكا، انظر:
http://www.al-khayma.com/women/african_women_05112010.htm

(٦) مصدر الإحصاءات (١) (٢) (٣) أعلاه: مجلة آفاق الهجرة، مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان، جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج، ع –١٠ يونيو ٢٠١٣م، ص (٢١، ٢٣، ٢٤).

التربية، التجارة، مجالات التقنية الحديثة، مديرو الإدارات العليا والمتوسطة.

د - أبرز الدول المصدّرة للكفاءات: جنوب إفريقيا، غانا، السودان، نيجيريا، الكنغو، إثيوبيا، بوركينافاسو، كينيا، يوغندا، الصومال، الرأس الأخضر، غامبيا.

ه - أكثر الدول استقطاباً للكفاءات الإفريقية: الدول الصناعية، ودول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادية، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا، المملكة المتحدة، ألمانيا، فرنسا، النمسا، ودول الخليج العربي، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والإمارات.

هجرة الكفاءات الإفريقية.. العوامل:

تمثّل الحاجة - على اختلافها - الدافع الأساس لحراك الإنسان أو استقراره، تبعاً لفقدانها أو توافرها، وقد ساعد الواقع المعاصر على تصاعد وتيرة الهجرة العالمية، وبخاصة هجرة الكفاءات الإفريقية؛ بتوفيره عوامل كثيرة، أهمها:

- العولمة: وفروضات النظام العالمي الحديث، وسياسات الانفتاح، والنفاذ إلى الأسواق عبر المؤسسات عابرة الحدود والقارات وأنشطتها الممتدة؛ حيث برزت سوق عمل عالمية، وأصبحت «الاحتياجات المكثفة للهجرة مبنية على التحولات السريعة التي رافقت العولمة، مثل تنامي الحاجة إلى عمالة عالية ومتنوعة الخبرات والمهارات، وقد بلغت نسبة الحاصلين على مؤهلات جامعية فأعلى من المهاجرين إلى أمريكا الثلثين سنة ٢٠٠٠م»[١].

- ثورة التقنية: ونموّ أسواقها، حيث قدّر «أن يزداد النموّ في الفئات المهنية، مثل المهندسين ومهندسي شبكات الحاسوب، ومديري الأنظمة والمبرمجين، وما شابه ذلك، نمواً هائلاً بنسبة ٤٥٪ بين عامي ٢٠٠٤م و ٢٠١٤م... وزيادة الطلب على مهندسي الأنظمة بنسبة ٥٥٪، والطلب على مطوّري البرمجيات بنسبة ٦٨٪ بحلول عام ٢٠١٢م»[٢]، وتقدّر منظمة العمل الدولية الحاجة السنوية لدول الاتحاد الأوروبي في مجال التكنولوجيا الحديثة للمعلومات بـ ١٫٧ ملايين فرد[٣].

- الفجوة الواسعة بين دول الجنوب ودول الشمال: وما تتمتع به الأخيرة من أوضاع اقتصادية وتنموية وتطوّر تقني، وما تتيحه من فرص في الدراسات العليا والتخصصات العلمية الأكثر تقدّماً، والبحث العلمي ووسائله، والتجريب وزيادة الخبرة، كما أنّ ظروف العمل فيها تُعَدّ وسيلة لتحقيق الطموحات العلمية.

- التنافس العالمي على الكفاءات: التي تُعَدّ ميزة تنافسية، وتمثّل الكادر المؤهّل للتعامل مع نُظُم الإدارة الحديثة، والتقنيات المتطورة، والتراكمات المعرفية وإدارتها واقتصادياتها، وقد «تنبأت مؤسسة ماكينزي منذ عام ١٩٩٨م بقيام حرب على الكفاءات في دراسة استقصائية لها باسم (حرب الكفاءات) »[٤].

- سياسات الدول الكبرى واستراتيجياتها تجاه الدول الضعيفة: وبخاصة الإفريقية، واستغلال مواردها المادية والبشرية، وبخاصة الكفاءات والعقول.

---

(١) محمد علي اللطيفي: هجرة الأدمغة العربية، إهمال دولة أم إغراءات مالية، انظر:
http://arabic.babelmed.net/tahqiq-sahafi/٨٩-portraits-of-a-generati html.06-59-05-30-07-2012-on/632

(٢) مايكل نبكسيل: تحديات اكتساب الكفاءات والاحتفاظ بها في عصر هجرة الكفاءات، مؤتمر المندوبين المفوضين.

(٣) محمد علي اللطيفي، مصدر سابق.

(٤) مايكل نبكسيل، مصدر سابق.

– انتصار المعسكر الليبرالي بعد الحرب الباردة: ما أدى إلى توسّع اقتصاديات ما يُسمّى بالمدن والحواضر الكبرى Mega-cities ، وتنافسها على جذب المهارات والكفاءات العالية من الفئات المهاجرة[1].

– علاقة بعض الدول بالهجرة بوصفها مكوّناً رئيساً في تاريخها الحديث: كبلدان أمريكا الشمالية (كندا، والولايات المتحدة الأمريكية).

– التخلّف العام الذي ورَّثه المحتل الأوروبي الدول الإفريقية: وحرصه على استدامته؛ بحرمانها خبراتها وكفاءاتها العلمية، وعدم تمكينها من التطوّر العلمي والتقني.

– ضعف الدولة الحديثة في العالم الثالث وإفريقيا: وافتقادها مقومات النهضة والتطور، فمعظمها وحدات سياسية صغيرة، ذات أنظمة هشّة، واقتصاديات ضعيفة.

– انعدام العدالة الاجتماعية: التي تتيح فرص التنافس والارتقاء دون عوائق في معظم البلدان الإفريقية.

– غياب السياسات العلمية، والتخطيط التربوي السليم للنشاط العلمي والتقني: وربط مخرجاته بحاجات المجتمع والفرص المتاحة، والعجز عن استيعاب الكفاءات.

– الصلات التاريخية والروابط الثقافية الناتجة عن العلاقات الاستعمارية القديمة في إفريقيا: فقد هاجرت أعداد كبيرة من دول إفريقيا الفرنكفونية إلى فرنسا على الرغم من إمكانية وجود مزايا أكبر في دول أوروبية أخرى[2].

– ضعف الولاء الوطني: بسبب ضعف مقوّمات المنظومة التربوية، وتمكّن روح التبعية للغرب لدى الصفوة المتعلّمة.

– ثقافة الهجرة: التي جعلت الميل إليها جزءاً من النسق القيمي للأفراد في بعض المجتمعات، وبخاصة تلك التي خضعت في فترات سابقة للاحتلال الغربي.

– التعليم العالي: وما يتيحه من فرص تحقيق التقدّم العلمي والاجتماعي، ما يجعل الأفراد أكثر استعداداً للبحث عن التغيير وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وتدفعهم إلى الهجرة.

أسباب هجرة الكفاءات الإفريقية ودوافعها:

ترجع الأسباب في مجملها إلى أركان الهجرة الثلاثة (الوطن الطارد، دول المهجر، المهاجر)، وهذه الأسباب هي:

أسباب متعلقة بالركن الأول (الوطن الطارد):

وأبرز الأسباب فيه:

– ضعف النموّ وتباطؤه في البلدان الإفريقية: فيلاحظ مثلاً أنّ «كلاً من مجموعة البلدان الإفريقية ومجموعة البلدان الآسيوية المندرجة في فئة أقل البلدان نموّاً؛ قد شهد تباطؤاً في عام ٢٠١١م، وسجلت المجموعتان كلتاهما نموّاً بمعدلات متشابهة قاربت ٤٪»[3].

– صعوبة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامّة في البلدان الإفريقية: حيث الأزمات الاقتصادية المتكررة، وقلّة الموارد المالية، وتفشّي الفقر، وعدم تكافؤ فرص العمل وقلّتها، وارتفاع نسبة البطالة، وتردي الخدمات الأساسية.

– قلّة الاهتمام بالبحث العلمي والتدريب

(١) نجيب سويعدي: إدارة سياسة الهجرة وعلاقتها بصناعة القرار المحلي، دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الإمريكية وكندا وفرنسا، لنيل الماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، انظر: http://bu.univ-ouargla.dz/ 2011 ـ 2012م، Souiadi_Nadjib.pdf?idthese=320.

(٢) انظر: راوية توفيق: هجرة أبناء الشمال الإفريقي إلى أوروبا، تحليل للأسباب والدوافع، انظر: http://www. gn٤partyradio.com.

(٣) الأونتكاد، تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠١٢م.

والتطوير: وشحّ الإنفاق والموارد المخصّصة لذلك، يشير تقرير الأمم المتحدة للتنمية للعام ٢٠٠٢م إلى أنّ مجموع استثمار دول القارة الإفريقية في مجال البحث العلمي والتنمية لا يتجاوز ٠٫٥٪ من مجموع الاستثمار العالمي في هذا المجال، وأنّ الدول الإفريقية لا يتجاوز إنفاقها على المنشورات العلمية نسبة ٠٫٨٪، إضافة لافتقار الكثير منها إلى مؤسسات معنية بالتكنولوجيا والتقنيات الحديثة.

– عدم فعالية سياسات ونظم إدارة الكفاءات وتوظيفها وتطويرها: ما يحول دون تمكّنها من ممارسة نشاطها العلمي بفعالية ومواكبة المستجدات، وعدم وجود مجالات لتخصّصات بعض الكفاءات في بلادهم، كمهندسي البترول وعلماء الذرة.

– عدم تبنّي مبادرات الكفاءات العلمية واختراعاتها: وعدم حماية الملكيات الفكرية وبراءات الاختراع؛ ما أدى إلى إهدار المعارف، وضياع الجهود العلمية.

– غياب الحريات الأكاديمية: والتضييق على حرية التعبير، وعدم احترام حقوق الإنسان، وسيادة الخوف الذي يضعف روح الابتكار والإبداع.

– الفساد الإداري: والمحسوبية في توزيع الفرص المتاحة، وفقدان الأمن الوظيفي.

– ضعف الفرص المتاحة لمشاركة الكفاءات في صناعة القرار: وتوجيه السياسات العامّة في مجتمعاتهم، بل محاربة الكثير منهم لسيادة الأنظمة الشمولية والعسكرية ذات الولاءات الضيقة.

– عدم الاستقرار السياسي، والحروب والصراعات الداخلية.

هذه الأسباب وغيرها دفعت بالكفاءات الإفريقية إلى الهروب من مواطنها إلى حيث مواطن الجذب في الدول المتقدمة (دول المهجر).

أسباب متعلقة بالركن الثاني (دول المهجر):

وأسباب الهجرة تعود في هذا الركن إلى الإغراءات الجاذبة التي تتمتع بها هذه الدول، ومن أبرزها:

– حرص الدول المتقدمة على استقطاب الكفاءات لسدّ حاجتها المتجددة والمتزايدة.

– ظاهرة التقاعد المقبلة: لجيل طفرة مواليد ما بعد الحرب في أوروبا والولايات المتحدة وكندا؛ إذ «يقدّر متوسط نمو مَن بلغ الخامسة والخمسين أو تجاوزها بنسبة ٤٪، بينما من المنتظر أن ينخفض حجم القوى العاملة من رعيل الفئة العمرية الأولى (٥٠ – ٢٠ سنة) بنسبة ٧٪ حتى عام ٢٠٢٠م»[١].

– سياسات الدول المتقدمة ومؤسساتها لجذب الكفاءات: فاعتمدت فرنسا عدة قوانين وتشريعات، وأصدرت أمريكا (البطاقة الخضراء)، وأدخلت ألمانيا عام ٢٠٠٠م صيغة مماثلة لها لاجتذاب المتخصّصين في تكنولوجيا المعلومات، والمملكة المتحدة اعتمدت قوانين تسمح للكفاءات بالإقامة لمجرد أن يكون المتقدّم للهجرة صاحب فكرة يمكن أن تترجم إلى مشروع، واتخذت هولندا والسويد إجراءات لإعفاء الكفاءات الوافدة من الضرائب والأداءات، وأدخل الاتحاد الأوروبي نظام (البطاقة الزرقاء) لتيسير منح التأشيرات لأصحاب المهارات المطلوبة، كما أعدت اللجنة الأوروبية للهجرة جملة من الإجراءات تخوّل الكفاءات المهاجرة إمكانية الحصول على رخصة واحدة، تمكّنهم من العمل والإقامة في كلّ بلدان أوروبا، وتمتعها بعدة امتيازات خاصة وظروف عمل أفضل، ولدى باقي البلدان، مثل أستراليا ونيوزلندا وكندا، شكل أو آخر من هذه الأنظمة[٢].

(١) مايكل نبكسيل، مصدر سابق.

(٢) محمد علي اللطيفي، مصدر سابق.

– فـــرص البحث العلمي والابتـــكار والإبداع: وتطوير القدرات في الـــدول المتقدمة، من ذلك «في سنة ٢٠٠١م خصّصت بلدان الاتحاد الأوروبي ١٧٨ مليار يورو للبحث العلمي، والولايات المتحدة ٣١٥ مليـــار يـــورو، واليابـــان ١٤٣ مليـــار يورو، وخصّصـــت الصين ٩٪ من ناتجها الداخلي الخام للبحـــث العلمـــي،... كما قرّر البرلمـــان الكندي رفع الموارد المالية المخصّصـــة للبحث العلمي ســـنة ٢٠٠٣م»[١]، ولذلك نجد أنّ نسبة الكفاءات الأجنبيـــة العاملة في مجـــال البحث والتنمية في الولايـــات المتحدة تبلـــغ ٥٢٪، أي ما يعادل ثلث المختصين فيه العاملين في البلدان النامية[٢].

– الحرية السياســـية والاجتماعية في العالم المتقدّم: وتيسر متطلبات المعيشة، وارتفاع العائد المادي والامتيازات والخدمات المتقدّمة.

– أســـباب أخرى عامّـــة موضوعية: بعضها مرتبط بظاهرة تحركات الإنســـان، وبعضها نشأ نتيجة أعـــراف دولية، مثل (التبـــادل الثقافي) و (نقل الخبرات).

أسباب متعلقة بالركن الثالث (المهاجر):

مـــن حيـــث دوافعـــه الخاصـــة، ورغباتـــه، وطموحاته الشـــخصية، وما يحيط به من ظروف بيئية واجتماعية وغيرها، تدفعه إلى الهجرة.

آثار هجرة الكفاءات الإفريقية:

أولاً: من الآثار الإيجابية لهجرة الكفاءات (الهجرة والتنمية):

– تُعَدّ هجـــرة الكفاءات عامـــلاً من عوامل التنمية: إذا ما تمّت إدارتها بصورة ســـليمة، وتمّ توظيف مســـاراتها بما يتوافق مع خطط التنمية الشاملة في بلدانها.

– تســـاعد على نقل المعارف والخبرات إلى بلدانها وتطويرها.

– تؤدي إلى تخفيف الضغط على سوق العمل المحليـــة: وإتاحة فرص لتوظيف أعداد كبيرة من العاطلين في البلـــدان الإفريقية، وتوفير طاقات جديدة.

– تأميـــن المليارات من العملـــة الصعبة في البلدان الأصلية للمهاجرين الأفارقة: ما يؤدي إلى إنعاش اقتصادياتها.

– تسهم في تحسين الأوضاع الاجتماعية في البلدان الإفريقية، ورخاء أسر المهاجرين.

– تســـاعد في تعميق مبادئ التفاهم العالمي والتعاون بين الدول.

– تمثّل رصيداً إضافياً للبلدان المســـتقطبة للكفاءات: وتسهم في تقدّمها، فالمهني الإفريقي الـــذي يعمل فـــي الولايات المتحدة يســـاهم في الاقتصاد الأمريكي بنحو ١٥٠٠٠٠ دولار ســـنوياً، وفي تقديرات منظمـــة الهجرة العالمية أنّ الدول النامية «تدعم أمريكا الشـــمالية وأوروبا الغربية وجنوب آســـيا بمبلغ ٥٠٠ مليـــون دولار أمريكي سنوياً»[٢].

ثانياً: من الآثار السلبية لهجرة الكفاءات الإفريقية:

– تشـــكّل خطورة على اقتصاديـــات بلدانها: وعلى مخططاتها التنموية الاقتصادية والسياسية والاجتماعيـــة، وبخاصة الخدمـــات، والتخطيط، والبحث العلمي، وتتهدد عملية التنمية الشـــاملة في القارة بأســـرها، فهنـــاك «ثمانية وثلاثون من ٤٧ بلـــداً إفريقياً جنوب الصحـــراء الكبرى تقلّ الخدمـــات الصحية عن الحدّ الأدنى القياســـي لمنظمة الصحـــة العالمية؛ حيث يوجد ٢٠ طبيباً

(١) مايكل نيكسيل، مصدر سابق.

(٢) محمد علي اللطيفي، مصدر سابق.

(٣) مشهور إبراهيم أحمد: هجرة الكفاءات وآثارها السياسية والاقتصادية على الدول النامية.

فقط لكلّ ١٠٠٠٠٠ شخص»[١].

– تسبّب نقصاً إجمالياً في الكوادر العلمية المؤهلّة: والخبرات المتخصصة والنادرة (المعرفية والتقنية)، في البلدان الإفريقية، وقطاعاتها المختلفة.

– فقدت إفريقيا رصيد استثماراتها لسنوات طويلة من الإعداد والتأهيل والتدريب للكفاءات المهاجرة: تقدّر منظمة الهجرة العالمية أنّ «بعض الدول الإفريقية والعربية تتكلف ١٠٠ ألف دولار لإعداد الفرد الواحد من الكفاءات المهاجرة،... وقد فقدت إفريقيا أكثر من ١,٢ بليون دولار من الاستثمار على المحترفين الـ ٦٠٠٠٠ الذين تركوا القارة بين ١٩٨٥م و ١٩٩٠م»[٢].

– تحمّل أعباء لتعويض نقص الكفاءات المهاجرة: فتقديرات «البنك الدولي تفيد بأنّ مائة ألف وافد من الدول الصناعية يعملون في إفريقيا بتكلفة تبلغ أربعة مليارات دولار سنوياً، وهو نفس ما أكده وزير التخطيط والتطوير الوطني في كينيا»[٣].

– الآثار السيئة على الاقتصاد: لارتفاع الأجور غير المصحوبة بزيادة مماثلة في الإنتاجية، فهذا الارتفاع يسبّب التضخم، كما تؤثر عملية الهجرة في تدنّي سعر صرف العملات الوطنية[٤].

– خطورة تأثيرها في الأجيال الناشئة من كفاءات الدول الإفريقية: فمعظمهم يفضلون البقاء في المهجر ولا يعودون إلى بلدانهم.

– تحدث خللاً في التوزيع العمري والنوعي للسكان: وقد تؤدي إلى تدمير جزئي للثروة البشرية، الأمر الذي يؤثر في التركيب الهيكلي للسكان والقوى البشرية في البلدان الإفريقية.

– إضعاف قوى التنمية في البلدان الإفريقية (الموارد البشرية، والقدرات المؤسسية): وكفاءة القيادة والإدارة فيها، وضعف أدائها.

– ازدياد اتساع الهوة في المجالات المختلفة: وبخاصة مجال العلم والتكنولوجيا بين إفريقيا والقارات الأخرى، وقد انخفض نصيب إفريقيا من الناتج العلمي العالمي من ٠,٥٪ في منتصف ١٩٨٠م إلى ٠,٣٪ في منتصف ١٩٩٠م[٥].

– تراجع بعض القيم الاجتماعية التقليدية: التي سادت في المجتمعات الزراعية خاصةً، وتفكّك الأسرة، وتغيّر خريطة العلاقات الاجتماعية، وتراجع دور الأبّ في عملية التنشئة الاجتماعية.

– إعادة إنتاج التخلّف في العالم الثالث، وإفريقيا خاصة: فالغرب «... يستقطب الكفاءات التي بإمكانها تطوير مجتمعاتها، لتنتهي النتائج بالإجمال لصالح الاقتصاد الغربي؛ حيث يقوم الغرب بتوظيف هذه الكفاءات لصالح الاقتصاد والمجهود الحربي والسياسي والثقافي الغربي، بل ينظر الغرب إلى القلّة الذين يعودون إلى أوطانهم على أنهم سفراء جيدون لنمط الحياة الغربي في بلدانهم الأصلية»[٦].

– حدوث توترات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية في البلدان المُهاجَر إليها: وقد برزت قضايا متعددة تتعلق بحقوق الإنسان، والإدماج الاجتماعي، والأمن الوطني[٧].

(١) AinalemTebeje, Brain drain and capacity building in Africa, http://www.idrc.ca/EN/Resources/Publications/Pages/ArticleDetails.aspx?PublicationID=704

(٢) المصدر السابق.

(٣) مشهور إبراهيم أحمد، مصدر سابق.

(٤) مشهور إبراهيم أحمد، مصدر سابق.

(٥) AinalemTebeje, Brain drain and capacity building in Africa. مصدر سابق

(٦) مشهور إبراهيم أحمد، هجرة الكفاءات، مصدر سابق.

(٧) مشهور إبراهيم أحمد، هجرة الكفاءات، مصدر سابق.

هجرة الكفاءات.. حلول وعوائق:

حلول لظاهرة هجرة الكفاءات:

فيما يأتي عرض لعدد من مبادرات التي تبنّتها جهات متعددة، وجدواها:

- تبنّت خطة الأنشطة لبرامج الهجرة التابعة للاتحاد الإفريقي خمسة وثلاثين نشاطاً، مع ميزانية إجمالية بقيمة ٩٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي، لمدى عامين ٢٠٠٨م - ٢٠٠٩م، في إطار خمس عمليات استراتيجية، تتعلق بتنفيذ إطار سياسة الهجرة، والبحث والإعلام، والشراكة من أجل النشر والتنفيذ لسياسات الهجرة والإطار التشريعي للاتحاد الإفريقي، والأفارقة في المهجر، ومتابعة إعلان طرابلس المشترك ورصده وتنفيذه.

- اعتراف الاتحاد الإفريقي والنيباد بالشتات الإفريقي ودوره في جدول أعمال التنمية في القارة، وقيام العديد من البرامج القطرية والدولية لتسهيل الاتصال بين إفريقيا وأبنائها المهاجرين، وقد «أطلقت المنظمة الدولية للهجرة وهيئة تنمية الصناعة الماليزية في عام ٢٠٠١م برنامجاً لتطوير التعاون المحتمل بين المهاجرين الأفارقة... وبلدانهم؛ من خلال تسهيل نقل المهارات والموارد من الشتات الإفريقي إلى بلدانهم الأصلية؛ استناداً إلى مفهوم تنقّل رأس المال البشري للمشاركة المؤقتة وطويلة الأجل، والافتراضية...، كما أطلقت هيئة تنمية الصناعة الماليزية مشاريع تجريبية في عدد من البلدان الإفريقية»[١].

- تزايد الوعي بين الشتات الإفريقي بمسؤوليتهم الأخلاقية والفكرية والاجتماعية للإسهام في جهود التنمية في إفريقيا، وتمّ إنشاء ست شبكات نقل المهارات وتسهيل بناء القدرات، بما في ذلك شبكة مهارات جنوب إفريقيا في الخارج (THE SOUTH AFRICAN NET WORK OF SKILLS) (سانسا)، إضافة إلى إسهامات الأفراد من خلال الشبكات الافتراضية، وبرامج العلماء الزائرين في الاستثمار في الشركات، والمساعدة في المشاريع المشتركة بين البلدان المضيفة والبلدان المرسلة[٢].

- وضع كشاف شامل للطاقات الإفريقية الموجودة في بلاد الشتات، تبنّته بعض منظمات الأمم المتحدة الدولية.

- نفّذ برنامج إعادة دمج الكوادر الإفريقية للمنظمة الدولية للهجرة التابع للأمم المتحدة، المعروف باسم REINTERGRATION OF QUALIFIED AFRICAN NATIONALS PROGRAMME، عملية إعادة أكثر من ٢٠٠ كادر إفريقي إلى ١١ دولة إفريقية، وذلك في الفترة بين ١٩٨٣م - ١٩٩٩م، كما تبنّى البرنامج استراتيجية جديدة تركز في الإعادة المؤقتة للكوادر بدل الإعادة الدائمة، وذلك تلبية لحاجات هؤلاء العلماء.

- تطوير التعليم الجامعي، وهو ما تعمل مفوضية الاتحاد الإفريقي - بدعم من المفوضية الأوروبية - على معالجته من خلال تعزيز الشبكة الأكاديمية الإفريقية، وتنقّل الطلاب والباحثين، ومشروع جامعة عموم إفريقيا، وحدّد الاتحاد الإفريقي (التعليم العالي) بوصفه أحد المجالات الرئيسة التي سيتمّ التركيز فيها في خطة عمل العقد الثاني للتعليم بإفريقيا (٢٠٠٦م - ٢٠١٥م).

- الإعلان عن برنامج نيريري للمنح والتنقّل، وهو واحد من اثنتي عشرة مبادرة، أطلقتها

(١) AinalemTebeje, Brain drain and capacity building in Africa مصدر سابق .

(٢) AinalemTebeje, Brain drain and capacity building in Africa مصدر سابق .

مفوضية الاتحاد الإفريقي في ٢٠٠٥م للمساهمة في التنمية والأداء رفيع المستوى للموارد البشرية الإفريقية، مع دعمه في الوقت نفسه للتنقل الأكاديمي فيما بين البلدان الإفريقية، والتخفيف من آثار هجرة العقول تبعاً لذلك، كما يهدف إلى تشجيع التعاون وإنشاء الشبكات بإفريقيا في مجال التعليم العالي والأبحاث.

– استراتيجية إفريقيا – الاتحاد الأوروبي المشتركة لعام ٢٠٠٧م، وخطة العمل الأولى (٢٠٠٨م –٢٠١٠م) للتعاون مع إفريقيا في مجال التعليم العالي، لبناء قدرة تعليمية جامعية عالية المستوى، ودعم والابتكار، وتعزيز قاعدة الموارد الأكاديمية الإفريقية، وتشارك في تطبيق هذه المبادرة المجموعات الاقتصادية الإقليمية ورابطة الجامعات الإفريقية واتحادات التعليم العالي الإقليمية الأخرى واليونسكو.

– دعمت المفوضية الأوروبية ثلاثة برامج لتحقيق أهداف الاستراتيجية المشتركة لإفريقيا – الاتحاد الأوروبي: برنامج نيريري (للمنح والتنقّل)، برنامج إيراسموس موندوس (التنقّل بين أوروبا ومناطق العالم الأخرى؛ بما في ذلك إفريقيا)، إدولينك (مشاريع التعاون الجامعي لدول إفريقيا والكاريبي ودول المحيط الهادئ).

– ورشة العمل التشاورية بجيبوتي لمناطق الإيجاد وتجمّع شرق إفريقيا، في ٧ ديسمبر ٢٠١٠م، شارك فيها بعض العلماء الأفارقة المهاجرين، والمسؤولين في البلاد الإفريقية، بجانب مديري أكثر من ١٣٠ شركة عالمية عاملة في مجال التكنولوجيا، وعدد من وكالات هيئة الأمم المتحدة، أسفرت عن إنشاء شبكة دولية متخصّصة لعلماء أفارقة، معظمهم من المبدعين المهاجرين في الشتات، بوصفها جزءاً من المبادرات الهادفة لإنعاش الواقع العلمي والإبداعي في إفريقيا، وقامت بتنظيم برامج عمل ميدانية لبعض الكفاءات على أراضي بلادهم الأمّ؛ بهدف إعادة ربطهم أولاً بوطنهم الأصلي.

– قيام حكومات الدول الإفريقية بتوقيع الكثير من الاتفاقات الثنائية مع حكومات الدول الجاذبة لنسبة كبيرة من العلماء الأفارقة، للحدّ من الهجرة من خلال القنوات الدبلوماسية والسياسية[1].

– مبادرة الجامعة العربية ومفوضية الاتحاد الإفريقي؛ لإنشاء آلية مشتركة لمواجهة قضايا الهجرة محلّ الاهتمام المشترك[2].

عوائق وتحديات:

واجهت الخيارات والاستراتيجيات المطروحة لحلّ مشكلة هجرة الكفاءات، وبخاصة خيار العودة، عوائق كثيرة، منها:

أولاً: عدم مناسبة المناخ الاقتصادي، وصعوبة الأوضاع الاجتماعية، وظروف مؤسسات التعليم العالي والخدمات المهنية في كثير من الدول الإفريقية.

ثانياً: المواقف المتناقضة للدول الصناعية الكبرى تجاه الهجرة والتنمية في إفريقيا.

ثالثاً: الاستراتيجيات المنظّمة والفعالة التي تنتهجها بعض الدول المتقدّمة ومؤسساتها لتسهيل انسياب الكفاءات إليها.

رابعاً: سوق العمل في الدول المتقدّمة، واستمرار تزايد طلبها على الكفاءات.

خامساً: عجز الحكومات الإفريقية عن توفير مصادر تقنية حديثة لمتابعة مهارات الكفاءات وابتكاراتهم.

سادساً: القيود على رغبات العودة للخبراء والكوادر من قِبَل السلطات المعنية في بلاد

(١) مؤتمر مديري الجامعات الإفريقية الذي عقد بطرابلس – ليبيا، في الفترة من ٢١ – ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٨م.

(٢) انظر: تقرير عن الاجتماع الأول لمجموعة العمل الإفريقية العربية المعنية بالهجرة، ٢٣ – ٢٢ أبريل / نيسان ٢٠١٢م، القاهرة – مصر، ص ١.

المهجر؛ حيث يعرّض بعضها المهاجر لمخاطر؛ منها فقد الجنسية أو التصريح بالإقامة القانونية.

سابعاً: عدم اعتراف بعض الدول الإفريقية بنُظُم ازدواجية الجنسية التي تتمتع بها معظم المهارات والكوادر الإفريقية في بلاد الغرب.

ثامناً: تدنّي النظرة العامة لمكانة العلم والعلماء والتخصّصات العلمية، وعدم تقديرهم في الاهتمام الرسمي والشعبي في كثير من البلاد الإفريقية.

ولّدت هذه التحديات التي تواجه خيار العودة قناعة لدى العديد من الباحثين أنّ (خيار الشتات)، والذي يُقصد به الاستفادة من المواطنين في الخارج دون انتقالهم بالضرورة إلى بلدانهم، هو الأفضل حالياً.

خاتمة:

وختاماً للبحث؛ هذه بعض الاقتراحات التي يمكن أن تسهم في فعالية معالجة سلبيات ظاهرة (هجرة الكفاءات الإفريقية):

- تطوير سياسة إفريقية مركزية شاملة للكفاءات: لإيجاد حلول للحدّ من ظاهرة هجرة الكفاءات، ومعالجة آثارها السلبية، على أن تشارك فيها المنظمات المعنية.

- إنشاء مركز إفريقي خاص بالدراسات والبحوث العلمية حول الهجرة: وتطوير أجهزة عليا على المستوى الإقليمي، ومستوى الحكومات، لإدارة الهجرة ووضع الخطط الاستراتيجية والسياسات بشأنها، والتنسيق مع الجهات المعنية المحلية والإقليمية والعالمية، لإصدار الوثائق والأنظمة التي تنظّم أوضاع المهاجرين من العلماء وأصحاب الكفاءات، والاستفادة من التجارب الناجحة، كتجربة (جهاز المغتربين بالسودان).

- وضع سياسات وطنية مرنة: تعتمد على الحوار، والدراسات الواقعية، وتركز في مصالح الجهات المختلفة، والعمل على معالجة أسباب هجرة الكفاءات، وتعرّف أسباب إخفاق تجارب بعض الدول وخططها وبرامجها لعودة الكفاءات المهاجرة.

- تطوير أنظمة الاتصال والمعلومات وتبادلها: وعمل بيبلوغرافية شاملة للكفاءات الإفريقية المهاجرة؛ بهدف تعرّف حجمها وميادين اختصاصها وارتباطاتها وظروف عملها، وإقامة قواعد بيانات للخبراء الأفارقة بالمؤسسات على المستوى القطري والقاري والعالمي وتحديثها.

- التشخيص الدوري لحالة هجرة الكفاءات وتداعياتها: الأمر الذي يمكّن من وضع استراتيجية متكاملة وتحديثها لترشيد سياساتها، وتفعيل دورها في التنمية.

- إعادة النظر في القواعد المكرّسة في المؤسسات: ومراجعة نُظمها وإجراءاتها في إدارة الموارد البشرية، ومدى مراعاتها لمصالح أصحاب الكفاءات، وتطوير ممارسات فعّالة لإدارة الكفاءات على المستويات كافة.

- توسيع إطار مشاركة الكفاءات - بحسب اختصاصاتهم -: في التخطيط، وصنع القرارات، ووضع السياسيات، وإجراء البحوث والدراسات الفردية والمشتركة والاستشارات، ومشاريع التنمية في بلدانهم الأصلية، وذلك ضمن استراتيجية وطنية شاملة للتنمية.

- ربط النشاط البحثي والعلمي باستراتيجيات التنمية الشاملة في المجالات المختلفة: السياسية، والاقتصادية والتربوية، والاجتماعية، واعتماده مرجعية للتخطيط الاستراتيجي للدولة، وسياساتها وبرامجها ومشروعاتها التنموية.

- إعداد برامج وطنية شاملة للنهوض بالبحث العلمي: وإنشاء المزيد من مراكز

البحـــوث التنمويـــة والعلميـــة المتخصّصة في الدول الإفريقية بالتعاون مع المنظمات المعنية، وتوظيـــف الخبـــرات الإفريقيـــة المهاجرة في الإشـــراف على هذه المراكز، والإسهام المباشر فـــي إدارة أعمالهـــا وأنشـــطتها، يُذكر في ذلك «إنشاء الهند لقرى علمية لتسهيل البحث العلمي في التكنولوجيات الجديدة؛ ما ساهم في التقليل من هجرة الكفاءات الهندية إلى الخارج»[1].

– إنشـــاء مواقع إلكترونية على المستويات كافة: مواقع وطنية ومواقع للمؤسســـات ومواقع مركزية، لتوفيـــر المعلومات عـــن الاحتياجات الوطنيـــة مع ما يتوفـــر من كفـــاءات بالخارج، وإرشـــادها إلى الفـــرص المتاحة فـــي بلدانهم الأصلية.

– التوسّع في تنفيذ سياسات التعاون البحثي، وتبـــادل العلماء والباحثين الأفارقة عبر الحدود: بدعـــم حرية تنقّلهم في بلدانهـــم الأصلية، وفي القارة عموماً، وتبسيط الأنظمة الإقليمية لضمان الجودة واعتماد الشهادات والبحوث العلمية.

– تشـــجيع الإبداع العلمي والتقني: باعتماد نظام للابتكار في جميع الدول ومؤسسات التعليم العالي، وتبنّي مبادرات المهاجرين، وإنشاء لجنة للإفريقييـــن الموجودين فـــي المهجر، تختص بتنســـيق مســـاهماتهم في العلـــم والتكنولوجيا بإفريقيا ودعمها.

– إنشـــاء قنوات التواصل مـــع المهاجرين، وبخاصة الكفاءات: وربطهم وأســـرهم بأوطانهم ولغاتهـــم وعاداتهـــم وتقاليدهـــم، كالجمعيات والروابط، وإعـــداد برامج تلفزيونيـــة وإذاعية خاصـــة بالمغتربين، وفتح المـــدارس الخاصة لأبنائها في دول المهجر لتعميق صلاتها ببلدانها، وتعميق روح الولاء والانتماء للوطن فيها.

– تنظيم ملتقيات ومؤتمرات علمية للكفاءات الإفريقيـــة المهاجـــرة: ووضع برامـــج منتظمة لمشـــاركاتها في نقـــل المعرفـــة والتكنولوجيا، والمشـــاركة في تنفيذ المشروعات التنموية في بلادها.

– توفير بيئات محلية مناسبة مادياً ومعنوياً: للاحتفاظ بأعضاء هيئة التدريس في الجامعات، وإنشاء (كراســـي الموهوبين) لجذب المتفوقين والاحتفـــاظ بهم، وتكويـــن روابـــط وجمعيات الخريجين لتوثيق علاقتهم بجامعاتهم وبلدانهم.

– تنظيـــم الكفـــاءات المهاجـــرة لجهودها: وتقديم الدّعم الإيجابي فكرياً ومادياً وسياســـياً لمســـاعدة مبادرات إفريقيا وجهود التنمية في بلدانها.

وفـــي الرؤية المســـتقبلية؛ يبقى خيار عودة الكفاءات الإفريقية (مطروحاً)، تحت ضغوط تيار العولمة الجارف، وحرب الكفـــاءات، والمواقف المتناقضة للـــدول الصناعية الكبـــرى، وتزايد معدلات الفجـــوة بين تلك الـــدول ودول العالم الثالث، بما فيها الدول الإفريقية، في مجال العلم والتكنولوجيا، وآليات ســـوق العمل العالمية من جانب، و (مرهوناً) من جانب آخر بمآلات أوضاع القارة السياســـية والاقتصادية والتنموية بصورة عامّة، وتحت ذلـــك تندرج منظومـــات متكاملة من الخطط والبرامج والسياســـات والإجراءات والآليات الضروريـــة، كما اقترح في هذا المقال وفـــي غيره، لإحداث تغيير شـــامل، وإيجاد بيئة إفريقية مناســـبة، تحقّق أدنى متطلبات استقرار الكفاءات، وما يعينها على العطاء والإبداع، وتقف من ورائهـــا الإرادات بكلّ أنواعها ومســـتوياتها، ومهمـــا كان النجاح في ذلـــك؛ فالعودة لا يمكن أن تكون شـــاملة، ولن تكون دائمة؛ حيث يفرض الواقع نفسه.

(١) إدريس ولد القابلة: الشباب المغربي وتحدي هجرة الكفاءات، انظر: http://www.diwanalarab.com.

مستقبل الوضع اللغويّ في جمهورية جنوب السودان

بروفيسور كمال محمد جاه الله *

يهدف المقال إلى استقراء مستقبل الوضع اللغوي في جمهورية جنوب السودان ما بعد الانفصال عن السودان، عبر تتبع إرهاصات ذلك الوضع في جملة من الأحداث ذات الصلة بالشأن اللغوي، تلك الأحداث التي تمثّل نقطة الانطلاق للسياسات اللغوية التي تبنّتها تلك الجمهورية التي ولدت رسمياً في التاسع من يوليو من العام ٢٠١١م.

ولكي يحقق هذا المقال ما يهدف إليه؛ فإنه سيتناول المحاور الآتية بشيء من الاختصار:

أولاً: الوعي باللغات المحلية في جنوب السودان.

ثانياً: الوضع اللغوي في جنوب السودان قبل اتفاقية السلام الشامل (٢٠٠٥م).

ثالثاً: واقع الوضع اللغوي في جنوب السودان في الفترة الانتقالية (٢٠٠٥م – ٢٠١٠م).

رابعاً: مستقبل الوضع اللغوي في جمهورية جنوب السودان.

أولاً: الوعي باللغات المحلية في جنوب السودان:

ظلّ الوعي باللغات المحلية لدى المجموعات الإثنية في جنوب السودان – بما يبرزه من خصوصية وتفرّد – سائداً ومسيطراً، ومرصوداً منذ بواكير سنوات القرن العشرين، عندما عرف السودان في عصره الحديث لأول مرة سياسة لغوية تنظّم الموارد اللغوية، وتحدّد لبعض اللغات وظائف وأدواراً معينة.

وقد مارَسَ المستعمر البريطاني الذي كان مهيمناً على السودان (شماله وجنوبه) وقتها دوراً بارزاً في تغذية هذا الوعي، ومدّه بالمعينات اللازمة ضمن المحاولات المستميتة من المستعمر لإبعاد شعب جنوب السودان عن الثقافة العربية والإسلامية واللغة العربية، والتي وجدت بهذه المنطقة موطأ قدم لها قبل قدوم المستعمر إلى السودان، كانت محاولات المستعمر عبارة عن قوانين وأوامر، هدفت إلى خلق عزلة بشرية ولغوية واجتماعية وثقافية، مدعومة بسياسات تعليمية ولغوية، تمكنها من تحقيق أهدافها، وقد تجلّت في:

١ – مؤتمر الرجاف اللغوي (١٩٢٨م).

٢ – حزام الأرض التي لا صاحب لها (١٩٢٩م).

٣ – مرسوم المناطق المقفلة (١٩٢٩م).

٤ – سياسة الجنوب (التعليمية).

وغيرها من سياسات وإجراءات مهمّة، لكن هذه المحاولات لم تقف حجر عثرة في أن تترسخ أقدام اللغة العربية والثقافة العربية في جنوب السودان، فنشأ – لاحقاً – أطفال في المدن الرئيسة لجنوب السودان، وهي: (جوبا، واو، ملكال)، لا يعرفون غير اللغة العربية، خصوصاً في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، كما أنّ حركة اللجوء إلى الشمال التي انتظمت أعداداً كبيرة من سكان الجنوب، بسبب الحرب الأهلية منذ بواكيرها في منتصف خمسينيات القرن الماضي، وفّرت للجنوبيين فرصاً سانحة لتعلّم اللغة العربية وثقافتها في كلّ مدن الشمال.

(*) نائب عميد الدراسات العليا جامعة إفريقيا العالمية.

وقد ترتّب على مسألة الوعي باللغات المحلية في جنوب السودان حرص النّخب الجنوبية على الإشارة إلى اللغات، وتضمينها كلّ الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها مع الحكومات الوطنية التي كانت تحاربها لأسباب مختلفة، خصوصاً في الفترة الممتدة من ٩٧٢١م إلى ٢٠٠٥م.

والمطّلع على تفاصيل بنود اتفاقية أديس أبابا (١٩٧٢م)، واتفاقية السلام السودانية (١٩٩٧م)، وبرتوكول مشاكوس (٢٠٠٢م)، واتفاقية السلام الشامل (٢٠٠٥م)، ودستور السودان الانتقالي (٢٠٠٥م)، وقانون مجلس تطوير وترقية اللغات القومية (٢٠٠٨م)، وغيرها، ليقف على إصرار النّخب الجنوبية على التركيز في إيراد اللغات المحلية في بنود واضحة المعالم، ولكن سرعان ما يتمّ وضعها في حيّز التنظير ولا تبارح هذا الحيّز، لغياب الآليات التي يمكن أن تنفّذ تلك البنود، فتصبح اللغات المحلية – في الغالب الأعمّ – بعيدة عن القيام بأدوار مهمّة في مجال التعليم والإعلام والإدارة والحياة العامّة، فاسحة المضمار للّغتين (العربية، والإنجليزية) اللتين تمثلان جوهر السياسة اللغوية في السودان.

ثانياً: الوضع اللغوي في جنوب السودان قبل اتفاقية السلام الشامل ٢٠٠٥م:

ارتكازاً على ما تمّ استعراضه، فيما يخص مجال الوعي باللغات المحلية في جنوب السودان، يمكن القول بأنّ الجنوب يمثّل مسرحاً للآتي:

١ – لغات محلية عديدة (في حدود خمسين لغة).

٢ – اللغة العربية (تسمّى: عربي جوبا، أو عربي منقلا).

٣ – اللغة الإنجليزية.

بالإضافة إلى لغات مهمّة قدمت إلى الإقليم مؤخراً، تأتي في مقدمتها اللغة السواحلية التي فرضت نفسها بوصفها لاعباً قوياً وبديلاً مقنعاً.

ولا شك أنّ هذه اللغات المختلفة من حيث تاريخ الحضور، ومن حيث اختلاف الأدوار والوظائف التي تقوم بها، ومن حيث السلوك تجاهها، تحتاج إلى التعريف بأوضاعها.

وقبل التعريف بأوضاع تلك اللغات؛ لا بدّ من القول إنّ وجود تلك اللغات في مساحة جغرافية محدودة يجعلها تعيش في صراعات حادة، وقد أتاحت هذه الصراعات عبر التاريخ فرصة سانحة لانتشار اللغة العربية في ربوع جنوب السودان.

أمّا اللغات المحلية في جنوب السودان (وعددها قرابة ٥٠ لغة) باستثناء عشر لغات، هي: (الدينكا النوير، الباري، الزاندي، الشلك، اللاتوكا، المنداري، الجور، الديدنغا، التبوسا)، فإنها تقع تحت دائرة التهديد بالانقراض[1]، ولكن هذا التهديد لم يمنعها من أن تؤدي بعض الأدوار في المجتمعات المتجانسة التي توجد فيها هذه اللغات.

مع العلم بأنّ اللغات الكبرى في جنوب السودان، مثل (الدينكا، النوير، الزاندي، الشلك)، ظلّت خلال العقود الأخيرة تحظى بحضور مهمٍّ في مجال الإعلام والتعليم، ليس على مستوى جنوب السودان فحسب، فقد حظي بعضها بالبثّ في مجال الإعلام على مستوى الإذاعات الموجّهة في إذاعة أم درمان القومية، وبعض الإذاعات الولائية في الشمال.

ومع العلم أيضاً بأنّ الغالبية العظمى من تلك اللغات غير مدونة، وغير موصوفة صوتياً، ومورفولوجياً، وتركيبياً، ودلالياً، كما أنها لغات ليس لها مجامع (أكاديميات) تحميها، على الرغم من أنّ دستور السودان الانتقالي لعام ٢٠٠٥م يوجب تطويرها وترقيتها.

وتظلّ (لغة الدينكا) اللغة الإقليمية الكبرى في

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: كمال محمد جاه الله (٢٠١٠م): اللغات المهددة بالانقراض، ورقة مقدمة لورشة العمل حول جمع تراث اللغات القومية السودانية المهددة بالانقراض، أقامها مجلس تطوير وترقية اللغات، ١٤ – ١٥ يوليو، ص (٧ – ١٠).

جنوب السـودان، ناهيك عن اللغات الأخرى، بمنأى عن القيام بدور اللغة الوسيطة (المشتركة) lingua franca بين المكونات الإثنية التي تشكّل التركيبة السـكانية لجنوب السـودان، وأغلب الظن أنّ هذا الدور يصعب على أية لغة من لغات الجنوب؛ لأن كلّ جماعة إثنية تحاول قدر المستطاع التحصّن بلغتها وثقافتها، وترفض قبول الآخر اللغويّ والثقافي الذي يساكنها الإقليم.

وفي هذا الجوّ الذي تسود فيه عشرات اللغات المختلفة؛ تأتي اللغة العربية لتكتسـب – عبر عقود زمنية من التعايش مع مكوّنات الجنوب الإثنية – دور القيام باللغة الوسـيطة (المشتركة)، خصوصاً في المدن والحواضر الجنوبية.

وأمّا اللغة العربية (عربي جوبا، أو عربي منقلا) في جنوب السودان، فقد تتبع عشاري أحمد محمود (١٩٨٣م)، في مؤلفه عن العربية في جنوب السودان، المراحل التاريخية التي مرّت بها العربية في جنوب البلاد، مؤرخاً لبداية نشأتها وتطورها والأدوار التي تقـوم بها، كما قدّم دراسـة لغويـة مهمّة عن هذه اللغة[١] التي استقرت في المنطقة منذ مائتي عام.

وعلى النسـق نفسـه؛ قدّم «بول شـول دينق» (٢٠٠٥م)، في مؤلفه المهمّ عن عامية جوبا العربية، دراسـة مهمّة عن هذه العربية، وفـي هذا الكتاب يذهب «بول شول دينق» إلى أنه بالرغم من الاتصال المبكـر لبعض القبائل الجنوبية القاطنة في حدوده الشمالية، كالشـلك والدينكا، بالقبائل العربية، فإنّ بداية الدخـول الفعلي للغة العربيـة إلى الجنوب، عفوياً، وبصورتها الدارجـة كان في العهد (التركي – المصري)، على يد ثلاثة عناصر أساسـية، هي: (الجلابة، الفقراء، الجنود المصريون)[٢].

وبعيداً عن تنـاول التاريخ التفصيليّ لهذه اللغة وتطورها في جنوب السـودان؛ يمكن القول إنّ هذه اللغـة مثّلت فـي العقود الأخيرة اللغـة التواصلية الكبرى، والوحيدة في المدن الرئيسـة في الجنوب وحواضـره، وأصبحت لغة المخاطبة في التجمعات السياسـية والثقافية، حتى وصلت إلى أن تكون لغة التخاطب وسـط الجيش الشعبي لتحرير السودان، وقد صرح بذلـك عدد من قادة الحركة الشـعبية أنفسهم، وعلى رأسهم مؤسسها الراحل جون قرنق.

وقـد بثّت وسـائل الإعـلام تدشـين الحملة الإعلامية للحركة الشعبية لانتخابات أبريل ٢٠١٠م فـي جوبا باللغة العربية دون غيرها من اللغات! كما كان للغـة العربية حضور متميز في منصة الاحتفال بإقامة الجمهورية في التاسع من يوليو ٢٠١١م!

وعلى الرغـم من الدور المتعاظـم الذي تقوم به اللغة العربية من التواصل في جنوب السـودان؛ فإنها لم تسـلم من حرب لا هـوادة فيها، خصوصاً من الصفـوة الجنوبية التي كانت تفضّل عليها اللغة الإنجليزية ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً.

لقد جرت وتجـري عمليات تجفيـف مُنظّمة للغة العربية من التعليم فـي الجنوب، بوصفها لغة للتدريس فـي أغلب المـدارس، وأصبحت تدرس بوصفها مادة على مضض، وتمّت الاستعانة بأساتذة من كينيا ويوغنـدا للتدريس في الجنوب بعد أن تمّ إبعاد الأساتذة الشماليين ممن يعرفون العربية.

وأمّـا اللغـة الإنجليزية في جنوب السـودان؛ فقد دخلـت إليه بعد قرابة سـتة عقود من دخول اللغة العربية، غير أنهـا (أي الإنجليزية) لم تتغلغل وسط عامّة الشعب مثلما فعلت العربية؛ إذ ارتبطت

(١) Ushari Ahmed Mahmud (1983): Arabic in the Southern Sudan ,History and Spread of a Pidgin Creole, Khartoum, FAL Advertising and Printing Co, Ltd.

(٢) بول دينق شول (٢٠٠٥م): لهجة جوبا العربية، الخرطوم: الدار السودانية للكتب، ص (٢٢)، وانظر أيضاً: عشاري أحمد محمود (١٩٨٣م): Arabic in the Southern Sudan ، مرجع سابق، ص (٢٧ – ٣٦).

الإنجليزية بالصفوة والمتعلمين.

ويخبرنا عدد من المؤلفات، التي أرّخت لجنوب السودان في بداية القرن العشرين إلى منتصفه، أنّ المستعمر البريطاني حاول جهده أن يطرح اللغة الإنجليزية بديلاً للغة العربية لاستعمالها في مجال التعليم والإدارة والمحاكم.. إلخ، غير أنه لم يحقق نجاحاً كاملاً في هذا المجال، وبعد الاستقلال حملت الصفوة الجنوبية الراية، وما تزال، لكسر شوكة اللغة العربية، وقد حقّقت شيئاً من النجاح في هذا المجال.

وفي غياب اللغات المحلية في جنوب السودان، وتمركزها في الفصول الدنيا من مرحلة الأساس، أصبحت الساحة مهيَّأة للصراع بين اللغة العربية واللغة الإنجليزية، ولعل آخر حلبة حدث فيها هذا الصراع كانت اتفاقية السلام الشامل (٢٠٠٥م)؛ إذ نصّت بنود هذه الاتفاقية على:

- تكون اللغة العربية، باعتبارها اللغة الرئيسية على الصعيد القومي، واللغة الإنجليزية، اللغتين لأداء أعمال الحكومة القومية، ولغتي التدريس في التعليم العالي.

- لا يجوز التعصّب ضد استخدام أي لغة منهما على أي مستوى من المستويات الحكومية أو التعليمية[١].

وبذا تكون الاتفاقية قد ساوت أو كادت بين اللغة العربية واللغة الإنجليزية، خصوصاً في مجال التعليم العالي الذي تمّ تعريبه في فبراير من عام ١٩٩٠م، وفي الإعلام الذي كان حكراً (إلا قليلاً) على اللغة العربية.. إلخ.

وفيما يخص اللغة السواحلية في جنوب السودان؛ فيمكن استعراض عدد من المعلومات المهمة التي يمكن تضمينها فيما يأتي من فقرات.

أورد عشاري أحمد محمود قبل حوالي ثلاثة عقود ما نصّه أنّ: «اللغة السواحيلية تفتقر إلى أية جذور تاريخية متأصلة في إقليم جنوب السودان، كما أنه ليس لها وجود لغوي استخدامي عريض قد يعزز موقفها واحتمالات قبولها (كلغة قومية للجنوب)، ولكن المجتمعات التي تقطن في مناطق الإقليم الاستوائي المتاخمة ليوغندا وزائير (الكنغو الديمقراطية) وكينيا - واعية بوجود اللغة السواحيلية، كما أنّ فئات منها تتحدثها كلغة تخاطب مشاركة للغة العربية الهجين - الخلاسية»[٢].

ويضيف عشاري أحمد محمود - على ذلك - أنه قد تزايدت في الآونة الأخيرة (النصف الأول من ثمانينيات القرن الماضي) معدلات حضور واستخدام اللغة السواحلية في إقليم الاستوائية، نتيجة للجوء أعداد كبيرة ومتزايدة من اليوغنديين المتحدثين بالسواحلية، واستقرارهم في هذا الإقليم، ومن جهة أخرى فإنّ كثيراً من الجنوبيين العائدين من اللجوء السياسي في أقطار شرق إفريقيا في أثناء فترة الحرب الأهلية قد حملوا معهم، لدى عودتهم بعد اتفاقية أديس أبابا، اللغة السواحلية مصحوبة لدى بعضهم بالأفكار الاشتراكية لجوليوس نيريري، فتكوّنت لدى هؤلاء ثقافة إفريقية ذات بعد اشتراكي محورها اللغة السواحلية[٣].

ومن المتوقع أن تكون رقعة التحدث باللغة السواحلية قد توسعت وزادت مكانتها في جنوب السودان في العقدين الأخيرين، خصوصاً في الفترة التي أعقبت توقيع اتفاقية السلام الشامل في عام ٢٠٠٥م، والتي أنهت الحرب، ومكّنت من عودة

(١) انظر: اتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، الجيش الشعبي لتحرير السودان، التاسع من يناير ٢٠٠٥م، نيروبي، كينيا، (د. ت) (د. م) (د. ن)، ص (٢٨).

(٢) عشاري أحمد محمود (د. ت): ضد التعريب، ضمن كتاب الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس: (د. ن) ص (٢٨٧ - ٣٤٢)، ص (٢٩٣).

(٣) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الكثيريـــن من دول الجوار، كمـــا أنه في هذه الفترة قويـــت الصلات الاقتصاديـــة والتجارية بين جنوب السودان ويوغندا وكينيا، كما شهدت وجوداً مكثفاً، قوامه أعداد مهمّة من اليوغنديين والكينيين الذين أصبحت صلاتهم بهذا الإقليم قوية وتكاد تكون شبه يومية، لا سيما الذين يعملون في وظائف ذات صلة بالتجارة، أو عمالة في شتى المجالات.

كما أنّ ارتباط الجنوبيين بدول الجوار، وتطلعهم لخلق علاقات في مختلف المجالات، زاد من رغبتهم في تعلّم اللغة الســـواحلية؛ لتقوية تلك العلاقات في مقابل إدارة ظهرهم للعربية التي يرون أنها تربطهم بالشمال، ويحاول أغلبهم بشتّى السبل قطع الصلات التي تربطهم به.

وبعد أن تناولنا استعراضاً سريعاً لأوضاع اللغة في جنوب السودان قبل الانفصال؛ يجدر بنا أن ننتقل إلى تناول رؤية الحركة الشـــعبية الحزب الحاكم في الجنوب قبيل اســـتفتاء يناير ٢٠١١م، الذي أفضت نتائجه إلى الانفصال، لتصور مآلات الوضع اللغوي فـــي الجنوب، وذلك أنهـــا (أي الرؤية) مهّدت لواقع جديد للوضع اللغوي في جمهورية جنوب الســـودان التي نشـــأت بعد ســـتة أشـــهر من ذلك الاستفتاء، وهذا الأمر يقتضي أن نبدأ بتوقيع اتفاقية الســـلام ٢٠٠٥م، وما خلّفته من آثار.

ثالثاً: واقع الوضع اللغوي في جنوب الســـودان في الفترة الانتقالية (٢٠٠٥م – ٢٠١٠م):

مثّلـــت اتفاقية الســـلام الشـــامل الموقعة في نيفاشـــا فـــي ٩ ينايـــر ٢٠٠٥م علامـــة فارقة في تاريخ الحركة الشـــعبية لتحرير السودان؛ إذ نقلتها من حركة متمردة تســـيطر على بعض المناطق في جنوب الســـودان، وتقاتل الحكومـــة المركزية لأكثر من عقدين، إلى حركة تسيطر على جنوب السودان بولاياته العشر، وتساهم بنسبة مهمّة في حكم شمال السودان.

وبعد وفاة مؤســـس الحركة الشعبية جون قرنق الذي عُـــرف عنه أنه كان وحدويـــاً، على الأقل في مقاله، وهو القائـــل: «إنّ إيماننا بوحدة الســـودان وســـلامة أراضيه موقف بدهي، وما هو بدهي يعني مبدئياً، وفـــي ميثاق الحركة الذي نُشـــر في يوليو ١٩٨٣م قلنـــا كلمـــات لا تقبل أي تأويـــل، وأقتبس منها [الـــكلام لقرنق] أنّ الهـــدف المبدئي للجيش الشعبي والحركة الشعبية ليس هو انفصال الجنوب، فالجنوب جزء من السودان، ويكفي إفريقيا ما تعانيه من تمزيق على يدي الاســـتعمار القديم والحديث، فالتجزئة لا تخدم إلا مصالح أعداء إفريقيا»[1].

وبعد وفاة جون قرنق تبنّت الحركة استراتيجية جديدة تتكرت فيها لمشـــروعها الذي ظلّت تروّجه، وهو (الســـودان الجديد)، الذي استطاع أن يجتذب عدداً من المثقفين من شمال السودان الذين تبوؤوا مناصـــب مهمة وحساســـة فيها، كما اســـتطاع أن يجتـــذب مجموعات مهمّة من ســـكان منطقة جبال النوبا ومنطقة النيل الأزرق.

وقد حمل لواء تلك الاســـتراتيجية والتبشـــير بها معظم قادة الحركـــة الذين اتخذوا مما ورد في اتفاقية الســـلام الشامل فقرة تخص تقرير المصير (والعمل لتفضيـــل خيار الوحـــدة)، فأهملوا عملياً الدعوة إلى الوحدة الجاذبة، وسخّروا كلّ إمكاناتهم في سبيل إبراز الانفصال خياراً استراتيجياً لمواطن الجنوب، بـــل إنّ الخطاب السياســـي الجنوبي في المرحلـــة الانتقالية (٢٠٠٥م – ٢٠١٠م) ســـعى إلى تقويض دعائم الوحدة الوطنية بصورة غير مسبوقة، فاقت ذلك الذي كان يحدث في أثناء فترة المستعمر البريطاني.

وفي سبيل مخاطبة قناعات المواطن الجنوبي،

(١) انظر: وكالة السودان للأنباء، ملف جنوب السودان، نقلاً عن إذاعة الحركة الشعبية، مقتبس من إبراهيم محمد آدم (د. ت): الأبعاد الفكرية والسياسية والتنظيمية للحركة الشعبية لتحرير السودان، ١٩٨٣م – ٢٠٠٠م، الخرطوم: دار جامعة إفريقيا للطباعة، ص (١٥٨ – ١٥٩).

وجرّه إلى مربع الانفصال، عملت الغالبية من قادة الحركة الشعبية إلى خطاب إعلامي وديني وسياسي يدعم هذا الخط، وتمّ استثمار معلومات تاريخية غير متفق عليها، مثل ارتباط الزبير باشا رحمة[١]، وعلاقته بتجارة الرقّ في جنوب السودان، وقد تمّ التركيز في موضوع الرقّ بصورة عامّة في تلفزيون جنوب السودان SSTV وتلفزيون Ebony في الأيام الأخيرة.

كما قام عدد من الكنائس في الجنوب بتقديم خطاب ديني يجعل من مسألة الانفصال ضرورة دينية يتقرّب بها العبد إلى ربّه، وخطاب رئيس الحركة في إحدى الكنائس في الجنوب، وقوله: «مَن أراد أن يصبح مواطناً من الدرجة الثانية فليصوت للوحدة» مشهور.

كما تمّ استثمار بعض أوضاع الجنوبيين في ولاية الخرطوم (للترويج للانفصال)، حيث يذكر أتيم قرنق: «إنتو عايزين الجنوبيين يظلوا نازحين، يسكنون في بيوت من الجوالات والكرتون، ونساؤهم يغسلن الملابس والعِدة في البيوت، نحن نريدهن أن يصبحن مزارعات في قراهن يعملن شريفات»[٢].

الحقّ أنّ الترويج لخيار الانفصال يقوم به قادة الحركة الشعبية بصورة منظّمة مرتّبة، وحضورها في صحف الخرطوم، على مدى الأشهر الأخيرة، ظاهر بصورة تكاد تكون يومية تعكس هذا الأمر[٣].

ويصل الأمر عند بعض قادة الحركة إلى القول باهتبال سانحة الاستفتاء للتصويت للانفصال؛ لأنه إذا لم يفض إلى ذلك سنفقد فرصة الانفصال إلى الأبد[٤].

إذاً؛ وفقاً لكثير مما يرد في الغالبية من تصريحات قادة الحركة يصبح الانفصال واقعاً، وقد كان، ومن ذلك قول بيتر بشير (رئيس المجلس التشريعي للجنوب) بأنّ شعب الجنوب قد قرر مصيره، ولن يقبل بالظلم وقد اختار الانفصال[٥]، وأشار إلى أنّ الإقليم مستقل أصلاً، وينتظر فقط الميعاد المحدد للإعلان[٦]، وقول لوكا بيونق: «إنّ اتفاقية السلام تتحدث عن الوحدة والانفصال، ومهما (دقيتوا) طبول الوحدة سيصوت الجنوبيون للانفصال»[٧]، وقول سلفاكير في واشنطن: «إنّ الوحدة ليست خياراً لتصويت حقّ تقرير المصير، حتى الآن كلّ المعطيات تشير إلى أنّ مواطني الجنوب سيصوتون بأغلبية لصالح الانفصال»[٨].

هذا، وقد وردت مسألة اللغة ضمن تصريحات بعض قادة الحركة الشعبية، في تصوّرهم لما يترتب على ما بعد الاستفتاء المشار إليه؛ من قيام جمهورية جنوب السودان.

وإذا كان من الصعوبة حصر تلك التصريحات التي تتفق في التضييق على اللغة العربية، والتنكر للدور الكبير الذي ظلّت تقوم به تاريخياً في الجنوب، والانحياز للغة الإنجليزية التي ينحصر دورها في النخبة وعدد من المتعلمين، وإهمال اللغة المحلية، فإنّ هناك تصريحين مهمّين يتحتم علينا الوقوف عندهما ومناقشتها:

أمّا التصريح الأول: فينسب لإيزكيل لول

(١) أتيم قرنق، صحيفة الصحافة، بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٧م، ص (٥).

(٢) أتيم قرنق، صحيفة الأحداث، بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٩م، ص (٥).

(٣) انظر مثلاً: باقان أموم، صحيفة الأحداث، بتاريخ ٢٠١٠/٧/٤م، ص (٥).
وأتيم قرنق: صحيفة الصحافة، بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٧م، ص (٥).
ولوكا بيونق: صحيفة الخرطوم، بتاريخ ٢٠١٠/٩/٨م، ص (٥).
دينق ألور: صحيفة الأحداث، بتاريخ ٢٠١٠/٩/٨م، ص (٣).
أتيم قرنق: صحيفة الأحداث، بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٩، ص (٥).

(٤) جيمس واني أيقا، صحيفة زي سيتزن، بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٠م، مقتبس من صحيفة الأحداث، بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢١م، ص (١).

(٥) انظر: صحيفة الأهرام اليوم، بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٨م، ص (٤).

(٦) انظر: صحيفة الرأي العام، بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٨م، ص (٢).

(٧) انظر: صحيفة الأهرام اليوم، بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٨م، ص (٤).

(٨) انظر: صحيفة الرأي العام، بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٨م، ص (١).

جاتكوث، رئيس بعثة حكومة جنوب السودان في واشنطن، حيث يشير إلى أنّ الدولة الجديدة المرتقب الإعلان عنها في جنوب السودان، عقب استفتاء يناير ٢٠١١م، ستكون اللغة الرسمية والمعتمدة فيها هي اللغة الإنجليزية، وستكون اللغة العربية هي اللغة الثالثة أو الثانية[١].

وأمّا التصريح الثاني: فيخص لوكا بيونق الذي يقول إنه يتوقع أن يتبنّى الجنوب اللغة السواحلية كلغة أساسية في حال الانفصال[٢].

إنّ التصريحين السابقين مهمّان في تصوّر مستقبل الوضع اللغوي في جمهورية جنوب السودان، واعتماد اللغة الإنجليزية لغة رسمية ومعتمدة في الجنوب مسألة يقتضيها الانفتاح على شرق إفريقيا؛ إذ لهذه اللغة شأن في تلك المنطقة؛ فهي لغة رسمية ليوغندا، ولغة رسمية بالإضافة إلى اللغة السواحلية في كينيا.

كما أنّ اللغة الإنجليزية ظلّت لفترة ممتدة لغة صفوة جنوب السودان، ولغة التعليم في عدد مهمٍّ من المدارس في الجنوب، وعادة ما كانت تستخدمها تلك الصفوة في حربها ضد اللغة العربية في الجنوب، وفي الشمال، حتى ساوتها أو كادت باللغة العربية في التعليم العالي، وبعض الوظائف الأخرى، وفقاً لبعض بنود اتفاقية السلام الشامل ٢٠٠٥م، كما أشرنا سابقاً.

أغلب الظنّ أنّ اللغة الإنجليزية ستقوى شوكتها في جنوب السودان، بعد الانفصال، من عاملين مهمّين على ساحاتها، أولهما يمثله عودة اللاجئين الجنوبيين في دول الشتات (الولايات المتحدة – كندا – أستراليا – إنجلترا ..)، وأثر ذلك في الزيادة الواضحة بين مستخدمي هذه اللغة بين الجنوبيين. وثانيهما يكشفه ما بذله المعهد الصيفي للغويات SIL من عمل ملاحظ، استمر أكثر من ثلاثة عقود، للحفاظ على الهوية الجنوبية (في وجه الهوية العربية الإسلامية)، في أثناء فترة الحرب الأهلية، من خلال تكثيف نشاطه في مضمار اللغات والثقافات المحلية.

ليس غريباً بعد ذلك أن تطرح حكومة جنوب السودان في دستورها في الأسبوع الأخير من شهر أبريل عام ٢٠١١م، قبل إعلان الجمهورية رسمياً، مسألة جعل اللغة الإنجليزية لغة رسمية للجمهورية، لتتم إجازة الدستور في الأسبوع الأول من شهر مايو من العام نفسه، ولكن الغريب الذي يصعب فهمه أن يسعى شعب يُعِدّ نفسه لكي يصبح دولة لها كيانها وشخصيتها الاعتبارية، إلى أن يُعِدّ نشيداً وطنياً بلغة أجنبية (هي الإنجليزية)، كأنه ليس في لغاته ما تستحق هذا الشرف!

من جانب آخر؛ فإنّ جعل اللغة العربية لغة ثالثة أو ثانية في الجنوب أمر يصعب تحقيقه في الوقت الحالي، خصوصاً في مدن الجنوب الكبرى وحواضرها؛ حيث ظلّت تمثّل اللغة الوسيطة والمشتركة في المناطق ذات التعدد اللغوي والإثني، بل توطدت جذورها في بعض المناطق، وأصبحت اللغة الأمّ لكثير من الجنوبيين، إضافة إلى أنّ الجنوب – قبيل استفتاء يناير ٢٠١٠م وبعده – استقبل أعداداً كبيرة من الجنوبيين الذين تربوا في ولايات شمال السودان المختلفة، وهناك أعداد مهمّة ضمنهم لا تعرف لغة غير العربية، ولا تعرف ثقافة غير ثقافة وسط السودان التي تربوا وسطها، ومن المتوقع أن تكون هذه الأعداد المعتبرة من الجنوبيين الذين تربوا في الشمال رصيداً مهمّاً للعربية في الجمهورية الوليدة، إضافة إلى الرصيد الذي تتمتع به أصلاً.

أمّا اللغة السواحلية التي تم إيرادها في تصريح لوكا بيونق بوصفها لغة أساسية في الجنوب؛ فقد تمّ طرحها من قبل لتكون لغة قومية للجنوب في

(١) انظر: صحيفة الأحداث، بتاريخ ٢٠١٠/٨/١٢م، ص (١).

(٢) انظر: صحيفة الصحافة، بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٩م.

عام ١٩٨٠م، بواسطة السـر أناي كيلويلجانغ Sirr Anai Kelueljang الـذي كتب في صحيفة نايل ميرور، التـي كانت تصدر في مدينـة جوبا، مقالاً بعنوان (فلنجعل السواحيلية اللغة القومية)، أبان في هذا المقـال أنّ اتفاقية أديس أبابا قد حلّت قضية الحكم، ولكن بقيـت القضية الثقافية دون حلٍّ، وأن حلها رهن بجعل لغة إفريقية متطورة – السـواحلية – اللغة القومية[١].

لكن دعوة كليولجانغ لجعل اللغة السواحلية لغة قومية لجنوب السـودان وجدت صدى واسعاً، قبولاً ورفضاً، ومَن رفضها أشـار إلى أنها لا تتمثل فيها شروط اللغة القومية: الجذور المعروفة، والتأصيل التاريخـي للمتحدثين بهـا، والشـعبية، والأصل الميـلادي المحلي. ومنهم مَن رأى أنها لغة أجنبية، ومن قبلها أشـار إلـى أنها ممكنة التعلّـم من قِبَل المتعلمين وغير المتعلمين في ثلاثة أشـهر، ومنهم مَن رأى أنها لغة إفريقية متطورة[٢].

إنّ طرح اللغة السـواحلية لغة أساسية، لاحقاً، في جمهورية جنوب السـودان، ينسـجم تماماً مع الانفتاح رسـمياً وشـعبياً مع دول شـرق إفريقيا، وضـرورة تمليها التعاملات التجارية مع تلك الدول، مـع العلم بأنّ هذه اللغة يغلب انتشـارها في إقليم الاسـتوائية لتجاوره مـع يوغندا وكينيـا والكونغو الديمقراطيـة، وهذا الأمر يعد تحدياً لقبائل مهمّة، مثل (الدينكا والشـلك)، والتي لها نزاعات تاريخية مع هذا الإقليم وقبائله المتنوعة.

وأمّـا اللغـات المحلية في الجنـوب؛ فقد تمّ تجاهلها لحساسـية اختيار لغة منها، وفرضها على الآخريـن، وقبل ثلاثين عاماً قـال عنها كليولجانغ (عام ١٩٨٠م تحديداً): إنها غير متطورة، وليسـت للجنـوب الموارد لتطويرها، والزمن ليس في صالح الجنوب، إذ يقـوى فيه تيار الثقافة العربية كلّ يوم، وأن السـعي إلى تنمية اللغـات المحلية يضيع فيه وقت طويل[٣].

وعلى ذلك؛ يمكن القول بأنّ واقع الوضع اللغوي جنوب السودان، قبيل الانفصال، تتحكم فيه سياسة لغوية، تبنّتها حكومة الجنوب، ومن نتائجها الحالية: قوة شـوكة اللغة الإنجليزية بعد أن تمّ اتخاذها لغة رسـمية للجمهورية، وتجفيف منابـع اللغة العربية من عدد مـن الوظائف التي ظلّت تقوم بها تاريخياً، وزيادة رقعة اللغة السواحلية بفعل الاتصال المستمر بدول الجوار، وبقاء اللغـات المحلية الجنوبية على حالها، تؤدي أدواراً في أضيق نطاق، ويتمّ في الغالب تجاهلها لحساسية عملية الاختيار من بينها.

رابعاً: مسـتقبل الوضع اللغـوي في جمهورية جنوب السودان:

من خلال اسـتعراضنا لواقع الوضع اللغوي في جنوب السودان؛ يصبح بالإمكان استشراف مستقبل ذلك الوضع، الذي نرى أنه سـيكون امتداداً لحالة الواقع اللغوي الذي يعيشه الجنوب قبيل الانفصال، ونعنـي بذلك أنّ هذه الجمهوريـة قد عقدت العزم على اتخاذ سياسـة لغوية جديدة، تحاول فيها بجدٍّ واجتهـاد الإعلاء من شـأن اللغـة الإنجليزية في الجنوب، بعد أن أصبحت بمقتضى الدسـتور اللغة الرسمية للدولة، وزيادة الوظائف التي تؤديها لتصبح، عبر سنوات ليسـت كثيرة، لغة التعليم والإعلام بلا منازع، وربما لغة الحياة العامّة في المدن والحواضر الكبـرى فـي الجمهورية، وذلك مقرونـاً بمواصلة تجفيف اللغة العربية، تلك اللغة ذات الصلة القديمة بالجنوب، والتي تحتفي بمرور قرنين من الزمن منذ وصولها إلى تلك البقعة.

(١) Sirr Anai Kelueljang (1980): Make Swahili the national language, Nile Mirror, February 16.

(٢) عشاري أحمد محمود (د. ت): ضد التعريب، مرجع سابق، ص (٢٩٤ – ٢٩٥).

(٣) See: Sirr Anai Kelueljang (1980), Op. cit

ومن المتوقع أن تثمر السياسة اللغوية المشار إليها في تسريع عملية تجفيف اللغة العربية، وذلك باستجلاب مزيد من الأساتذة من الدول التي تجاور الجمهورية، مثل يوغندا وكينيا، لتدريس مقررات محلية ومستوردة باللغة الإنجليزية، ومروراً بجعل اللغة العربية مادة تدرس كالفرنسية، وليس لغة للتدريس، وانتهاء باستبعادها نهائياً من مدارس الجمهورية.

مهما يكن من أمر خطورة هذه السياسة على اللغة العربية والثقافة الإسلامية في هذه الجمهورية؛ فإنّ اللغة العربية ستصمد إلى أمد، على الرغم من أنها ستخسر كثيراً بفقدانها عدداً من الوظائف الجوهرية التي ظلّت تؤديها في مجال التعليم والإعلام والمحاكم والمخاطبات الشعبية.. إلخ، الإ أنها ستظل لغة التواصل الكبرى في الجمهورية، وخصوصاً أنّ العديد من البحوث والدراسات اللغوية الاجتماعية التي عُقدت في الجنوب سابقاً - كما أشرنا - قد أكدت منذ ثمانينيات القرن الماضي أنّ الغالبية العظمى من أطفال المدن الكبرى في الجنوب لا يعرفون غير هذه اللغة.

وبالنسبة للغات المحلية في الجمهورية الجديدة؛ فإنها ستظل مستخدمة بصورة واسعة في القرى والأرياف، وبصورة غير واسعة في المجتمعات المتجانسة في أطراف المدن والحواضر في الجمهورية، والأمل معقود في أن يقوم مجلس تطوير وترقية اللغات القومية، الذي أسس في جوبا قبل شهور عديدة، بدور مهمٍّ في مضمار تطوير عدد من هذه اللغات؛ تمهيداً لحثّ الباحثين على دراستها، وإيجاد وظائف لها في مختلف أوجه الحياة في الجمهورية.

خلاصة البحث:

نخلص من جملة المحاور التي تناولها هذا المقال إلى عدد من النقاط، لعل أهمها:

أولاً: أنّ الجماعات الإثنية في جنوب السودان ظلّت عبر تاريخها واعية بمسألة اللغات المحلية، وما تحمله من ثقافات تعكس تفرّدها وخصوصيتها، وقد مارس المستعمر دوراً بارزاً في تغذية هذا الوعي، وحملت من بعده الصفوة الجنوبية الراية في هذا المضمار.

ثانياً: أنّ الوضع اللغوي في جنوب السودان ينعكس في لغات محلية (عددها قرابة خمسين لغة)، تقع الغالبية العظمى منها تحت دائرة التهديد بالانقراض، وعدد منها غير مدوّن وغير موصوف على مستويات اللغة جميعاً، كما ينعكس في اللغة العربية (عربي جوبا)، وهي لغة أكملت قرنين من الزمن في الجنوب، واستطاعت أن تقوم بدور اللغة الوسيطة المشتركة بين المجموعات الإثنية في الجنوب، وينعكس أيضاً في اللغة الإنجليزية التي تمحورت حول الصفوة الجنوبية، وعدد معتبر من المتعلمين، كما ينعكس أيضاً في اللغة السواحلية التي يتوقّع أن يكون لها دور مهمٌّ في هذا الإقليم مستقبلاً؛ إذا تمّ قبولها في بقية أنحاء الجنوب.

ثالثاً: أنّ واقع الوضع اللغوي جنوب السودان، قبيل الانفصال، تحكمت فيه سياسة لغوية تبنّتها حكومة الجنوب، نتجت عنها: قوة شوكة اللغة الإنجليزية، وتجفيف منابع اللغة العربية من عدد من الوظائف، وزيادة رقعة اللغة السواحلية بفعل الاتصال المستمر بدول الجوار، وبقاء اللغات المحلية الجنوبية على حالها، تؤدي أدواراً في أضيق نطاق.

رابعاً: أنّ مستقبل الوضع اللغوي في جمهورية جنوب السودان سيكون امتداداً لحالة الواقع اللغوي الذي عاش فيه جنوب السودان قبيل الانفصال، إذا استمرت الجمهورية حديثة النشأة في تلك السياسة اللغوية، التي تقوي شوكة الإنجليزية، وتجفّف العربية، وتزيد رقعة السواحلية، وتبقي اللغات المحلية رهينة للمجتمعات المتجانسة إثنياً.

المشهد الإفريقي

تقرأ في المشهد:

- أهم الأحداث
- إفريقيا بالأرقام
- قالوا عن إفريقيا
- إفريقيا والتنمية
- ذاكرة التاريخ
- فرق وأديان
- آراء ورؤى
- بنك المعلومات (جمهورية أوغندا)

■ معارك ضارية بجنوب السودان واتهامات بسرقة المعونات:

اتهمت الأمم المتحدة طرفي النزاع (القوات الحكومية، والقوات المعادية للحكومة) في جنوب السودان بسرقة المساعدات الإنسانية والمركبات التي تُستخدم في توصيلها.

وأعلنت الأمم المتحدة أيضاً أنّ عشرات من الأشخاص أصيبوا في معارك بين قوات حكومية من جيش جنوب السودان ومسلّحين موالين لنائب الرئيس السابق (رياك مشار) النائب السابق للرئيس (سلفاكير ميارديت)، في مدينة ملكال عاصمة ولاية أعالي النيل.

وأوقع الرصاص الطائش عشرات الجرحى في المخيّم الذي أقامته الأمم المتحدة في المدينة، والذي لجأ إليه أكثر من عشرين ألف شخص.

الجزيرة نت - ٢٠١٤/١/١٥م

■ برلمان إفريقيا الوسطى المؤقت ينتخب عمدة العاصمة رئيسة مؤقتة للبلاد:

انتخب المجلس الانتقالي في جمهورية إفريقيا الوسطى رئيسة بلدية بانجي (كاثرين سامبا بانزا) لمنصب الرئيس المؤقت، لتحلّ محلّ (ميشيل جوتوديا) الذي تنحّى في العاشر من يناير بعد ضغوط دولية شديدة عليه.

كانت بانزا قد فازت في الجولة الثانية من الاقتراع السّري الذي أُجري في البرلمان؛ محرزة ٧٥ صوتاً مقابل ٥٣ لأقرب منافسيها (ديزيريه كوليغبا)، بعد عدم تمكّن أي من المرشحين من الحصول على الأغلبية المطلقة في الجولة الأولى التي تنافس فيها ثمانية مرشحين. ومن المفترض أن تتولى الرئيسة الجديدة مهمّة إعادة السّلم للبلاد، ووقف العنف الطائفي ضد المسلمين، وتمكين مئات الآلاف من المسلمين النازحين من العودة إلى منازلهم، وتنظيم انتخابات عامّة في موعد أقصاه النصف الأول من ٢٠١٥م.

وكالة رويترز - ٢٠١٤/١/٢١م

■ تقرير أممي يدين انتهاكات إريتريا لحقوق الإنسان:

اتهمت الأمم المتحدة إريتريا، في تقرير نشرته في وقت سابق من شهر فبراير، بارتكاب انتهاكات بالجملة لحقوق الإنسان، بينها: عمليات اختفاء قسرية، واعتقالات تعسفية، وتعذيب. وأدان دبلوماسيون اجتمعوا في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف «القمع الوحشي لحقوق الإنسان الأساسية من جانب سلطة ديكتاتورية معزولة» - بحسب تعبيرهم -، وطالبت تشيلي ودول أخرى إريتريا بالتحقيق حول حوادث اختفاء، فيما أسفت الدنمارك للجهود المحدودة لوقف التعذيب، وتطرقت إستونيا إلى شبه انعدام حرية التعبير. لكن السفير الإريتري في بريطانيا (تسفاميكايل غيراتو) رفض هذه الاتهامات؛ معتبراً أنه إذا كان ثمة أمر يهدد حقوق الإنسان في بلاده فهو «العقوبات غير المبررة» التي فُرضت عليها من جانب المجتمع الدولي، واعتبر أنّ سلسلة الاتهامات بانتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان ارتكبتها إريتريا تقف وراءها أسباب سياسية.

وكالة فرنس برس (أ. ف. ب) - ٢٠١٤/٢/٤م

■ احتجاجات لمسلمي كينيا بعد مداهمة الشرطة لمسجد وقتل أحد المصلين:

شهدت مدينة ممباسا احتجاجات عنيفة نظّمها مسلمون داخل مسجد موسى في حي (ماجينجو) الفقير والشوارع القريبة، بعد قتل الشرطة الكينية لأحد المصلين في أثناء اقتحامها لأحد المساجد بالمدينة الساحلية، وقال شهود إنّ الشرطة أطلقت الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي فوق رؤوس الحشود لتفريقهم، بينما كان الشبان يصرخون في وجه الضباط مرددين: «قتلة». وزار شاهد من رويترز مسجد موسى الذي داهمته الشرطة، ورأى بقع دم جافّة على السجاد والجدران والستائر، وثقوباً أحدثها الرصاص في الجدران، وطلقات فارغة، وحطام زجاج متناثر على الأرض.

وكالة رويترز - ٢٠١٤/٢/٦م

■ الجنائية الدولية تبدأ محاكمة أحد أمراء الحرب في الكونغو الديمقراطية:

مَثَل (بوسكو نتاجاندا)، وهو أحد زعماء الميليشيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أمام المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي؛ بتهمة ارتكاب جرائم حرب وأعمال وحشية أخرى.

ويواجه (نتاجاندا) اتهامات بارتكاب جرائم في حقّ الإنسانية وجرائم حرب، من بينها: القتل والاغتصاب، خلال صراع وقع عام ٢٠٠٢م - ٢٠٠٣م في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية الغني بالمعادن. ولم تدن المحكمة التي أُسّست قبل ١١ عاماً سوى شخص واحد، وهو أمير الحرب الكونغولي (توماس لوبانجا)، وقضت بسجنه ١٤ عاماً في ٢٠١٢م لاستغلاله الأطفال كجنود.

وكان (نتاجاندا) الذي يُعتقد أنّ عمره نحو ٤١ عاماً، قد سلّم نفسه للسفارة الأمريكية في (كيجالي) عاصمة رواندا في مارس الماضي، بعد مشوار استمر ١٥ عاماً كقائد في سلسلة من عمليات التمرد في إقليم إيتوري الكونغولي.

وكالة رويترز - ٢٠١٤/٢/١٠م

■ اتحاد علماء إفريقيا ينتقد عمليات الإبادة الجماعية لمسلمي إفريقيا الوسطى:

أصدر اتحاد علماء إفريقيا بياناً ينتقد فيه عمليات الإبادة الجماعية التي تقع على المسلمين في جمهورية إفريقيا الوسطى؛ داعياً المجتمع الدولي بدوله ومؤسساته إلى تحمّل المسؤولية بحماية المسلمين، والتحرك الفوري لتحقيق الأمن لكلّ المواطنين في هذا البلد بغضّ الطرف عن أعراقهم وأديانهم. وقال البيان: «إنّ الوضع في إفريقيا الوسطى إذا لم يتم تداركه عاجلاً؛ فقد ينذر باتساعه والتسبّب في حروب ذات طابع ديني وعرقي في المنطقة كلها؛ فتزداد المعاناة في القارة المنكوبة أصلاً بمآسيها»، ودعا الاتحاد إلى تنظيم حملة

(جمع تبرعات) في كلّ الدول لمساعدة المشردين في الداخل واللاجئين في تشاد والكاميرون والكنغو على اختلاف أديانهم وأعراقهم.

موقع اتحاد علماء إفريقيا على الإنترنت – ٢٠١٤/٢/١٧م

■ إثيوبيا تنهي ٣٠٪ من عملية بناء سدّ النهضة:

أكد المهندس (سيميجنيو بيكيلي) مدير مشروع سدّ النهضة الإثيوبي أنه يجري إحراز تقدّم في عملية بناء سدّ النهضة الذي يقام في ولاية (بيني شانجول جاماز) الإقليمية الإثيوبية لتوليد الكهرباء بالقوى المائية.

ونقل مركز (والتا) الإعلامي الإثيوبي عن مدير مشروع سدّ النهضة قوله: «إنّ العمل فيه يجري على مدار الساعة من أجل تسريع عملية بناء السد».

وقال مدير المشروع: «إنه تمّ الآن استكمال أكثر من نسبة ٣٠٪ من المشروع. وإنّ عمليات الحفر والأشغال المائية والميكانيكية الكهربية تجري وفقاً للخطة الموضوعة»؛ مشيراً إلى أنّ «تمويل مشروع السد بواسطة مساهمات الحكومة وشعب إثيوبيا، حيث يشارك الإثيوبيون بالداخل والخارج في تمويل المشروع».

يشار إلى أنّ حالةً من القلق الشعبي تسود الرأي العام المصري والسوداني خوفاً من أن يؤدي بناء سدّ النهضة الإثيوبي، وتحويل مجرى نهر النيل الأزرق، لتقليل حصة مصر والسودان (دول المصبّ) من مياه نهر النيل، والبالغة ٥٫٨٥ مليار متر مكعب سنوياً.

وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ. ش. أ) – ٢٠١٤/٢/٢٣م

■ الأمم المتحدة تقصف مواقع لمسلّحين إسلاميين أوغنديين داخل أراضي الكونغو:

قصفت مروحيات لقوة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للمرة الأولى مواقع للمسلّحين الأوغنديين الناشطين في شرق هذا البلد، وفق ما أعلنت القوة الأممية (مونوسكو)، وقالت القوة في بيان: إنّ مروحيتين هجوميتين لمونوسكو قصفت قاعدة (ساها سيتيزا) للمتمردين الأوغنديين، في منطقة مباو بشمال شرق بيني، في إقليم شمال كيفو الذي يشهد اضطرابات، وقال قائد (قوة مونوسكو) مارتن كوبلر: «إنّ هذه العملية أتاحت لنا وضع حدٍّ للهجمات المتكررة للمتمردين الأوغنديين ضدّ السكان المدنيين» – على حدّ قوله –. وكان الجيش الكونغولي أطلق في السادس عشر من يناير عملية ضدّ المسلّحين في (تحالف القوى الديموقراطية – الجيش الوطني لتحرير أوغندا)، وأعلن في منتصف فبراير أنه كبّد المسلّحين خسائر فادحة، وسيطر على عدد من مواقعهم.

وتأسست القوات الديمقراطية المتحالفة منتصف التسعينيات من اندماج حركتين مسلّحتين تعارضان الرئيس الأوغندي (يوري موسيفيني) الذي يحكم البلاد منذ ١٩٨٦م، وقد اختفى (الجيش الوطني لتحرير أوغندا)، والذي كان يُعرف اختصارا باسم (نالو)، لكن الحركة احتفظت باسم (إيه دي إف – نالو)، وكانت حركة (إيه دي إف) في فترة ما تتكون أساساً من ناشطي (تابليك)، وهي حركة إسلامية مسلّحة. وكان مقاتلو القوات الديمقراطية دائماً يجدون ملجأ في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ ١٩٩٧م، على سفح جبال روينزوري الخضراء البركانية، يزرعون فيها القهوة، ويتبادلون منتجاتهم مع السكان المحليين المتحالفين معهم.

وكالة فرنس برس (أ. ف. ب) – ٢٠١٤/٣/٢م

■ وحدات مكثفة من القوات الإثيوبية تصل للصومال:

وصلت وحدات مكثفة من القوات الإثيوبية إلى مدينة (طوسمريب) حاضرة محافظة (جلجدود) وسط الصومال، وتمركزت في معسكرات بالمدينة استعداداً لشنّ هجوم ضد حركة الشباب الصومالية. وقال رئيس إدارة مدينة طوسمريب (معلم عبد الرحمن علي محمد) – في تصريح للصحافيين بعد اجتماع مع ضباط القوات الإثيوبية –: «إنّ القوات الإثيوبية طلبت من سكان المنطقة العمل معهم في الحرب ضدّ حركة الشباب».

وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ. ش. أ) – ٢٠١٤/٣/٢م

■ الاتحاد الإفريقي يدعو لوقف عمليات قتل المدنيين في القارة:

أكدت (نكوسازانا دلاميني زوما) رئيسة مفوضية الاتحاد الإفريقي ضرورة وقف عمليات القتل التي يتعرض لها الأبرياء من المدنيين في عدد من الدول الإفريقية.

وأعربت مفوضية الاتحاد – في بيان أصدرته اليوم – عن استيائها إزاء استمرار الأعمال الإرهابية والبربرية التي يتعرض لها أبرياء على يد أفراد وجماعات تنقتر إلى الضمير، وتنشر التخريب: في نيجيريا، وإفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، والصومال، ودول أخرى منذ بداية العام الحالي. وطالبت بضرورة وقف عمليات القتل التي تتسم بالحماقة، وحثّت القارة الإفريقية على إعادة الالتزام ببذل جهود لتحقيق السلام والأمن في إفريقيا.

وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ. ش. أ) – ٢٠١٤/٣/٥م

■ معتقلو جنوب السودان السياسيون يواجهون الإعدام والمؤبد:

يواجه الأمين العام المعزول لحزب الحركة الشعبية لتحرير السودان (باقان أموم)، ونائب وزير الدفاع السابق (مجاك دي أقوت)، ووزير الأمن القومي المقال الجنرال (أويای دينق أجاك)، والرئيس السابق للبعثة الدبلوماسية لجنوب السودان في واشنطن (إيزيكيال جاتكوث)، تهم الخيانة العظمى والقيام بأنشطة معادية للدستور، وحسب قوانين جنوب السودان: فإنّ الإعدام والسجن المؤبد هي عقوبات متوقّعة لهم. وقد بدأت محاكمة المتهمين في العاصمة (جوبا)، في وقت سابق من شهر مارس، وشهدت المحكمة حضوراً كثيفاً لأسر المعتقلين والمناصرين لهم في أولى الجلسات الإجرائية للمحاكمة، وحسب المراقبين: فإنّ بعضاً منهم يتشكك بشأن نزاهة القضاء المتهم بالولاء للنظام الحاكم، فيما يرى آخرون أنها تمثّل أول اختبار لمدى مصداقية ومهنية القضاء بجنوب السودان.

الجزيرة نت – ٢٠١٤/٣/١٢م

معدّل النمو في (إكواس) يسجل 6,3% خلال سنة ٢٠١٣م:

سجلت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إكواس) معدل نمو بـ 6,3%، خلال ٢٠١٣م، وهو معدل أعلى من متوسط معدل النمو الإفريقي البالغ 4,8% للعام نفسه، وفقاً لإحصائيات (إكواس). غير أنّ معدل النمو في ٢٠١٣م كان أقل من 6,6% المسجّل في ٢٠١٢م، بينما تتوقع المجموعة التي تضم 15 عضواً تحقيق معدل نمو مرتفع في ٢٠١٤م قد يبلغ 7,1%. وعلى مستوى الدول الأعضاء؛ سجلت سيراليون معدل النمو الأعلى في الإقليم خلال ٢٠١٣م، وهو 14,6%، بينما كان معدل النمو الأدنى في الرأس الأخضر؛ حيث قُدّر بـ 0,5%. وفي الوقت نفسه؛ ستسجل ست دول أعضاء (بوركينافاسو، ونيجيريا، وغانا، وليبيريا، وساحل العاج، وسيراليون) معدلات نمو أكبر من معدل النمو المتوقع في المجموعة لسنة ٢٠١٣م، والذي كان مقدّراً بـ 6,3%.

وحسب المعلومات الصادرة عن المنظمة الإقليمية؛ فإنّ مصادر النمو هي: ارتفاع إنتاج الغاز والنفط والمعادن الأخرى، فضلاً عن تحسّن الإنتاج الزراعي.

وكالة بانا برس – ٢٠١٤/١/٧م

1,38 مليار دولار عائدات إثيوبيا من السياحة خلال ٦ أشهر:

قال مدير إدارة العلاقات الدولية بوزارة الثقافة والسياحة الإثيوبية (أويكي تاني) إنّ عائدات السياحة بلغت 1,38 مليار دولار في النصف الأول من موازنة العام الإثيوبي الحالي التي تبدأ في ٣٠ من يونيو. وأوضح أويكي أنّ هذه العائدات تحققت نتيجة زيادة عدد السياح الذين زاروا إثيوبيا خلال تلك الفترة، حيث وصل عدد السياح إلى 370.754 سائحاً. وأضاف أنّ الوزارة تنفّذ عدداً من الأنشطة، تتمثل في تمديد فترة الإقامة للسياح، وتعزيز المواقع السياحية، موضحاً أنّ المشاركة في المعارض التجارية الدولية والسياحة كانت سبباً مباشراً في زيادة الإيرادات.

وكالة الأناضول – ٢٠١٤/٣/٢م

التبادلات التجارية بين الكاميرون وساحل العاج ترتفع إلى 53 مليار فرنك إفريقي عام ٢٠١٣م:

صرّح مصدر رسمي بأنّ التبادلات التجارية بين الكاميرون وساحل العاج ارتفعت من 10 مليارات فرنك إفريقي سنة ٢٠١١م إلى 53 مليار فرنك إفريقي سنة ٢٠١٣م، أي بزيادة 43 مليار فرنك إفريقي، وهو ما يمثّل بالقيمة النسبية أكثر من 500% خلال ٢ سنوات.وحسب أرقام المعهد الوطني للإحصاء في الكاميرون؛ فإنّ التبادلات التجارية بين ساحل العاج والكاميرون وصلت إلى 33 مليار فرنك في سنة ٢٠١٢م، ويعود هذا النشاط الديناميكي في التعاون الاقتصادي بين البلدين إلى المبادرات التي اتخذها الجانبان منذ عدة سنوات لتوطيد العلاقات الاقتصادية. يُذكر أنّ ساحل العاج نظّمت خلال أكتوبر ٢٠١٣م، في العاصمة الاقتصادية الكاميرونية (دوالا)، النسخة الثانية من (الأسبوع الإيفواري) في الكاميرون، بمشاركة 50 شركة وفاعلاً اقتصادياً من أبيدجان. وظلّ الميزان التجاري بين البلدين يميل لصالح ساحل العاج منذ ٢٠١١م، حيث لم تصدّر الكاميرون لساحل العاج سوى مليار فرنك إفريقي سنة ٢٠١١م، بينما صدّرت ساحل العاج للكاميرون في السنة نفسها أكثر من 9 مليارات فرنك.

واستضافت (أبيدجان) مؤخراً، في ٧ مارس ٢٠١٤م، اللجنة المشتركة الإيفوارية الكاميرونية التي تمخّضت عن التوقيع على ١٠ اتفاقات ثنائية؛ بهدف الدفع بالتعاون الاقتصادي بين الكاميرون وساحل العاج، والذي ينمو باضطراد منذ ثلاث سنوات. وبعد الخروج من أزمة اجتماعية وسياسية طويلة؛ تسعى ساحل العاج لاختراق السوق الكاميرونية التي تمثّل ٥٠٪ من الناتج المحلي الخام للمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (سياك)، مع سكان يبلغون ٢٢ مليون نسمة ويد عاملة مؤهلة؛ إضافة إلى أنها الميناء الأول في إقليم وسط إفريقيا.

وكالة بانا برس – ٢٠١٤/٣/١٣م

البنك الدولي يخصّص 900 مليون دولار لدعم خطط السنغال التنموية:

قرّرت مجموعة البنك الدولي تخصيص 900 مليون دولار (حوالي 450 مليار فرنك إفريقي) إضافية؛ لدعم خطة السنغال التنموية الصاعدة؛ بحسب ما كشف (بيرتران بادري) المدير العام ورئيس العمليات بمجموعة البنك الدولي. وأضاف بادري – الذي كان يتحدث خلال مؤتمر صحافي، في أعقاب زيارة للسنغال دامت ثلاثة أيام – أنّ البنك الدولي يعكف على إصلاح ذاته، و «من المهم أن تلتقي طموحاتنا مع طموحات السنغال». وتكميلاً لحديث مسؤول البنك الدولي؛ اعتبرت (فيرا سونغوي) مديرة عمليات البنك في السنغال أنه لا بد من «مزيد من الشفافية لتقديم مبلغ الـ 900 مليون دولار الإضافية»، وأضافت أنّ هيئتها ستطلق نقاشات مع السلطات السنغالية حول شروط استخدام هذا المال، كما قدّرت سونغوي – من جهة أخرى – حجم التزامات البنك الدولي الجارية في السنغال بنحو 1,2 مليار دولار؛ تتعلق بما مجموعه 22 مشروعاً.

وكالة الأنباء الإفريقية (A P A) – ٢٠١٤/٣/١٥م

قالوا عن... أفريقيا

▪ «قضايا حقوق الإنسان في إفريقيا تظلّ قضية خطيرة، ومسألة حساسة، وخصوصاً عندما يسلط الضوء على العلاقة بين الحقوق والواجبات، والجمع بين حقوق الفرد مع مصالح الشعب.. أو عند الحديث عن الحكم الرشيد، أو الحرية والعدالة، وحقّ المواطنين في المشاركة».

البروفيسير صامبا تيام، مدير معهد حقوق الإنسان والسلام (IDHP) التابع لجامعة الشيخ أنتا ديوب (UCAD) بداكار، خلال كلمته في ندوة حول (ملحمة تأسيس معهد حقوق الإنسان والسلام منذ ٣٠ عاماً: منظورات تاريخ حقوق الإنسان في إفريقيا).

▪ «ليس وضع إفريقيا، في اللعبة الاستراتيجية الراهنة، مرفّهاً أو مرتاحاً، فالقوة والمقدرة ليستا إلى جانبنا، قانون العلاقات الدولية الذي لا يرحم يضيق علينا، لكننا مقتنعون بأنه توجد بالنسبة إلينا - نحن الشعوب الفقيرة والمحرومة - إمكانية التوصل إلى التأثير في مجرى الأحداث، والقدرة على صياغة توازن جديد، وذلك من خلال التماسك والصلابة والشجاعة».

دنيس ساسونغويسو رئيس جمهورية الكونغو برازافيل، في كلمته خلال المؤتمر الثاني والعشرين لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية، أديس أبابا، ١٩٨٦/٧/٢٨م.

▪ «يا شباب إفريقيا! إنّ مصير قارتنا بين أيديكم، وستصبح إفريقيا ما تصنعون أنتم منها، على الأقل إذا قدّمتم كلّ ما في استطاعتكم من أجل تحريرها من كلّ ما يثقل عليها، ومن أجل أبنائها، دعوا جانباً طريق السهولة، واسعوا دائماً إلى الأفضل، ضاعفوا إذن جهودكم فيما هو أبعد من الحدود المصطنعة، وتسلّحوا بكثير من الشجاعة والتبصر؛ إذ ستحتاجون إليهما، والنصر في نهاية المعركة».

عبد الله واد الرئيس السابق لجمهورية السنغال، جزء من رسالة وجهها إلى الشباب الإفريقي في خاتمة كتابه: (حياة من أجل إفريقيا.. مذكرات رئيس جمهورية السنغال عبد الله واد)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص ٣٢٢، الطبعة الثانية ٢٠١٢م.

مفوضية الاتحاد الإفريقي: عام ٢٠١٤م سيكون عام الزراعة والأمن الغذائي:

قالت رئيسة مفوضية الاتحاد الإفريقي (دلاميني زوما) إنّ عام ٢٠١٤م سيشهد بداية تنفيذ الخطة الاستراتيجية الثالثة للمفوضية، بدعائمها الخمس، مشدّدة على أنه سيكون عام «الزراعة والأمن الغذائي».

واعتبرت (زوما) في تقرير لها عن أنشطة المفوضية، خلال عام ٢٠١٣م، أنّ العام الماضي كان فرصة للاتحاد لتقييم إنجازاته وتحدياته خلال الأعوام الخمسين الماضية، ورسم معالم أجندة الأعوام الخمسين القادمة.

وأشارت إلى أنّ دور المفوضية يتمثّل في «تسهيل وتشجيع تنفيذ رؤية الاتحاد الإفريقي نحو القارة الإفريقية لجعلها متكاملة ومزدهرة».

وخلال استعراض رؤية المفوضية لعام ٢٠١٤م قال التقرير: إنه «سيشهد بداية تنفيذ الخطة الاستراتيجية الثالثة للمفوضية (٢٠١٤م – ٢٠١٧م)؛ مع دعائمها الخمس (السّلم والأمن – التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية – التكامل والتعاون والشراكات – القيم المشتركة – بناء المؤسسات والقدرات والاتصال).

وكالة الأناضول – ٢٠١٤/٢/٣م

مبادرة للإكواس للقضاء على الجوع في غرب إفريقيا بالتعاون مع الفاو:

دشّنت المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (إكواس) مبادرة للقضاء على الجوع في دول غرب إفريقيا بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو).

وذكر بيان للمجموعة، التي تتخذ من العاصمة النيجيرية (أبوجا) مقراً لها اليوم، أنّ تدشين المبادرة جاء خلال ورشة عمل لدول المجموعة بالعاصمة الغانية (أكرا) بدأت اليوم وتستمر حتى ٢٦ فبراير.

وأضاف البيان أنّ المبادرة ستمكن رجال الأعمال والمسؤولين الدوليين والمحليين من مناقشة كيفية التوصل إلى قرارات مهمة لدعم برامج القضاء على الجوع في دول غرب إفريقيا التي يعاني بعضها الجفاف والانفلات الأمني.

وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ. ش. أ) – ٢٠١٤/٢/٢٥م

المغرب وغينيا كوناكري يوقّعان ٢٠ اتفاقاً في مختلف القطاعات الاقتصادية:

وقّعت المغرب وغينيا عشرين اتفاقاً في إطار تعاونهما، وذلك بعد ساعات على وصول العاهل المغربي الملك محمد السادس إلى كوناكري في زيارة رسمية استمرت ثلاثة أيام، وتتعلق هذه الاتفاقات بقطاعات مختلفة: (الصيد البحري، والزراعة، والتجارة، والسياحة، والطاقة، والمناجم، والمياه، وتنظيم المدن).

وكالة فرنس برس (أ. ف. ب) – ٢٠١٤/٣/٤م

١٥٠ مليون دولار من البنك الدولي لإنشاء مراكز لدعم التعليم العالي بإفريقيا:

قرّر البنك الدولي ضخّ حوالي ١٥٠ مليون دولار في التعليم العالي، مخصّصة لإنشاء مراكز للامتياز في إفريقيا؛ وفق ما أعلنت وزارة التعليم العالي ببوركينافاسو.

وقد تمّ اختيار كلٍّ من: (بنين، وبوركينافاسو، والكاميرون، وغامبيا، وغانا، ونيجيريا، والسنغال، وتوغو)؛ ضمن المرحلة الأولى من هذا المشروع، التي تشمل إفريقيا الغربية والوسطى.

وسيتم تقديم هذا المشروع لمجلس إدارة البنك الدولي في أبريل المقبل؛ حيث يقترح البنك – لتلبية الطلب في مجال الكفاءات في إفريقيا – إقامة مراكز إقليمية للامتياز، بالتعاون مع الدول الإفريقية وعدة هيئات تعليمية إقليمية.

وكالة الأنباء الإفريقية (A P A) – ٢٠١٤/٣/٢٠م

ذاكرة التاريخ

■ مقتطفات من رحلة ابن بطوطة إلى شرق إفريقيا:

يصف ابن بطوطة رحلته إلى الشرق الإفريقي قائلاً: (ركبت من مدينة مقديشو متوجهاً إلى بلاد السواحل قاصداً مدينة (كُلُوَا)[1] من بلاد الزنوج، فوصلنا إلى جزيرة (مَنْبَسَى)[2].

وصف جزيرة (مَنْبَسَى):

وهيَ كبيرة، بينها وبين أرض السواحل مسيرة يومين في البحر، ولا برّ لها، وأشجارها: الموز والليمون والأترج... ولا زرع عند أهل هذه الجزيرة، وإنما يُجلب إليهم من السواحل، وأكثر طعامهم الموز والسمك.

وهم شافعية المذهب، أهل دين وعفاف وصلاح، ومساجدهم من الخشب، محكمة الإتقان، وعلى كلّ باب من أبواب المساجد البئر والشتان، وعمق آبارهم ذراع أو ذراعان، فيسقون منها الماء بقدح خشب، قد غرز فيه عود رقيق في طول الذراع، والأرض حول البئر والمسجد مسطحة، فمن أراد دخول المسجد غسل رجليه ودخل، ويكون على بابه قطعة حصير غليظ يمسح بها رجليه، ومَن أراد الوضوء أمسك القدح بين فخذيه وصب على يديه ويتوضأ، وجميع الناس يمشون حفاة الأقدام.

وصف مدينة (كُلوا):

وبتنا بهذه الجزيرة ليلة، وركبنا البحر إلى مدينة (كُلوا)، وهي مدينة عظيمة ساحلية، أكثر أهلها الزنوج المستحكمو السواد... ومدينة (كُلُوا) من أحسن المدن وأتقنها عمارة، وكلّها بالخشب، وسقف بيوتها الديس، والأمطار بها كثيرة، وهم أهل جهاد؛ لأنهم في برٍّ واحد مع كفار الزنوج...

سلطان (كُلُوَا):

وكان سلطان (كُلُوا) في عهد دخولي إليها (أبو المظفر حسن)[3]، ويكنّى أيضاً (أبا المواهب)، لكثرة مواهبه ومكارمه، وكان كثير الغزو إلى أرض الزنوج، يُغير عليهم، ويأخذ الغنائم، فيُخرج خمسها ويصرفه في مصارفه المعينة في كتاب الله تعالى...

حكاية من مكارمه:

حضرته يوم جمعة وقد خرج من الصلاة قاصداً إلى داره، فتعرّض له أحد الفقراء فقال له: أبا المواهب! فقال له: لبيك! ما حاجتك؟ قال: أعطني هذه الثياب التي عليك. فقال له: نعم! أعطيكها. قال: الساعة. قال: نعم! الساعة. فرجع إلى المسجد ودخل بيت الخطيب، فلبس ثياباً سواها، وخلع تلك الثياب، وقال للفقير: ادخل فخذها. فدخل الفقير وأخذها وربطها في منديل وجعلها فوق رأسه وانصرف. فعظم شكر الناس للسلطان على ما ظهر من تواضعه وكرمه.

وأخذ ابنه ولي عهده تلك الكسوة من الفقير وعوّضه عنها بعشرة من العبيد، وبلغ السلطان ما كان من شكر الناس له على ذلك، فأمر للفقير أيضاً بعشرة رؤوس من الرقيق وحملين من العاج، ومعظم عطاياهم من العاج، وقلّما يعطون الذهب.

ولما تُوفي هذا السلطان الفاضل الكريم، رحمة الله عليه، ولي أخوه داود، فكان على الضدّ؛ إذا أتاه سائل يقول له: مات الذي كان يعطي، ولم يترك من بعده ما يُعطى. ويقيم الوفود عنده الشهور الكثيرة، وحينئذ يعطيهم القليل، حتى انقطع الوافدون عن بابه).

المصدر: (رحلة ابن بطوطة) المسمّاة (تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار)، دار الشرق العربي، الجزء الأول، ص ١٩٧، بتصرف بسيط.

(١) تقع جزيرة (كُلُوَا)، والتي تسمّى الآن (كيلوا كيسيواني)، على الساحل الشرقي لإفريقيا، وهي تابعة لتنزانيا.

(٢) جزيرة (ممّباسا)، وهي جزء من مدينة (ممّباسا) الساحلية في كينيا.

(٣) هو السلطان الحسن بن سليمان، وهو من سلالة (أسرة المهدلي).

تعيين أسقف أبيدجان (جون بيير كوتوا) في منصب كاردينال:

قام بابا الفاتيكان فرنسيس الأول بتعيين أسقف أبيدجان (جون بيير كوتوا) في منصب كاردينال، واختار بابا الفاتيكان ١٦ كاردينالاً - بينهم كوتوا -، حيث استلموا مهامهم يوم ٢٢ فبراير في روما.

وكان (كوتوا) قد بدأ مسيرته الكنسية راهباً يوم ١١ يوليو ١٩٧١م، قبل تعيينه أسقفاً بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١١م، ويتولى (كوتوا) رئاسة (اللجنة الأسقفية للمسكونية)، وهو أيضاً نائب رئيس (المؤتمر الأسقفي الإقليمي لغرب إفريقيا)، وأصبح (جون بيير كوتوا) بذلك ثالث كاردينال إيفواري بعد موت بيرنار ياغو وبيرنارد أغري.

وكالة بانا برس - ٢٠١٤/١/١٤م

مالي تعيد بناء أضرحة دمّرها مسلّحون إسلاميون:

شرعت الحكومة المالية في إعادة بناء أضرحة في مدينة تمبكتو، كان قد تمّ تدميرها خلال سيطرة الجماعات الإسلامية المسلّحة (جماعة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا) على شمال مالي وجزء من وسطها سنة ٢٠١٢م، كانت (أنصار الدين) قد هدمت ما يقرب من ١٧ ضريحاً في مدينة (تمبكتو)، وقالت في حينها: إنّ الممارسات التي تجري حول هذه الأضرحة مخالفة للدين.

ووضعت اللبنات الأولى لضريح الشيخ بابر بابا اجه، والشيخ محمان الفلاني، من طرف وزير الثقافة المالي برينو مايغا، ومن المتوقع أن تدوم أشغال إعادة البناء، التي أوكلت لمجموعة من البنائين المحليين بإشراف من إمام جامع دجينغارريبر، شهراً واحداً.

وتمّ تمويل إعادة البناء من طرف مالي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونيسيف)؛ بمساعدة من مملكة البحرين، وكرواتيا، وموريشيوس، ودعم لوجستي من البعثة الأممية في مالي (مينوسوما).

وازدهرت تمبكتو في القرن السادس عشر كمنارة إسلامية للعلم وموطن لرجال الدين والقضاء والكتبة.

وكالة الأنباء الإفريقية (A P A) - ٢٠١٤/٣/١٧م

■ رئيس جامبيا: سنتوقف عن استخدام الإنجليزية لغة رسمية؛ لأنها إرث استعماري:

قال رئيس جامبيا (يحيى جامع): إنّ بلاده ستتوقف عن استخدام اللغة الإنجليزية لغةً رسميةً؛ لأنها إرث استعماري، وقال جامع: «سوف نتحدث لغتنا الخاصة»، ولم يوضح أي لغة أخرى ستحلّ مكانها.

ويتحدث سكان جامبيا، وعددهم ١,٩ مليون شخص، عدة لغات إفريقية؛ منها: الماندينجو، والفولا، والولوف، وهي اللغة الأوسع انتشاراً في السنغال المجاورة، ونالت جامبيا الاستقلال عن بريطانيا عام ١٩٦٥م.

والإنجليزية هي اللغة الأساسية للتعليم، لكن جامع قال إنه ما من مبرر للإبقاء عليها، وقال: «لم يهتم البريطانيون بالتعليم، وهذا يعني انهم لم يمارسوا الحكم الرشيد، كلّ ما فعلوه هو النّهب والنّهب والنّهب».

وكالة رويترز - ٢٠١٤/٣/١٣م

■ المنظمة الفرانكفونية تجري لقاءات مع سكان ضاحية داكار حول قضايا المرأة والشباب والهجرة:

عقدت اللجنة العلمية للقمة الخامسة عشرة لمنظمة الفرانكفونية الدولية، سلسلة اجتماعات حول: (تشغيل الشباب، وحقوق المرأة، والسّلم، والتنمية، والهجرة) في غيدياواي (ضاحية العاصمة السنغالية داكار).

وأوضح الحاج حاميدو كاسي رئيس اللجنة، خلال محاضرة نظّمتها حركة (تلاميذ وطلاب التحالف من أجل الجمهورية)، في إطار حملة تعريف السكان برهانات القمّة المقبلة لمنظمة الفرانكفونية الدولية، أنه «بخصوص الجانب العلمي والفكري؛ تتجه اللجنة نحو تنظيم لقاءات دولية كبرى، وكذا لقاءات في المحافظات، خاصة حول تشغيل الشباب، وحقوق المرأة، والسلم، والتنمية، والهجرة».

وكالة الأنباء الإفريقية (A P A) - ٢٠١٤/٣/١٧م

جمهورية أوغندا:

تقع جمهورية أوغندا (بالإنجليزية: Republic of Uganda) في قلب القارة الإفريقية، وبالتحديد في شرق إفريقيا الوسطى، على هضبة مرتفعة بين دائرتي عرض ٤° شمالاً و ١,٣° جنوباً، وهي دولة حبيسة، تحيط بها: دولة جنوب السودان شمالاً، وكينيا شرقاً، والكونغو الديمقراطية غرباً، ومن الجنوب الغربي رواندا، ومن الجنوب تنزانيا.

أولاً: معلومات أساسية:

المساحة: ٢٣٦,٤٠ كم٢.

العلم: يتكون علم أوغندا من ستة خطوط أفقية بالألوان:

الأسود أعلى العلم، فالأصفر، فالأحمر، فالأسود، فالأصفر، فالأحمر، ويتوسط العلم دائرة بيضاء، يقف فيها طائر الكركي (الرمز الوطني لأوغندا) مواجهاً للسارية.

العاصمة: كمبالا kampala، وهي المركز الإداري والتجاري لأوغندا.

أهم المدن:

- چينچا JINIJA: بها أكبر مركز صناعي في أوغندا.
- مبالي MBALE: وهي أكبر المدن في الإقليم الشرقي.
- جولو GULU: تعد أكبر المدن في الإقليم الشمالي.
- فضلاً عن عنتيبي، وفورت بورتال.

المناخ: استوائي، لكنه معتدل، والأمطار تسقط طوال العام شمال بحيرة فيكتوريا، وتتراوح درجة الحرارة بين ٢٠°، ٢٢° مئوية، ويعد شهر يوليو أكثر الشهور مطراً وأقلها حرارة، وإذا اتجهنا شمالاً يبدأ فصل جاف قصير بين شهري نوفمبر ومارس.

عدد السكان: ٣٥,٩١٨,٩١٥ نسمة (تقديرات عام ٢٠١٤م).

التقسيمات العرقية:

تتشكل الخريطة العرقية في أوغندا من المجموعات الآتية:

الباجندا baganda نسبتهم ١٢٪، الكارامونج karamj.ng ٨٪، باسوجو bas.g ٨٪، الايتيزو Ites ٨٪، اللانجي langi ٦٪، الروانديون rwanda ٦٪، الباجيسو bagisu ٥٪، الأكولي ach.li ٤٪، البونيورو buny.r ٣٪، وغير الأفارقة (الأوروبيون - الآسيويون - العرب) ١٪، وتمثّل المجموعات العرقية الأخرى ٢٣٪ من إجمالي السكان.

اللغة:

الإنجليزية هي اللغة الرسمية، وتدرس في المدارس، وتستخدم في المحاكم، والصحف، وبعض المحطات الإذاعية، وتوجد في أوغندا نحو ٢٠ لغة محلية؛ أهمها: لغة الغاندا ganda، لغة اللوغاندا luganda، وهي اللغة المفضلة في المنشورات التي تصدر في العاصمة، وأحياناً تدرس في المدارس، فضلاً عن اللغة السواحلية والعربية.

الديانة:

لا يوجد في أوغندا ديانة رسمية للدولة، ويشكّل الرومان الكاثوليك ٣٣٪، والبروتستانت ٣٣٪، والمسلمون ١٦٪، وأصحاب المعتقدات المحلية ١٨٪ من السكان، مع تفاوت في هذه النسب بحسب المصادر.

ثانياً: لمحة عن التاريخ المعاصر لأوغندا:

- في عام ١٢٨١هـ / ١٨٦١م أرسل الخديوي إسماعيل ضباطاً لاكتشاف منابع النيل، وقام بضم أوغندا إلى مصر، وسمّاها (مديرية خط الاستواء)، ثم اضطر المصريون إلى ترك أوغندا بسبب دسائس المنصِّرين عام ١٨٨٤م.

- امتد التنافس البريطاني الألماني عام ١٨٨٥م إلى أوغندا، وانتهى بعقد اتفاقية بين الدولتين، بمقتضاها قُسّمت أقاليم شرق إفريقيا، وأصبحت أوغندا (محمية بريطانية) نحو سبعين عاماً.

- في أول مارس ١٩٦٢م حصلت أوغندا على الحكم الذاتي.

- وفي أكتوبر ١٩٦٢م نالت أوغندا استقلالها الكامل، وتولّى السلطة الكاباكا (لقب ملك بوغندة).

- وفي عام ١٩٦٣م أصبحت أوغندا جمهورية في نطاق الكومنولث البريطاني، وأصبح (الكاباكا) رئيساً للجمهورية الدستورية باسم السيد (إدوارد موتيا).

- وفي فبراير عام ١٩٦٦م أطاح (ميلتون أوبوتي) رئيس مجلس الشعب الأوغندي بحكم (الكاباكا)، واتبعت الدولة نظاماً جمهورياً جديداً في إطار برنامج سياسي اشتراكي، عُرف باسم (الميثاق العام للإنسان).

- وفي ٢٥ يناير ١٩٧١م أُطيح بأول حكومة لميلتون أوبوتي منذ الاستقلال، في انقلاب قام به الجنرال (عيدي أمين دادا) القائد العام للقوات المسلّحة وسلاح الطيران، ونصّب نفسه رئيساً مدى الحياة، وزاد انتشار الإسلام في عهده، وارتفع عدد المسلمين، واستمر في الحكم من عام ١٩٧١م - ١٩٧٩م، ولقد تعرّض حكم (عيدي أمين) لعديد من الهزات الداخلية والخارجية، كان من أهمها تدخل تنزانيا العسكري عام ١٩٨٠م الذي أنهى حكم (عيدي أمين)، ثم تولّى الرئيس جوزيف بن عيسى (أُطلق عليه اسم يوسف لولي) من يوليو ١٩٧٩م حتى منتصف ١٩٨٠م، وهو نصراني متعصّب، وقد أُخرج من البلاد بعد انقلاب بقيادة وزير الدفاع.

- وفي ديسمبر عام ١٩٨٠م أُجريت انتخابات، أعادت (ميلتون أوبوتي) بحكومة مدنية رئيساً للبلاد مرة ثانية، ويعد أوبوتي مسؤولاً عن قتل أكثر من مائة ألف شخص في فترة حكمه التي دامت خمس سنوات من عام ١٩٨٠م - ١٩٨٥م.

- وفي ٢٧ يوليو عام ١٩٨٥م وقع انقلاب عسكري وتولّى حكم أوغندا (تيتو أوكيلو).

- وفي يناير عام ١٩٨٦م قامت حركة المقاومة الوطنية بقيادة (يوري موسيفيني) بحملة عسكرية للإطاحة بالرئيس (أوكيلو)، ثم تمّ تنصيب (موسيفيني) رئيساً للبلاد.

- وفي عام ١٩٩٦م فاز (موسيفيني) في الانتخابات الرئاسية التي تعد الأولى من نوعها، وحصل على ٧٤,٣٪ من إجمالي الأصوات مقابل ٢٣,٧٪ لمنافسه، كما جرت انتخابات رئاسية أخرى، كانت الأخيرة في ١٨ فبراير ٢٠١١م، ومن المقرر إجراء الانتخابات التالية عام ٢٠١٦م، وما زال (موسيفيني) في الرئاسة حتى الآن.

ثالثاً: الوضع السياسي:

تاريخ الاستقلال: نالت أوغندا استقلالها عن المملكة المتحدة في ٩ أكتوبر عام ١٩٦٢م.

الدستور: صدر دستور أوغندا الحالي في ١٩٩٥/١٠/٨م، وفي ٢٠٠٥م تمّ تعديل الدستور لتصبح فترة الرئاسة غير محددة، وأقرّ نظام سياسي متعدد الأحزاب.

نظام الحكم: جمهوري.

١ - رئيس الدولة: رئيس الجمهورية الجنرال يوري كاجوتا موسيفيني، منذ أن استولى على السلطة في ٢٩ من مايو ١٩٨٦م، ويشغل رئيس الجمهورية منصبي رئيس الدولة ورئيس الحكومة، ويساعد رئيس الوزراء رئيس الجمهورية في الإشراف على الوزارة.

٢ - الوزارة: مجلس الوزراء يعينه رئيس الجمهورية من بين أعضاء الهيئة التشريعية المنتخبين.

٣ - الانتخابات: ينتخب رئيس الجمهورية في

اقتراع شعبي، لفترة رئاسية مدتها خمس سنوات.

عضوية التنظيمات الإقليمية: أوغندا عضو في كثير من المنظمات والمجموعات، ومنها: مجموعة الاندوجو - الكوميسا - الاتحاد الإفريقي - مجموعة الـ ٧٧ - منظمة المؤتمر الإسلامي.

رابعاً: الوضع الاقتصادي:

العملة: الشلن الأوغندي.

متوسط دخل الفرد: ١٤٠٠ دولار (٢٠٠٣م)، ونسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر: ٣٥٪.

تنعم أوغندا بثروات طبيعية كثيرة، أهمها الأرض الخصبة، الأمطار الوفيرة المنتظمة، والاحتياطي الكبير من الثروات المعدنية؛ مثل النحاس والكوبالت.

وتعمل الحكومة الأوغندية منذ عام ١٩٨٦م على إعادة تأهيل الاقتصاد واستقراره، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وذلك من خلال إجراء إصلاحات على العملة، وتشجيع منتجي المحاصيل التصديرية، وزيادة أسعار المنتجات النفطية، وتحسين أجور العاملين بالجهاز الإداري للدولة.

في الفترة من عام ١٩٩٠م - ٢٠٠٠م تحسّن الأداء الاقتصادي، لكن تورط حكومة أوغندا في الحرب الدائرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية واستشراء الفساد داخل القطاع الحكومي حال دون ارتفاع معدلات النمو.

وفي ٢٠٠٠م حصلت أوغندا على إعانة الدين التي تحصل عليها الدول الفقيرة المثقلة بالديون HIPC، وقدرها بليون و ٣٠٠ مليون دولار، إضافة إلى إعانة دين من (نادي باريس) قدرها ١٤٥ مليون دولار.

السمات الأساسية للقطاعات الاقتصادية:

الزراعة:

تسهم الزراعة بحوالي ٣٦٪ من إجمالي الناتج المحلي، ويعد القطاع الزراعي من أهم قطاعات الاقتصاد الأوغندي، إذ يستوعب نحو ٨٠٪ من إجمالي القوي العاملة، وزادت المساحة المزروعة في أوغندا عام ١٩٨٩م، وكذا الإنتاج الزراعي.

ويحتل محصول البن مركز الصدارة في اقتصاد أوغندا، إلى جانب: (الشاي - التبغ - قصب السكر - القطن - الذرة - زيت النخيل - الفول السوداني - فول الصويا - السمسم)، وتغطي الغابات مساحة ٢٩٪ من أراضي أوغندا، وتقدّر مساحتها بـ ٥,٧ ملايين هكتار، كما تنتشر بأوغندا مزارع طبيعية واسعة، وفرت لها ثروة حيوانية كبيرة.

الثروة السمكية:

لأوغندا ١٣,٦٠٠ ميل مربع من الشواطئ التي تطل على البحيرات والأنهار، وهي تعد واحدة من أغنى مصايد الأسماك في العالم، بلغ إنتاج الأسماك حوالي ٢١٤,٧٠٠ طن؛ منها ٥٠٪ من بحيرة فيكتوريا بمفردها، وصناعة الأسماك في تطور مستمر.

الثروة المعدنية:

تتعدد الثروة المعدنية في أوغندا، ويعد النحاس والكوبالت من أهم المعادن في أوغندا، كما يوجد القصدير والأسمنت والفوسفات والحديد الخام، وتمّ اكتشاف الذهب بها في شمال شرق البلاد، وبلغ إنتاجه ٥٧,٩٠٠ طن.

الصناعة:

تسهم الصناعة بحوالي ٢١٪ من إجمالي الناتج المحلي، ولا تزال مجالات الصناعة محدودة في أوغندا، بسبب ضيق السوق المحلي للتسويق، واعتماد معظم الصناعات على الزراعة، ومن أهم الصناعات: (المنسوجات - الأسمنت - البطاريات - إطارات الدراجات - الصناعات الغذائية - ومصنوعات الألمونيوم - البلاستيك - الصابون)، ويعتمد التوسع في سياسات التصنيع أيضاً على القوة الكهربائية المولّدة من (سدّ أوين).

التجارة الخارجية:

أهم الصادرات: البن - الأسماك والمنتجات البحرية - الشاي - المنتجات الكهربائية - الحديد.

أهم الدول المستوردة: إسبانيا - ألمانيا - بلجيكا - هولندا - كينيا.

أهم الواردات: السيارات - النفط - المستلزمات الطبية - الحبوب.

أهم الدول المصدرة: كينيا ٢٧,٥٪، الولايات المتحدة الأمريكية ٢١,٢٪، فرنسا ١٩,٣٪، المملكة المتحدة ٥٪، الهند ٤٪.

الديون الخارجية: ٣,٨ بلايين دولار (طبقاً

لتقديرات ٢٠٠٣م).

قطاع السياحة: تمتلك أوغندا العديد من مقومات السياحة الطبيعية، كما أنّ بها أربعة متنزهات قومية كبيرة للنزهة والصيد.

خامساً: الإسلام والمسلمون في أوغندا:

- دخل الإسلام أوغندا في نهاية القرن ١٦ الهجري، على أيدي التجار الذين جاؤوا من (ممباسا) وغيرها من المراكز الإسلامية في القارة الإفريقية، وعن طريق الدول الإسلامية التي قامت في عهد النبهانيين، وإمبراطورية الزنج، ودولة بوسعيد.

- في عام ١٢٨١ه / ١٨٦١م أرسل الخديوي إسماعيل ضباطاً لاكتشاف منابع النيل، وقام بضم أوغندا إلى مصر، وسمّاها (مديرية خط الاستواء)، وطلب الملك (موتيسا) - ملك مملكة بوغندة - إرسال الدعاة لنشر الإسلام، فأرسل الخديوي بعثة للدعوة الإسلامية، فرحّب بها ملوك القبائل، وفي عام ١٨٧٥م كان دين أوغندا الرسمي هو الإسلام، وكان ملكها (موتيسا الأول) يؤم الناس في الصلاة.

لكن كان في البعثة ضباط إنجليز، مثل بيكر وجوردون، حيث عملوا سرّاً على إرسال بعثة تنصيرية إنجليزية إليها عام ١٨٧٧م، وتهيئة المنطقة للاحتلال الإنجليزي، ثم اضطر المصريون إلى ترك أوغندا بسبب دسائس المنصِّرين عام ١٨٨٤م.

- ثم ازداد الأمر سوءاً عندما جاء الاحتلال الإنجليزي، حيث عهدت بريطانيا للبعثات التنصيرية بالإشراف على التعليم في أوغندا؛ ليقطع الصلة بين مسلمي أوغندا والثقافة الإسلامية.

- لكن بتولي (عيدي أمين) الحكم عام ١٩٧٠م، وبغضّ النظر عما يدور حوله من جدال، ازداد عدد المسلمين حيث أزال كثيراً من العقبات التي وضعها المستعمر أمام نشر الإسلام، وحوّل المدارس التبشيرية إلى مدارس حكومية، وأغلق سفارة إسرائيل في أوغندا، وأخرج الإرساليات التنصيرية من البلاد، ووحّد الجمعيات العاملة في الحقل الإسلامي تحت اسم (المجلس الأعلى الإسلامي بأوغندا) في ١٩٧٢م، وقام هذا المجلس ببناء المدارس والمعاهد؛ مما حمى أبناء المسلمين وقتها من الذوبان في ثقافة التنصير، وعندما رأت الإرساليات التنصرية سرعة انتشار الإسلام من جديد عادت تشكو، وأخذت أجهزة الإعلام الغربية تضخّم أحداث أوغندا، وتتهم النظام بقتل المعارضين، وتشوّه صورة (عيدي أمين) بأنه يأكل لحوم البشر.

- ثم نجحت المؤامرة العالمية المعادية للإسلام بافتعال خلاف حدودي بين أوغندا وتنزانيا عن طريق (نيريري)، حيث قام بالهجوم على أوغندا، وقتَلَ أكثر من نصف مليون مسلم، وشرّد مثلهم، ودمرت قوات نيريري ١٢٠ قرية أوغندية مسلمة بمساجدها على الحدود مع تنزانيا، وصمت الإعلام العالمي عن تلك المذابح البشرية التي قادها ذلك القسّ النصراني المتعصب (نيريري)، بل باركتها الكنائس والمؤسسات التنصيرية!

وسارعت المؤسسات التنصيرية إلى تلك القرى المنكوبة لتقيم بها الكنائس والمدارس، وجمعت المشردين والأيتام من أبناء المسلمين لتعيد صياغتهم على عقيدة النصرانية في غياب الدعم الإسلامي.

وبعد إسقاط (عيدي أمين) أصبح من بقي من المسلمين مواطنين من الدرجة الثانية أو الثالثة، يقع عليهم كثير من المظالم وحروب الإبادة، ومَن لم يستطع البقاء في أوغندا منهم خرج لاجئاً.

- ويعاني المسلمون هناك الفقر والمرض والجهل والتخلّف وقلة الدعاة، كما يعانون حرمانهم من الحقوق السياسية، وتحديات انتشار القاديانية والبهائية والإسماعيلية، وغيرها من الفرق الخارجة عن الإسلام، والتي كان الاستعمار يسمح بنشاطها لإفساد عقائد المسلمين.

وعلى الرغم من ذلك؛ تشير بعض الدراسات السابقة لأوضاع المسلمين في أوغندا في الفترة (١٩٨٦م -٢٠٠٦م) إلى تحسّن أوضاع المسلمين في أوغندا في العقدين الأخيرين، وخصوصاً في التعليم والاقتصاد.

المصادر: الهيئة العامة للاستعلامات (مصر)، موقع وزارة الخارجية الأمريكية، موسوعة مقاتل الصحراء، موقع ويكيبيديا، كتاب المجتمع الإسلامي المعاصر (ب) إفريقيا، للدكتور جمال عبد الهادي والأستاذ علي لبن، دار الوفاء للطباعة والنشر ١٤١٥ه / ١٩٩٥م، - بتصرف -.

جهود (المنتدى الإسلامي) في إفريقيا

إعداد: تحرير المجلة

أولاً: حملة (القلوب الصغيرة) لإنقاذ أطفال السودان:

أقام (المنتدى الإسلامي)، بالشراكة مع (مؤسسة سند الخيرية بجمهورية السودان)، وبتمويل من (شركة إسماعيل أبو داود التجارية)، الحملة الطبية السادسة لجراحة وقسطرة قلب الأطفال بمستشفى مركز القلب بمدينة (وَدْ مَدَنِي) إحدى المدن السودانية الكبيرة، تبعد عن العاصمة الخرطوم بحوالي ١٨٦ كم جنوباً، وهي أيضاً عاصمة (ولاية الجزيرة)، خلال الفترة ٢٥-١٤٣٥/٣/٣هـ - الموافق ٢٨-٢٠١٤/١/٤م.

فريق الحملة الطبي:

شارك في الحملة فريق طبي عالمي متطوّع ومتخصّص في جراحة وقسطرة قلب الأطفال، تكوّن الفريق من (٢٨) عضواً، من الأطباء الاستشاريين والجرّاحين وأخصائيي العناية المركّزة والتخدير والفنيين والممرضين، برئاسة الدكتور جميل العطا استشاري أمراض قلب الأطفال بمستشفى الملك فيصل التخصّصي بمدينة جدة.

أعمال الحملة الطبية:

بدأت الحملة بوصول الفريق الطبي إلى مستشفى مركز القلب بمدينة (وَدْ مَدَنِي) مقر إقامة الحملة، وكان في استقبالهم: والي (ولاية الجزيرة)، ووزير الصحة بالولاية، ومدير المستشفى.

جرت معاينة جميع الحالات المقدمة للمستشفى وفرزها ومناقشتها، وبلغ عددهم قرابة (٤٠٠) حالة، تحتاج إلى قسطرة أو عملية جراحية للقلب.

و - بحمد الله وتوفيقه - تمّ إجراء (٢٦)

عمليــة جراحيــة للقلــب المفتــوح، و (٣٩) عمليــة قســطرة للأطفال، ليصبــح المجموع (٦٥) عملية، تكلّلت جميعها بالنجاح ولله الحمد.

وقــد شــارك في الحملــة ممثل (شــركة أبــو داود التجارية المحدودة) الأستاذ حسن أحمد الفضلي المشــرف علــى الأعمــال الخيرية للشــركة، حيث زار المستشــفى بمدينة (وَدْ مَدَنِــي)، واطّلع على حــالات الأطفال التــي تماثلت للشــفاء ولله الحمــد، وقدّم لهم الهدايا، وكانت دموع الفرح تســبق دعوات الأمهات والآباء ابتهاجاً بعلاج أبنائهم وشفائهم الذي رســم الابتسامة على وجوههم.

مؤتمر الحملة الصحافي:

وتحــدّث د. جميل العطا رئيــس الفريق الطبــي فــي المؤتمر الصحافــي الذي عُقد يوم الأربعــاء ٢٠١٤/١/١م، وبحضور عدد من الإعلاميين والصحافيين، عن تميّز سير العمل في هــذه الحملة، وبيّن بعض حالات العمليات المعقدة للأطفال، والتي اســتغرق وقت بعض عمليات القســطرة فيها من (٣ - ٤) ساعات، وعمليــات جراحة القلب المفتوح من (٦ - ٧) ساعات، وتراوحت أعمار الأطفال من شهر إلى (١٢) عام.

كما وضّح الأســتاذ خالــد الصقير عضو مجلس الأمنــاء للمنتدى الإســلامي أنّ هذه الحملة لاقت ترحيباً من أهل السودان حكومةً وشــعباً، وبيّن مــدى الحاجة إلــى مثل هذه

العمليات الدقيقة التي تُقدّم مجاناً للجميع.

كما أعرب د. عبدالله الشيخ مدير مستشفى القلب بمدينة (وَدْ مَدَنِي) عن شكره وامتنانه للمنتدى الإسلامي وللفريق الطبي وشركة أبو داود التجارية التي قامت بتمويل الحملة بالشراكة مع مؤسسة سند الخيرية بالسودان، وهي الحملة الثالثة خلال العامين الماضيين، حيث تمكّن الفريق الطبي خلالها من إجراء (١٩٠) عملية ما بين قسطرة وجراحة للقلب.

حفل الختام:

أقيم حفل ختام فعاليات الحملة في يوم الجمعة ١٤٣٥/٣/٢هـ - الموافق ٢٠١٤/١/٣م، برعاية حرم رئيس جمهورية السودان السيدة وداد بابكر، وحضور وزير الصحة، ووزير الشؤون الاجتماعية، كما حضره عدد من السفراء والدبلوماسيين، وعدد من المنظمات الدولية والمحلية.

ثانياً: حملة (المنتدى الإسلامي) لإغاثة اللاجئين من مسلمي إفريقيا الوسطى:

قام (المنتدى الإسلامي) يوم الأحد الأول من جمادى الأولى ١٤٣٥هـ - الموافق ٢ من مارس ٢٠١٤م بزيارة جمهورية تشاد، وزيارة مخيمات اللاجئين من مسلمي إفريقيا الوسطى على الحدود التشادية للاطلاع على أحوالهم، حيث وصل عدد اللاجئين إلى ٧٢ ألف لاجئ، وتوجد المخيمات داخل الأراضي التشادية؛ لأنّ أكثر النازحين من مسلمي إفريقيا الوسطى فروا إلى تشاد.

وشملت الزيارة، التي استغرقت من

٢-٢٠١٤/٣/٦م، مخيم العاصمة (انجمينا)، ومخيم مدينة (سيدو)، ومخيم مدينة (سار)

وقدّم (المنتدى الإسلامي) خلال الزيارة (سلال غذائية) للأسر المنكوبة، وكذلك قام بحفر ٤ آبار للمياه، كما قام بإنشاء محطة مياه، يستفيد منها قرابة ١٢ ألف نسمة في (قوري) في تشاد، وما زالت الحملة قائمة هناك تقدّم المساعدات الإنسانية للاجئين.

زيارة مخيم العاصمة (انجمينا):

وصل عدد اللاجئين في مخيم العاصمة (انجمينا) إلى (٤,٠٠٠) لاجئ، والمخيم محدّد ومنظّم من قِبَل الحكومة التشادية، ويوجد به مصلّى.

الجهات العاملة هناك: يوجد هناك عدد من المؤسسات الدولية، ومنها منظمة التعاون، وجميع الجهات ترحب بالتعاون.

احتياجات المخيم: يحتاج إلى: الغذاء -

الدعوة – الفرش – الناموسيات – الخدمات صحية.

زيارة مخيم مدينة (سيدو):

كما تمّت زيارة مدينة (سيدو) على حدود إفريقيا الوسطى، (١٢) ساعة عن العاصمة (انجمينا)، وبلغ عدد اللاجئين فيه قرابة (١٧) ألفاً، وهو في ازدياد، وهو مكان غير محدد (مكان مفتوح).

الجهات العاملة هناك: توجد عدد من المؤسسات الدولية، مثل اليونيسف، وأطباء بلا حدود، والجهات الرسيمة متعاونة جداً، وكذلك المؤسسات الدولية.

احتياجات المخيم: يحتاج إلى: زيادة الخيام – الخدمات الطبية – الغذاء – الفرش – الناموسيات – المصليات – الدعوة – المياه.

زيارة مخيم مدينة (سار):

وتبعد عن حدود إفريقيا الوسطى ١٣٠ كيلو متراً، وعن العاصمة (انجمينا) (١٠) ساعات، عدد اللاجئين في المخيم يصل إلى (١٧) ألف لاجئ، ويوجد به ٥٨٠ طفل فقدوا آباءهم وأمهاتهم جراء الحرب على مسلمي إفريقيا الوسطى، والمخيم محدّد ومنظّم من قِبَل الحكومة التشادية.

الجهات العاملة هناك: يوجد عدد من المؤسسات الدولية، والجميع يرحب بالتعاون.

احتياجات المخيم: يحتاج إلى: الغذاء – الناموسيات – الفرش – المصلّى – الدعوة – الخدمات الطبية.

(مخيم قوري):

لم تتم زيارة (مخيم قوري)، وهو أبرز مخيمات اللاجئين في دولة تشاد، والذي ذُكر أنه الأكثر عدداً والأكثر تضرراً، لقلة الخيام وكثرة اللاجئين، حيث يصل العدد إلى (٧٠٠٠) أسرة.

احتياجات المخيم: يفتقر (مخيم قوري) إلى: الخيام – الخدمات الصحية – المياه – الغذاء – الدعوة.

مؤتمر جهود الصحابة رضي الله عنهم في نشر الإسلام في إفريقيا

إعداد: تحرير المجلة

في ظلّ وعد الله تعالى ببلوغ هذا الدين مشارق الأرض ومغاربها انطلق صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم رضوان الله عليهم ينشرون الإسلام، وبذلوا في سبيل ذلك جهوداً عظيمة، كان للقارة الإفريقية نصيبٌ مباركٌ منها، سواء عن طريق الفتوحات أو الدعوة.

ولتوعية الأجيال المعاصرة بهذه الجهود، وتسليط الضوء عليها، وعلى مكانة مَن قدّموها، نظّم (قسم الثقافة الإسلامية) بجامعة الخرطوم، بالتعاون مع (منظمة ذي النورين الخيرية)، و (اتحاد علماء إفريقيا)، و (الهيئة العالمية للسنّة النبوية)، هذا المؤتمر الذي تقدّم (مجلة قراءات) هذا التقرير الموجز عنه.

موضوع المؤتمر: جهود الصحابة رضي الله عنهم في نشر الإسلام في إفريقيا.

المكان: قاعة الصداقة في جامعة الخرطوم بالسودان.

التاريخ: ٩ - ١١ ربيع الأول ١٤٣٥ هـ الموافق ١٠ - ١٢ يناير ٢٠١٤م.

منظّم المؤتمر: قسم الثقافة الإسلامية بجامعة الخرطوم، بالتعاون مع منظمة ذي النورين الخيرية، واتحاد علماء إفريقيا، والهيئة العالمية للسنّة النبوية.

الحضور: شارك في المؤتمر جمع غفير من العلماء والدعاة من داخل السودان وخارجها، وقد بلغ عدد المشاركين من خارج السودان ٦٠ من علماء الشريعة وطلاب العلم المعنيين بموضوع المؤتمر؛ من الدول الآتية: (المغرب - غينيا - السعودية - السنغال - الأردن - مصر - كينيا - جزر القمر - مالي - ليبيريا - تشاد - تونس - بوروندي - جنوب إفريقيا - مدغشقر - الكنغو الديموقراطية - تنزانيا - بتسوانا - إفريقيا الوسطى - توغو - غينيا بيساو - غامبيا - سيراليون - أوغندا - الكاميرون - بنين - مالاوي - الصومال - بوركينافاسو - غانا - موريشيوس - ساحل العاج).

وكان في الحضور كلٌّ من:

الأستاذ الدكتور صديق أحمد المصطفى حياتي – مدير جامعة الخرطوم.

والدكتور عصام البشير – رئيس مجمع الفقه الإسلامي – بالسودان.

والشيخ الأمين الحاج محمد أحمد – رئيس رابطة علماء المسلمين ورئيس الرابطة الشرعية للعلماء والدعاة بالسودان.

والشيخ الدكتور محمد عبدالكريم الشيخ – الأمين العام للمؤتمر ورئيس قسم الثقافة الإسلامية بجامعة الخرطوم.

والشيخ الدكتور صالح الدرويش – رئيس الهيئة العالمية للسنّة النبوية، وقاضي التمييز بمكّة المكرّمة.

والشيخ سعيد برهان – رئيس اتحاد علماء إفريقيا.

والشيخ عماد الدين بكري أبو حراز – رئيس مجلس إدارة منظمة ذي النورين الخيرية.

وقد أمَّ المؤتمر جمعٌ غفير من الحضور من الدعاة وطلبة العلم، منهم على سبيل المثال لا الحصر فضيلة الشيخ الوالد أبو زيد محمد حمزة.

الفعاليات:

استمر المؤتمر ثلاثة أيام، بدأ في يوم الجمعة ٩ ربيع الأول ١٤٣٥هـ، وتمّ افتتاح برنامج المؤتمر بتلاوة آيات من القرآن الكريم، تلا ذلك كلمة مقدّم المؤتمر د. مأمون عبد الرحمن، ثم كلمة الأمين العام للمؤتمر د. محمد عبد الكريم، ثمّ كلمة مدير الجامعة أ. د. صديق حياتي، ثم كلمة رئيس المؤتمر الشيخ صالح الدرويش، ثم كلمة نائب الرئيس د. حسبو عبد الرحمن.

وجرت فعاليات المؤتمر على النحو الآتي:

خصّص لكلّ محور من محاور موضوع المؤتمر يوم كامل، بالإضافة إلى برنامج الافتتاح في اليوم الأول.

أولاً: الأوراق العلمية:

تناولت ثلاثة محاور:

المحور الأول: جهود الصحابة في نشر الإسلام في إفريقيا:

فيه ثلاث ورقات:

الورقة الأولى: جهود الصحابة في نشر الإسلام في بلاد الحبشة، قدّمها الشيخ د. عمر بخيت – محاضر بجامعة الخرطوم – قسم الثقافة الإسلامية.

الورقة الثانية: جهود الصحابة في نشر الإسلام في شمال إفريقيا.. مصر والسودان، قدّمها أ. د. مهدي رزق الله.

الورقة الثالثة: جهود الصحابة في بلاد المغرب العربي، قدّمها الشيخ حسن عباس؛ من تونس.

المحور الثاني: أثر جهود الصحابة على مجتمعات إفريقيا:

فيه ثلاث ورقات:

الورقة الأولى: الأثر العلمي والفكري، قدّمها د. سعيد سيلا - الأمين العام لاتحاد علماء إفريقيا.

الورقة الثانية: الأثر الثقافي، قدّمها د. محمد عثمان؛ من جزر القمر.

الورقة الثالثة: الأثر السياسي، قدّمها محمد المنصور؛ من نيجيريا.

المحور الثالث: واجب الأمّة تجاه الصحابة:

فيه أربع ورقات:

الورقة الأولى: وجوب محبة الصحابة، قدّمها د. موريكن الحاج سيكو؛ من ليبيريا.

الورقة الثانية: توقير الصحابة وإثبات عدالتهم، قدّمها د. محمد آدم سنكري؛ من مالي.

الورقة الثالثة: تفنيد شبه الطاعنين في الصحابة، قدّمها د. محمد لوح من السنغال.

الورقة الرابعة: إمساك اللسان من الوقوع فيهم، قدّمها د. يحيى عبد الله؛ من تشاد.

قُدّمت هذه الأوراق في ثلاث جلسات.

ثانياً: ورش العمل:

عقد منظمو المؤتمر (ورش عمل) لمناقشة تفاصيل تلك المحاور وما قُدّم فيها من أوراق علمية، وذلك في الفترات الصباحية.

ثالثاً: الجلسة الختامية وتوصيات المؤتمر:

عُقدت الجلسة الختامية للمؤتمر في يوم

الأحد ١٢/يناير/٢٠١٤م بالقاعة الدولية بقاعة الصداقة، في تمام الساعة السابعة مساءً، وتمّت قراءة التوصيات التي توصل إليها العلماء والدعاة المشاركون بالمؤتمر.

ومن أهم ما ورد في تلك التوصيات:

١ - الإشادة بجهود الصحابة الكرام، وأثرهم في نشر عقيدة الإسلام الصافية، وقيمه السامية، في ربوع البلدان الإفريقية، وبيان نشرهم الخير فيها حيثما حلّوا وأقاموا -

رضي الله عنهم -.

٢ - ضرورة العناية بنشر فضائل الصحابة الأجلاء، والردّ على الشبهات التي تتعلق بالطعن فيهم، واستخدام وسائل الدعوة كافّة لتحقيق ذلك.

٣ - تأكيد الإجماع على عدالة الصحابة رضوان الله عليهم، وفضلهم في نقل الكتاب والسنّة، وبيان أنّ الطعن فيهم هو طعن في أصول الدين؛ فهم الأمناء الثقات، وحملة الوحي الأثبات.

٤ - تأكيد ضرورة مشاركة العلماء في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، مع العناية بالوسائل الإعلامية الحديثة، وشبكات التواصل الاجتماعي؛ مثل تويتر وفيس بوك وغيرهما.

٥ - إنشاء (جامعة الآل والأصحاب) التي تعنى بنشر فضائل الصحابة وتراجمهم ومناقبهم، وحقيقة علاقتهم بآل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم.

٦ - دعم الفضائيات والمنابر الإعلامية المتخصّصة في الدفاع عن النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته وآل بيته، والردّ على الشبهات،

وإمدادها بالمادة العلمية اللازمة لدحضها، دون أن يكون ذلك شاغلاً عن أولويات تربية الأجيال على قيم الإسلام التي اهتمّ الصحابة بنشرها.

٧ - الاهتمام بنشر ثقافة حبّ صحابة النبي صلى الله عليه وسلم وآل بيته الأطهار، وبيان فضلهم ومنزلتهم وأثرهم في نشر العلم والدعوة إلى الله تعالى، وذلك في مختلف مراحل التعليم ومستوياته.

٨ - تأكيد دور الجامعات الإفريقية، وأهمية التواصل معها، وحثّ المراكز البحثية فيها على الاهتمام بالكتابة عن الصحابة وجهودهم في نشر الإسلام، ثم العمل على نشر هذه الجهود، سواء الرسائل الجامعية أو الأبحاث أو الدراسات العلمية.

٩ - تشكيل لجنة تشرف على آلية تنفيذ توصيات المؤتمر، ورفع تقرير دوري بالإنجازات والمعوقات إلى أمانة المؤتمر، والتجهيز لعقد مؤتمرات أخرى، واستكمال بقية الجوانب المتعلقة بالصحابة الكرام رضوان الله عليهم.

١٠ - ترجمة أهم بحوث المؤتمر إلى اللغات الرئيسة، والتوصية بنشرها في الدوريات والمجلات.

١١ - التوصية بإنشاء هيئة قانونية حقوقية تعنى باتخاذ الإجراءات القانونية ضد كلّ مَن يتهجّم على الصحابة الكرام وآل البيت الأطهار أو يسيء إليهم.

١٢ - التوصية بقيام الهيئة الشعبية العالمية لمناصرة الصحب والآل.

١٣ - اعتماد وثيقة علماء إفريقيا في بيان أهم أصول الإسلام، وترجمتها، وحثّ العلماء في الدول الإفريقية على نشرها وتعليمها.

التدخل الفرنسي في إفريقيا الوسطى.. يحلّ الأزمة أم يعقدها؟

أ. بسام المسلماني*

خلال الأشهر الأخيرة تدهورت الأوضاع بسرعة كبيرة في جمهورية إفريقيا الوسطى؛ ما تسبّب في مقتل آلاف من المسلمين، وتهجير مئات الآلاف منهم، وسارعت فرنسا لزيادة قواتها في هذا البلد، والتدخّل في شؤونه بغطاء دولي تحت مزاعم وادعاءات شتّى، فهل سيؤدي التدخّل الفرنسي إلى إنهاء الأزمة التي تشهدها البلاد، أو سيزيدها تعقيداً؟

قبل الإجابة عن هذا التساؤل يجب علينا أن نستعرض تطورات الأحداث، وكيف وصلت إلى هذه الحالة.

ترجع الأحداث الأخيرة إلى حالة التهميش التي كان يعيش فيها أبناء الشمال[1]، واستئثار السلطة الحاكمة بالثروة، وحرمانهم من المشاركة السياسية في الحكم، وافتقار مناطقهم للتنمية تماماً، ما دفع قبيلتي (رونغا) و (قُولا) إلى الاتفاق بينهما، ومعظم أفراد القبيلتين من المسلمين، وشكّلتا مجموعتَيْن ثوريتَيْن مع القبائل الأخرى المقيمة في هذه المنطقة، ودخلتا في صراع مع الحكومة.

استمرت الحرب بين الحكومة وهاتَيْن المجموعتين مدة، إلى أن استطاعت الحكومة توقيع اتفاقية سلام مع إحدى الجبهتين بشروط، منها: (تنفيذ الوعود التي قطعتها الحكومة على نفسها في السنوات الماضية بتسديد المستحقات المالية للجنود التابعين للحركات المعارضة، ودمج هؤلاء الجنود في الجيش الوطني، وإطلاق سراح المعتقلين من العسكريين وغيرهم).

غير أنّ الحكومة لم تستجب لهذه المطالب، ولم تفِ بما تمّ الاتفاق عليه في (اتفاقية ليبرفيل)، ما أدخل المنطقة في صراع مفتوح على كلّ الجبهات، فاتحدّت الجبهتان في حركة واحدة، سمّت نفسها (سيليكا) - أي (العقد) بلغة السانغو المحلية -، وتمكّن التحالف من إسقاط الرئيس (فرانسوا بوزيزيه)، وتنصيب (ميشيل جوتوديا Michel Djotodia) رئيساً للبلاد، وهو أول رئيس مسلم لإفريقيا الوسطى.

هذا التطور المتسارع دفع فرنسا للتجييش الإعلامي والعسكري ضد حكومة (جوتوديا)، مع أنّ هذه الحكومة كانت حكومة مؤقتة لمدة عام ونصف العام فقط، كما أنها تكونت بناءً على (اتفاقية ليبرفيل) التي حضر التوقيع عليها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، بالإضافة إلى الاتحاد الإفريقي، تبع ذلك المحاولة الانقلابية التي قادتها فرنسا، في يوم الخميس الدامي الثالث من ديسمبر

(*) باحث مصري متخصّص في الشأن الإفريقي، ومدير تحرير موقع قراءات إفريقية.

(١) توجد النسبة الكبرى من المسلمين في شمال البلاد، من جهة حدود كلٍّ من تشاد والسودان، حيث نشأت هناك سلطنة إسلامية في نهاية القرن السابع عشر الميلادي، عندما نزح عدد من سلاطين (مملكة باجرمي) الإسلامية في جنوب تشاد، بعد سقوط مملكتهم، إلى المنطقة الشمالية من إفريقيا الوسطى، وبخاصة مدينة (إنديلي)، فساهموا بشكل كبير في نشر الإسلام وسط الوثنين، كما كان لـ (سلطنة دارفور) الإسلامية أثر كبير في أسلمة الجزء المتاخم للحدود السودانية الأفروسطية، انظر مقالة: ماذا يحدث في إفريقيا الوسطى؟، رأفت صلاح الدين، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/8dd9-e441267b587a-c7cc390a-e١٠c-44b3

٢٠١٣م، بالتنسيق مع وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة، وقد سجّلت أجهزة الأمن - كان يقودها حينها الضابط (نور الدين آدم)، وهو أحد الأركان المشكّلة للحكومة الانتقالية - مكالمةً هاتفية بين وزير الداخلية والسفير الفرنسي في العاصمة (بانجي) ضمن إعدادات العملية الانقلابية، وعند مداهمة القوات الأمنية والجيش لمقر الوزير وجدت مجموعة كبيرة من الأسلحة الثقيلة والخفيفة، وفور سماع الوزير لعملية الاقتحام لجأ إلى السفارة الفرنسية، ومن هناك تمّ نقله إلى مقر قوات الاتحاد الإفريقي طلباً للحماية.

كان تخطيط فرنسا يتضمن استصدار موافقة من مجلس الأمن الدولي بزيادة قواتها في إفريقيا الوسطى، للتمويه على هذه العملية الانقلابية، والسعي للاعتراف بالحكومة الانقلابية - إن نجحت -، وتوفير الغطاء الأمني لها للقضاء على أية محاولة من الجيش الوطني لاسترداد السلطة.

وبعدما فشل الانقلاب اتجهت فرنسا لإقالة (ميشيل جوتوديا) من خلال نفوذها على قادة وسط إفريقيا، حيث استدعوه إلى العاصمة التشادية (انجمينا) لعقد قمة استثنائية، وضغطوا عليه لتقديم استقالته في التاسع من يناير ٢٠١٤م، كما عمدت إلى نزع سلاح مقاتلي (تحالف سيليكا) من دون أن تقوم بالإجراء نفسه مع الميليشيات المسيحية المسلحة الأخرى، وبخاصة ميليشيا (أنتي بالاكا) Anti-Balaka، أو (مناهضو السواطير) - بلغة السانغو -، والتي تُعرف أيضاً باسم (الميليشيات المسيحية للدفاع الذاتي)، الأمر الذي شجّع هذه الميليشيات على مهاجمة المسلمين دون قدرة المسلمين للدفاع عن أنفسهم، بعد أن باتوا دون غطاء مسلّح يحميهم من الطرف الآخر، فتوالت عليهم المذابح وعمليات العنف والسرقة والتهجير، الأمر الذي دعا (منظمة العفو الدولية) و (أوكسفام) و (هيومن رايتس ووتش)[١] للتحذير من مخاطر عمليات التطهير الديني ضد مسلمي إفريقيا الوسطى، معبّرين عن مخاوفهم من تعرّض المسلمين لإبادة جماعية، تذكّر بمذابح الهوتو والتوتسي في رواندا في تسعينيات القرن الماضي.

وتشير تقديرات بعض التقارير الصادرة عن جهات مستقلة إلى أنّ إجمالي القتلى من المسلمين بلغ ثلاثة آلاف مسلم تقريباً، وإجمالي اللاجئين تجاوز مليون شخص، بما فيهم مواطنو عدد من الدول الإفريقية المجاورة، ومعظم اللاجئين في دول الجوار دون مساعدات تغطّي هذه الأعداد، الأمر الذي يهدّد بوقوع كارثة إنسانية[٢].

هذا المشهد المؤلم الذي يتهدد إفريقيا الوسطى يحمل عدداً من الملاحظات، ينبغي الوقوف أمامها طويلاً وتأملها لفهم مجريات الأحداث، وما يكمن وراءها وبين سطورها من خفايا.

الملاحظة الأولى:

الاستعمار الغربي لإفريقيا لم يتوقف ولم ينته، حتى برحيل قوات الاحتلال الغربية من مستعمراتها القديمة، فقد ظلّ الاستعمار باقياً.. لكن في أشكال جديدة، وظلّت المقدّرات الاقتصادية للدول الإفريقية مرهونة بيد مستعمريها القدامى، وإذا ما تعرّضت الدول الإفريقية لأزمة داخلية قد تؤدي لفقدان الدول الاستعمارية سيطرتها على هذه الدول (حالة دولة مالي)، أو يصل إلى الحكم في هذه الدول قيادة تحاول أن تتحرر من تبعيتها

(١) هيومان رايتس ووتش: العنف قد يضطر جميع المسلمين لمغادرة إفريقيا الوسطى، ٢٠١٤/٢/٩م، على الرابط الآتي: http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2014/02/140209_central_africa_muslims.shtml

(٢) تقرير المنظمة الأفروسطية للانسجام، جمهورية إفريقيا الوسطى، على الرابط الآتي: http://www.almoslim.net/node/202473

للمستعمر القديم، وتسعى لبناء اقتصاد وسياسات مستقلة، مثلما حاول (ميشيل جوتوديا) في إفريقيا الوسطى، عندما وقّع عدداً من الاتفاقيات مع شركات ماليزية وتركية وكمبودية، بالإضافة إلى توجّهه نحو كلٍّ من قطر والكويت للاستثمار في البلاد، فإنّ الدول الاستعمارية تعاود تدخّلها من جديد في مستعمراتها الإفريقية تحت أي مظلة (المظلة الإنسانية في حالة إفريقيا الوسطى)، مدعومة بأحقيتها التاريخية في مستعمرتها السابقة! هذه الحالة لا تضع دولة إفريقيا الوسطى وحدها، بل الدول الإفريقية أيضاً، أمام تساؤل بشأن مبدأ الحلول الإفريقية لمشكلات القارة السمراء.

الملاحظة الثانية:

وهي ترتبط بسابقتها، لكننا أفردنا لها مساحة للتعليق لأهميتها، وهي تتعلق بالنّخب السياسية وقادة الرأي في المجتمعات الإفريقية، فقد راهنت قوى الاستعمار بشكل دائم على إفساد هذه النّخب لتظلّ مرتبطة بها، ويبقى ولاؤها الدائم لها، واهتمامها في المقام الأول مصالحها وتضخيم ثروتها، غير منشغلة بتطلعات مجتمعاتها، وعلى قدر ولاء هذه النّخب ومنفعتها للمستعمر القديم يكون الدعم والمساندة، لذلك فقد ظلّت قوى الاستعمار تساند دائماً الأشخاص أنفسهم أو المجموعات نفسها.

ففرنسا دعمت الجنرال (آندريه كولينجبا) في الاستيلاء على السلطة عام ١٩٨١م، ثم دعمت رئيس حكومته السابق (فيليكس باتاسيه) في تولّي السلطة عام ١٩٩٣م، ثم أطيح بهذا الأخير بدعم فرنسي على يد صديقه وأحد المقربين له (فرانسوا بوزيزيه)[١]، وهؤلاء جميعاً من مجموعة واحدة كانت تربط بينهم علاقات قوية، ويجمعهم الولاء الكامل لباريس، ويتشابهون في حرصهم على مصالحهم الشخصية وشغفهم بالسلطة على حساب مصلحة أوطانهم.

الملاحظة الثالثة:

عجز الدول الإفريقية على تنوعها واختلافها عن تحقيق الاستقلالية عن المستعمر القديم أدى إلى إخفاق كثير من هذه الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا بدوره أدى إلى إخفاق كبير للأنظمة الحاكمة فيها، فلجأت إلى تحقيق الاستقرار بالإكراه، بسبب حالة الإحباط الناجمة عن ذلك والخوف من غضب الشعوب، فانصرفت ميزانيات تلك الدول إلى تعظيم نفقات الأمن والدفاع، والذي بدوره الْتَهَمَ الجانب الأكبر من ميزانيات تلك الدول.

وأدّى أيضاً إلى تقوية الجيش على حساب بقية مؤسسات الدولة، ومهّد للعسكريين للتوغل في الحكم، لتتوالى لعبة الانقلابات العسكرية بجميع أشكالها، وهذه الانقلابات تجعل المنقلبين دائماً في حاجة إلى دعم الخارج، خصوصاً من المستعمر القديم، لتثبيت حكمهم في مواجهة الرفض الشعبي، ما يجعل قرارهم مرهوناً دائماً بموافقة الخارج دون مراعاة لشعوبهم، فتظلّ حالة الاضطرابات وعدم الاستقرار مستمرة، وتدور البلدان الإفريقية في حلقة مفرغة، تبدأ بالانقلاب العسكري، فالاضطرابات وانعدام الأمن، فإرضاء الخارج لكسب دعمه، فتتدهور التنمية، فتتزايد الاضطرابات، وتوشك البلاد على الانهيار، فالانقلاب العسكري مرة أخرى.

(إفريقيا الوسطى) نموذج لهذه المتوالية عبر تاريخها منذ الاستقلال عام ١٩٦٠م، وحتى وقتنا الحاضر، حيث إنّ كلّ مَن جاء للسلطة بانقلاب عسكري أطيح به في انقلاب مضاد، وشهدت البلاد

(١) انظر: إفريقيا الوسطي.. ٥٠ عاماً من الانقلابات العسكرية، سميحة عبد الحليم، على الرابط الآتي: http://www.egynews.net/wps/portal/profiles?params=223129

خلال الأعوام الخمسين الماضية خمسة انقلابات عسكرية، كلها بدعم وتأييد فرنسي.

لقد أضرّت الأزمة السياسية والأمنية التي تعيش فيها إفريقيا الوسطى منذ سنوات بالقطاعات الاقتصادية، حيث يعيش ٧٠٪ من السكان تحت خط الفقر، وترتفع النسبة بالمناطق الريفية إلى ٨٠٪، كما وجدت الحكومات المتعاقبة عليها صعوبات في سداد أجور نحو ٢٤٠ ألفاً من موظفي الدولة بشكل منتظم.

وطبقاً لبيانات البنك الدولي؛ فإنّ الناتج المحلي للفرد لم يتجاوز عام ٢٠١١م نحو ٤٨٣ دولاراً، وناهزت ديون البلد الخارجية نحو ٣٨٢ مليون دولار وفق إحصائيات المؤسسة الدولية لعام ٢٠١٠م[١].

الملاحظة الرابعة:

دائماً ما تحرص باريس على توفير مظلة (ثلاثية الأبعاد) في تحركها لإعادة احتلال مستعمراتها القديمة، والمقصود بالمظلة الثلاثية هنا هي توفير غطاء (سياسي / إنساني، ودولي، وإفريقي)، يخفي أهدافها الحقيقية، ويسوّغ تدخّلها العسكري في مستعمراتها القديمة.

تهدف باريس من خلال هذا الغطاء إلى منع أي معارضة دولية لخطواتها، بالإضافة إلى تضليل شعوب المستعمرات القديمة، وخداعها، وكسب تأييدها، بل برفعها لهذه المظلة تنقلب أي معارضة من الشعوب لإعادة الاستعمار من جديد إلى تأييد ودعم، وينقلب العدو القديم الذي قاومته الشعوب خلال الحقب الماضية لتحصل على استقلالها وحريتها إلى صديق ومنقذ للبلاد!

في (مالي) كان غطاء التدخّل هو (محاربة الإرهاب، ومنع تقسيم البلاد)، وقد لاقت هذه المظلة تأييد القوى الدولية، وبخاصة الولايات المتحدة التي تدعم أي جهود في الحرب على القاعدة والتنظيمات الإسلامية المسلحة، كما لاقت دعماً من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (C E D E A O)[٢] التي خشيت من تأثير تمدد الجماعات المسلحة على استقرار بلادها، فشاركت بقواتها في دعم التحرك الفرنسي، بالإضافة إلى تأييد الماليين الذين رفعوا الأعلام الفرنسية في شوراع (باماكو) مستقبلين القوات الفرنسية بالهتاف والتأييد بدلاً من مقاومة هذا الاستعمار الجديد.

وفي حالة (إفريقيا الوسطى)؛ فإنّ الغطاء كان (إنسانياً) لوقف عمليات القتل والعنف والتطهير العرقي في البلاد، فقبول التدخّل الفرنسي بتأييد من الأمم المتحدة والدول الإفريقية، وبخاصة دول وسط إفريقيا التي خشيت أن يؤدي تغيّر الأوضاع الداخلية في إفريقيا الوسطى إلى عدم الاستقرار في المنطقة، خصوصاً أنّ المعارضة في عدد من دول الجوار دعمت (تحالف سيليكا) حتى يصل للحكم، في مقابل دعم التحالف لها في حال استقراره وتوطيد حكمه، لذلك شاركت قوات إفريقية مع القوات الفرنسية في إفريقيا الوسطى، ومَارَسَ قادة دول وسط إفريقيا ضغوطاً كبيرة على الرئيس (جوتوديا) لتقديم استقالته حتى استجاب لهم، أما بالنسبة لشعب إفريقيا الوسطى؛ فنظراً لأنّ أغلبيته من المسيحيين فقد انخدعوا بالشعارات الفرنسية وحالة التجييش الإعلامي

(١) انظر: موقع الجزيرة نت، على الرابط الآتي: http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/a40ابdابb-a022-407c-83bc-e550217fc48e

(٢) المجتمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا (بالفرنسية: Communauté Économique des États de l›Afrique de l›Ouest) اختصاراً (CEDEAO)، هي منظمة اقتصادية دولية تهتم بتطوير الاقتصاد في منطقة الغرب الإفريقي، تم تأسيسها في ٢٥ مايو ١٩٧٥م، ورئيسها هو عمر يارادوا، يقع مقر المنظمة في (أبوجا) بنيجيريا، انظر: (موسوعة ويكيبيديا).

الذي مورس ضد (تحالف سيليكا).

الملاحظة الخامسة:

التحرك العسكري الفرنسي يأخذ أشكالاً متدرجة في تعامله مع الأزمات التي تهدد دول مستعمراتها القديمة في إفريقيا حسب خطورة الأزمة، فإذا كانت مجرد حركة تمرّد محدودة لا تؤثر في الحياة السياسية داخل هذه الدولة؛ تترك فرنسا مهمّة حصارها للقوات الوطنية من الجيش وجهاز الشرطة، فإذا أخفقت هذه القوات فى مهمتها؛ تدخلت القوات الفرنسية المقيمة في إفريقيا، وغالباً ما ينتهي الأمر عند هذا الحدّ، أما إذا استفحلت الأزمة فتحولت إلى خطر دولي؛ تحركت القوات الفرنسية من قواعدها في جنوب غرب فرنسا، وتدخلت مباشرة للتأثير في الأزمة[1].

هذا التدرّج في التحرك مارَسَته باريس في تعاملها مع (أزمة مالي)، فلم تتدخل بشكل كبير إلا عندما انفصلت الجماعات المسلحة بشمال (مالي)، وباتت تهدّد العاصمة (باماكو)، ما يعني تغيّر الأوضاع السياسية في البلاد مع عدم قدرة الجيش المالي على مواجهتها، كما لم تتدخل فرنسا (عسكرياً) في إفريقيا الوسطى بشكل كبير إلا بعدما تمكّن (تحالف سيليكا) من إسقاط الرئيس (بوزيزيه) وتولية رئيس مسلم مقاليد الحكم، ما يعني تغيّراً في شكل الدولة مع عدم قدرة القوات الموالية لبوزيزيه على مواجهة (قوات سيليكا).

الملاحظة السادسة:

التدخّل العسكري الدولي والغربي لن يجلب الاستقرار للدول، بل على العكس قد يزيد من تأزم الأمور، وأفضل وسيلة لتحقيق الاستقرار في الدول الإفريقية – التي يوجد فيها تباين عرقي وديني – هي إيجاد صيغة مشتركة للتعايش، تتوافق عليها الأعراق المختلفة والطوائف المتباينة، هذه الصيغة تحدّ من جور وظلم الأكثرية للأقلية، وفي الوقت نفسه لا تجعل من الأقليات أداة هدم وتمزق للمجتمعات، على أن يتم الاتفاق حول هذه الصيغة من خلال التباحث، وفي إطار داخلي أو من خلال وساطات إفريقية بعيداً عن التدخلات الغربية.

وبعد:

فإنّ السؤال الذي طرحناه في البداية بدت له إجابة واضحة، ففرنسا هي السبب الرئيس للأزمة التي تشهدها (إفريقيا الوسطى)، وتدخّلها سيزيد الأمور تعقيداً، وأي حلٍّ لهذه الأزمة ينبغي أن يبدأ من خلال الحوار في إطار إفريقي[2] بعيداً عن أي تدخّل فرنسي، وقد بدأت مؤشرات تأزّم الأوضاع من خلال بعض الدعوات التي تطالب بانفصال شمال الدولة عن جنوبها، وما تردد عن القوة العسكرية الإسلامية المسلحة التي شكّلها وزير السياحة السابق في إفريقيا الوسطى، والمكونة من ٥٠٠٠ مقاتل[3] للدفاع عن المسلمين والزحف نحو العاصمة (بانجي)، الأمر الذي قد يُدخل البلاد في أتون حرب أهلية لا تنتهي، وقد تمتد إلى الدول المجاورة، خصوصاً في ظلّ السيولة الحدودية بين الدول الإفريقية، ووجود حركات تمرد مسلّحة في هذه البلاد.

---

(١) السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء، إجلال رأفت، على الرابط الآتي: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220197&eid=264

(٢) تكشف العديد من الأزمات التي تتعرض لها الدول الإفريقية، ومنها أزمة إفريقيا الوسطى، ضعف دور المنظمات الإفريقية الإقليمية وشبه الإقليمية (الاتحاد الإفريقي، ومجلس السلم والأمن الإفريقي، وصندوق السلام الإفريقي، والقوة الإفريقية المشتركة (ميسكا)، والهيئة الحكومية لتنمية شرق إفريقيا (إيقاد)، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (سياك CEAC))، وبطء تحركها، وضعف فاعليتها في حلّ المشكلات والنزاعات، وهي المعنية بهذا الأمر؛ ما يشير إلى الضعف المؤسّسي لهذه المنظمات، وعجز آلياتها وسلطتها وقدراتها في مجال إدارة النزاعات.

(٣) مُسلمُو إفريقيا الوسطَى يشكّلون مِيليشيَا للدّفاع الذّاتيّ، على الرابط الآتي: http://www.hespress.com/international/148421.html